دراسات
في قواعد اللغة العربية

تأليف

عبد المهدي مطر
أستاذ القواعد العربية في كلية الفقه
في النجف الاشرف

الجزء الثاني

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة الآداب
في النجف الاشرف ـ ١٣٨٥ هـ

مبحث الفاعل

تعريفه واحكامه :

(الفاعل) : هو الاسم المسند اليه فعل تام ، او شبه الفعل . مثل قام زيدٌ ، واقائم زيدٌ؟.

١ ــ ويكون اسما صريحا معرباً متمكناً مثل اعجبني زيد ، فزيد فاعل اعجبني وهو اسم صريح معرب متمكن من الاعراب .

٢ ــ ويكون اسما صريحا معربا مقصورا ، مثل اعجبني الفتى ، فالفتى فاعل وهو مقصور لاتظهر عليه الحركة .

٣ ــ ويكون اسما صريحا مبنياً ، مثل اعجبني هذا والذي اكرمني ، فان هذا والذي فاعل وهما مبنيان .

٤ ــ ويكون اسما مؤولاً بالصريح ، مثل اعجبني أن تتكلم ، فان تتكلم فاعل مسبوك بالمصدر تقديره كلامك .

(والافعال الناقصة) : اذا اسندت الى الاسم لايكون فاعلاً لها مثل كان زيد قائما ، بل اسماً لها . وكما يسند الفعل الى الفاعل كذلك يسند الى الفاعل الاسم المشتق ، مثل اقائم زيد ؟ ، وزيد حسنٌ وجهه ، فقائم اسم فاعل وزيد فاعل له ، وحسن صفة مشبهة ووجهه فاعل له ، ونحو هيهات العقيق ، فهيهات اسم فعل ، والعقيق فاعل له .

واحـكام الفاعل ثلاثة : ـ

(الاول) : ان الفاعل حكمه الرفع ، فـلا يجيء منصوب اللفظ ، ولكن قد ياتي مجرورا فيكون مجرور اللفظ مرفوع المحل ، كقوله تعالى : « ان تقولوا ماجائنا من بشير » اي بشير ، فبشير فاعل لجائنا ، وهو مرفوع المحل ومجرور اللفظ . وتظهر الثمرة فيما اذا جاء بعد هذا الفاعل المجرور تابع ، فان التابع يجوز فيه الرفع والجر ، مثل ماجائنا من رجل كريمٌ . فان لفظ كريم صفة تابعة لرجل ، فيجوز فيه الرفع تبعا للمحل ، والجر تبعا للفظ رجل .

(الثاني) : ان الفاعل يكون عمدة في الكلام ، فلا يجوز الاستغناء عنه ، ففي مثل ان جاء زيد فاكرمنا ، لاتقول فيه ان جاء فاكرمنا ، بل لابد من ذكر الفاعل او استتاره ، مثل زيد قام اي هو .

(الثالث) : ان الفاعل يجب تاخيره عن عامله ، نحو قام زيد وقام الزيدان والزيدون والهندات ، فان قدمت الفاعل على الفعل صار من المبتدأ والخبر مثـل قام زيد ، اذا قلت فيه زيد قام فيكون زيد مبتدأ ، وقام فعل ماضي ، وفيها ضمير مستتر فاعـــل تقديره هو ، وقام مع ضميرها خبر للمبتدأ .

والفعل اذا تأخر عن الفاعـــل فان كان الفاعل مفردا ، وجب ان نقدر للفعل ضميرا مستترا ، مثل زيد قام اي هو ، وان كان الفاعل المتقدم مثنى او جمع مذكر او جمع نسوة ، وجب ان نأتي للفعل بضمير بارز يكون هو الفاعل ، مثل الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمنَ ، فالالف فاعل قاما والواو فاعل قاموا والنون فاعل قمن ، فالفاعل المتقدم يكون مبتدا ، والفعل مع فاعله المستتر أو البارز يكون خبراً له ، وقـــد يبقى

الفاعل اذا تقدم على فاعليته ، ولكن ليس فاعلا للفعل المتأخر عنه بل لفعل محذوف هو من جنس الفعل الموجود ، كقوله تعالى : (أَبشرٌ يهدوننا) فان الهمزة للاستفهام ، وبشر فاعل لفعل محذوف هو من جنس الموجود تقديره ايهدينا بَشرٌ يهدوننا . وهذا الفعل المحذوف ، مرة يكون حذفه وتقديره واجبا ، واخرى يكون جائزا .

(اما وجوب حذفه) : ففيما اذا تقدم على الفاعل المتقدم شيء هو مختص بالدخول على الافعال ، كقول تعالى : « اذا السماء انشقت » . تقديره اذا انشقت انشقت السماء ، فالسماء فاعل لانشقت المحذوفة ، والذي اوجب هذا التقدير هو وجود (اذا) الشرطية ، وهي من المختصات بالدخول على الافعال ، فلما رأيناها قد دخلت على الاسم وهو السماء ، لزمنا ان نقدر فعلا محذوفا من جنس الفعل الموجود ، ويكون الفعل الموجود مفسراً له ، ومثل هذه الآية قوله تعالى : « وان احد من المشركين استجارك فاجره » فلفظ (احد) فاعل لفعل محذوف هو من جنس الموجود تقديره وان استجارك احد استجارك ، من جهة انّ إن الشرطية مختصة بالدخول على الافعال .

(اما جواز حذف الفعل) : ففيما اذا تقدم على الفاعل المتقدم شيء يكثر دخوله على الافعال ، وان كان لا يختص بها ، مثل همزة الاستفهام ، كقوله تعالى : « أبشر يهدوننا » فيجوز فيه ان يكون بشرٌ فاعلاً لفعل محذوف تقديره ايهدينا بشرٌ يهدوننا ، ويجوز فيه أن يكون مبتدأ ، وما بعده خبر له ، ولكن كونه فاعلاً لمحذوف اولى من جهة وجود همزة الاستفهام . ومثل هذه الآية قوله تعالى « أأنتم تخلقونه ام نحن الخالقون » ، تقديرها اتخلقونه انتم تخلقونه .

الفعل لايسند مرتين ، ولغة اكلوني البراغيث :

إذا كان الفاعل مثنى او جمع مذكرٍ أوجمع نسوة ، فان الفعل لايسند الى الف التثنيـــة او واو الجماعة أو نون النسوة ، فمثل قام الزيدان وقام الزيدون وقام النسوة ، لاتقول فيها قاما الزيدان أو قاموا الزيدون او قمن النسوة ، وذلك لان فاعل الفعل هو الزيدان والزيدون والنسوة . فلو جئت مع الفعل بالف الاثنين أو بواو الجماعـــة او نون النسوة ، لكنت اسندت الفعل الى فاعلين ، والفعل لايسند مرتين .

ولكن لما كان ذلك واقعا فى كلام العرب كما سيأتي ، فقد رجع النزاع بين النحاة الى ان هذه الحروف الثلاثة ، الالف والواو والنون ، هل هي اسماء أو حروف ، فان كانت اسماء فلا يصح ان تلحق بالفعل ، فلا يقال قاما الزيدان ، لانها اذا كانت اسماء كانت فاعلاً للفعل ، والفعـل لايسند مرتين ، وإن كانت حروفا تدل فقط على الاثنينيه والجمع والنسوة فانـه يجوز أن يقال قاما الزيدان وقاموا الزيدون ، كما ورد عن العـرب قولهم (اكلوني البراغيث) . ومن اجل ذلك سميت هذه اللغة بـ (لغـــة اكلوني البراغيث) ، فان الفاعل هو البراغيث ، وأما الواو فهو حرف يدل على الجمع ، والوارد منها في كلام العرب كثير ، كقوله (ص) (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائـكة بالنهار) . والقياس فيه ان يقول يتعاقب ، وكقول عبيد بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير : —

تولىّ قتالَ المارقين بنفسه وقد اسلماه مُبعَدٌ وحميم

والقياس ان يقول وقد اَسْلَمَهُ . وكقول الآخر :

(نصروك قومي فاعتززت بنصرهم) والقياس فيه ان يقول نصرك قومي

وكقول الآخر :

(رَأينَ الغواني الشيبَ لاح بعارضي) والقياس فيه أن يقول رأت الغواني

وهذا صحيح بناء على ان هذه الثلاثة ، حروف ، وأما بناءً على انها اسماء فيؤوّل جميع ذلك : اما بان البراغيث مبتدأ مؤخر واكلوني خبر مقدم أو بأنّ البراغيث بدل من الواو لا فاعلٌ لاكلوني .

حذف الفعل : —

لما كان الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فمقتضى القاعدة ان لايحذف احدهما ويبقى الاخر ، وقد عرفت فيما تقدم من احكام الفاعل انه لايستغنى عنه فلا يحذف . وأما الفعل فانه قد يحذف اذا دل عليه دليل ، فقد يحذف جوازا وقد يحذف وجوبا .

اما حذفه جوازا : —

ففيما اذا اجيب به استفهام ظاهر ملفوظ أو مقدر ، فالملفوظ كمن يقول لك من قرأ الكتاب ؟ ، فتقول زيد اي زيد قرأ الكتاب ، ومثله قوله تعالى « ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولنّ الله » اى خلقهن الله والمقدر كقوله يرثي يزيد بن نهشل :

لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ في خصومة ومختبطٌ مما تطيح الطوائحُ

فانه لما قال لِيُبكَ يزيد بالبناء للمجهول ، فكانه قيل له من يبكيه ؟ فقال ضارعٌ الخ أي يبكيه ضارعٌ ومختبط .

ومثله قراءة ابن عامر (يُسَبَّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال) ، بالبناء للمجهول في يسبّح ، فكانه قيل من يسبح له ؟ فقال رجال اي يسبّح له رجال . الى كثير من امثالها ، وهي صالحة لان تكون من حذف الفعل

فتقدر لها يبكيه ضارع ويسبح له رجال ، وصالحة لان تكون من حذف الخبر فتقدر لها ضارع يبكيه ، ورجال تسبح له ، ولكن جعلها من حذف الفعل اولى .

اما حذف الفعل وجوبا : —

ففيما إذا كان الفعل المحذوف مفسراً بفعل موجود من لفظه ، فان الموجود يكون بدلا عن المحذوف ، والبدل والمبدل منه لايجتمعان ، مثل ماّمرّ من قوله تعالى : « اذا السماء انشقّت » تقديره اذا انشقت السماء انشقت . ومثله قوله تعالى : « وان احد من المشركين استجارك فاجره » تقديره وان استجارك احد . فحذف فيها الفعل وبقى الفاعل وحده ، وسوّغ حذفه تفسيره بالفعل الموجود .

حذف تاء التأنيث وذكرها : —

اذا اسند الفعل الماضى الى فاعل مؤنث حقيقي او مؤنث مجازى ، لحقته تاء التأنيث لتدل على تانيث الفاعل ، وهذا هو القياس فيه .

ولكن من جهة اختلاف حالات الفاعل وحالات الفعل اوجب ان يختلف لاجل ذلك لحوق التاء للفعل وعدم لحوقها له ، فكانت معه على ثلاث حالات :

أ ـ لزوم لحوقها له ب ـ جواز لحوقها وعدمه جـ ـ عدم جواز لحوقها له

مايلزم لحوقها له ففي ثلاثة موارد : —

(الاول) : اذا اسند الفعل الى اسم ظاهر حقيقي التانيث ، غير مفصول عنه ، وليس من باب نعم وبئس ، مثل قولك قامت هند ، فلا تقول فيه قام هند .

(الثاني) : اذا اسند الفعل الى ضمير متصل حقيقى التأنيث ، نحو هند قامت فلا تقول فيه هند قام .

(الثالث) : اذا اسند الفعل الى ضمير متصل مجازي التأنيث ، نحو الشمس طلعت ، فلا تقول فيه الشمس طلع .

اما مايجوز فيه لحوقها وعدمه ففي ستة موارد : —

(الاول) : اذا اسند الفعل الى اسم ظاهر مجازي التأنيث غير مفصول عنه ، نحو طلعت الشمس . فلك ان تقول فيه طلع الشمس .

(الثاني) اذا فصل بين الفعل والفاعل بفاصل غير إلا الاستثنائيـــة نحو اتى القاضي بنت الواقف ، وتقول فيها اتت القاضي .

(الثالث) : اذا اسنـــد الفعل الى جمع تكسير مذكر ، نحو قامت الرجال بتأويل الجماعة اي جماعة الرجال ، وتقول فيه قام الرجال بتأويل الجمع ، اي قام جمع الرجال ومثله البنون ، تقول قام البنون وقامت البنون وذلك لتغيير نظم واحده فيه .

(الرابع) : اذا اسنـــد الفعل الى جمع مؤنث سالم ، نحو قامت الهندات وقام الهندات بتأويل الجماعة أو الجمع .

(الخامس) : اذا اسند الفعل الى جمع تكسير مؤنث ، نحو قامت الهنود وقام الهنود بتأويل الجمع والجماعة .

(السادس) : اذا كان الفعل هو نعم وبئس ، نحو نعمت المرأة هند ، ونعم المرأة هند ، وذلك لان المسند اليه فيها مقصود به الجنس ، فاعطى حكم الاجناس ، كما تقول قام الناس وقامت الناس .

اما مايمنع فيه لحوق التاء للفعل ففي موردين : -

(الاول) : إذا فصل بين الفعل والفاعل بالا الاستثنائية ، نحو ماقام إلا هند ، فلا تقول فيه ماقامت الا هند ، لان الفعل فيه يكون في المعنى مسندا الى مذكر . فكانك قلت ماقام احد الا هند ، ولاجل ذلك شذ قوله :

طوى النحزُ والاجرازُ مافي غروضها وما بقيت إلا الضلوع الجراشعُ

فالقياس فيه ان يقول وما بقى .

(الثاني) : اذا اسند الفعل الى جمع المذكر السالم ، نحو قام الزيدون لاتقول فيه قامت الزيدون ومثله قام المسلمون لاتقول فيه قامت المسلمون ، لان سلامة نظمه يدل على تذكيره .

تقدم المفعول وتاخره

اذا وجد مع العامل فاعل ومفعول ، فان الاصل في (الفاعل) ان يتصل بالعامل ، لانه من الفعل كجزء الكلمة ، فلا يفصل بينهما ، فلا يتقدم عليه المفعول . والاصل في (المفعول) الانفصال عن الفعل والتاخر عن الفاعل ، لانه فضلة ، ياتى بعد تمامية الكلام هذا هو الاصل فيهما ، لكنهم توسعوا فيهما ، فجوزوا تقديم المفعول على الفاعل تارة ، وعلى الفعل اخرى .

اما تقديمه على الفاعل وعدم تقديمه فله ثلاث حالات :-

١ — وجوب تقديمه على الفاعل .

٢ — امتناع تقديمه عليه .

٣ — جواز التقديم وعدمه .

(الأول) : ففي موردين :

١ — اذا كان الفاعل متحملا لضمير المفعول .وجب تقديم المفعول عليه ، نحو ضرب عمروآ ابوه ، لانه لو تأخر عن الفاعل للزم عود الضمير على متأخر .

٢ — اذا كان الفاعل منحصرا بالا او بانما ، نحو انما ضرب زيدا عمرو ، فانه لو تأخر المفعول لأوهم حصره هو .

(الثاني) : اي امتناع تقديمه على الفاعل ، بل يلزم تاخره عنه ففي ثلاث موارد :

١ – اذا التبس الفاعل بالمفعول ولم تكن في الكلام قرينة لتمييز احدهما عن الاخر ، نحو ضرب موسى عيسى ، وضربت سلمى سعدى ، فانه يجب أن يكون المتأخر هو المفعول للالتباس .

٢ – اذا كان الفاعل ضميراً ولم يقصد حصره ، نحو ضربت زيدا فانه لايجوز تقديم زيد على التاء ، نعم لو قصد حصره ، جاز تقديم المفعول فتقول ماضرب زيداً الا انا .

٣ – اذا كان المفعول منحصرا ، فانه يجب تاخيره عن الفاعل ، نحو ماضرب زيدٌ الا عمروٌ .

(الثالث) : وهو جواز تقديمه على الفاعل وعدم تقديمه ، ففي كل مورد خال من الاسباب المتقدمة الموجبة لتقديمه ، ومن الاسباب المانعة من تقديمـــه . ففى المورد الخال من تلك الاسباب ، يجوز تقديمه وتأخيره ، نحو ضرب زيدٌ عمروٌ ، نقول فيه ضرب عمروٌ زيدٌ .

اما تقديمه على الفعل وتأخيره عنه – :

فيجب تقديمه على الفعل اذا كان المفعول مما له الصدارة في الكلام كقولك مَن اكرمتَ وايّ رجل ضربت .

ويجب تاخيره عن الفعل : فى الموارد التي يجب فيها تاخيره عن الفاعل ، أو توسطه بينه وبين الفعل : وقد عرفتها وهي :

أ – ما إذا التبس الفاعل بالمفعول .

ب – اذا كان الفاعل ضميرا لم يحصر .

ج – اذا كان المفعول منحصرا .

ويجوز الامران ، في كل مورد خلا من موانع التقديم ، وموانع التاخير ، نحو ضربت زيداً ، تقول فيه زيدا ضربت .

وبقى امران :—

(احدهما) : ان مايقصد حصره باداتى الحصر ، وهما انما ، والا يجب تاخيره ، سواء كان المنحصر هو الفاعل أوالمفعول ، فاذا قصدت حصر الفاعل تقول ما اكل الطعام الا زيدٌ ، فتاخر الفاعل ، واذا قصدت حصر المفعول تقول ماأكل زيدٌ الا الطعامَ ، فتأخر المفعول ومثله المحصور بانما ، فنقول في الاول انما اكل الطعام زيد ، وفي الثاني انما اكل زيد الطعام . فما يقصد حصره يجب تاخيره ، وهذه هي القاعدة المعروفة بينهم فالبصريون يمنعون تقديم المحصور مطلقا ، فاعلا كان اومفعولا ، سواء كان الحصر بالا أو بانما .

لكن بعضهم يجوز تقديمه ، اذا ظهر القصد منه ، وكان الحصر بالا سواء كان المحصور فاعلاً ، كقولة :

فلم يدر إلا الله ماهيّجت لنا عشيّة إناء الديار وشامها

فلفظ الجلالة فاعل محصور وهو مقدم ، وما هيجت مفعول والقياس ان يقول فلم يدر ماهيجت لنا الا الله . اوكان المحصور مفعولاً كقوله :

تزوّدت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعفَ مابي كلامها

والقياس ان يقول فما زاد كلامها الا ضعفَ مابي ، ولكنه قدم ضعفَ مابى وهو مفعول ومحصور بالاً .

(ثانيهما) : ان الفاعل قد يتحمل ضمير المفعول ، والمفعول قد يتحمل ضمير الفاعل .

فان تحمل المفعول ضمير الفاعل ، فلا مانع من تقديمه على الفاعل كقول الشاعر :

جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربّه موسى على قدر

لأن الفاعل في نية التقديم ، فعود الضمير فيه على متأخر لفظا لارتبة وهو لايضر .

وان تحمل الفاعل ضمير المفعول ، فهذا مما يمنع فيه تقديم الفاعل ، لما فيه من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، كما تقول زان نَورُهُ الشجر . فلا يرد عندهم الا في ضرورة الشعر كقول سليط :

جزى بنوه ابا الغيلان عن كِبرٍ وحسنِ فعل كما يُجزى سِنِمارُ

وكقول حسان يرثى المطعم :

ولو أنَّ مجدا اخلَدَ الدهرَ واحدا من الناس ابقى مجدُهُ الدهرَ مُطعِما

والقياس في البيتين ان يقول جزى ابا الغيلان بنوه ، وابقى مطعما مجدُهُ ، ولكنه جاز في الضروره .

باب المفعول النائب عن الفاعل

قد يحذف الفاعل لغرض ، كتصحيح النظم في الكلام ، أو لمعلوميته أو مجهوليته ، او ابهامه أو تعظيمه ، او غير ذلك . فينوب عنه المفعول به ، فيعطى احكامه الثلاثة المتقدمة :

أ — من لزوم رفعه .

ب — ومن كونه عمدة ، فلا يجوز حذفه فى الكلام :

ج — ومن وجوب تاخيره عن عامله نحو سجن زيد ، وسرق المتاع فلو قدمته على عامله ، وقلت زيد سجن ، صار من المبتدأ والخبر ، لامن الفعل ونائب الفاعل .

ويسند هذا المفعول النائب عن الفاعل اما الى فعل على هيئة تنبيء عن اسناده الى المفعول ، ويسمى هذا الفعل باصطلاح النحاة (فعلُ مالم يُسَمَّ فاعلهُ) . مثل ضُرِبَ ، وتدحرج .

او يسند الى اسم على هيئة مفعول ، كزيد مضروب ابوه ، او على هيئة مضارعه ، اى مضموم الاول ومفتوح ماقبل الآخر . مثل مُكرَم ومُتدحرَج .

هيئة بناء الفعل المبني للمجهول :

الفعل المبني للمجهول ان كان (ماضيا) ، ضم اوله وكسر ماقبل اخره ، ثلاثيا كان كضُرِبَ ، او غير ثلاثي مثل أُكرِم وتُدحرِج

واستخرِج ، وان كان (مضارعا) ضم اوله وفتح ما قبل اخره ، مثل يُضرَب ويُكرَم ويُتدحرَج ويُستخرَج .

(والماضي) : ان كان في اوله (تاء المطاوعة) ، أوكل تاء زائدة كان الحرف الثاني منه تابعا للاول في الضم ، مثل تُكُلِّمَ ، وتُدُحرِج اذ لو بقى الثاني مفتوحا لالتبس بالمضارع المبني للفاعل وهو تُكَلِّمُ وتُدَحرِج .

وان كان الماضي في اوله (همزة وصل) تبع ثالثه لاوله فى الضم مثل اُستُحلى واُستُخرِج ، اذ لو بقى الثالث مفتوحا لالتبس بفعل الامر في بعض الاحوال . كما اذا وصل همزة الوصل بما قبلها عند الوقف ، كما تقول فاستُحلى فاستُخرج ، اذ لو قلت فيه فاستَحلى فاستَخرِج ، لكان من فعل الامر المبنى للمعلوم .

وان كان الماضي (ثلاثيا معتلّ العين) مثل قال وباع ، استثقل فيه مجيء الكسرة بعد الضمة ، ووجب تخفيفه بما هو المشهور بينهم .

وهو القاء حركة الفاء وهي الضمة ، ونقل حركة العين اليها وهي الكسرة ، فانّ قال اصلها في المبني للمجهول قُوِلَ وباع اصلها بُيِعَ ، فتقول في قُوِلَ قِولَ ، فتستثقل الواو الساكنة بعد الكسرة ، فتنقلب ياء فتقول فيها قِيلَ وتقول في بُيِعَ بِيعَ ، فتسلم الياء كقوله تعالى : « وقِيلَ يا ارض ابلعي ماءَكِ » ، (وغِيض الماء) ، (وسِيقَ الذين كفروا) .

ابدال الضم كسراً او الكسر ضماً :-

فمثل (خفت) اذا بنيتها للمجهول واردت منها معنى انك مُخيف فتقول فيها (خُفتُ) بالضم ، اذ لو كسرت اولها لالتبس بالمبنى للمعلوم

وهو معنى انك خائف .

ومثل (طلت) اذا بنيتها للمجهول واردت منها معنى انك مغلوب في المطاولة تقول فيها (طِلت) بالكسر ، اذ لو ضممت اولها لالتبس بالمبني للمعلوم ، وهو معنى انك غالب في المطاوله .

واذا كان الماضي الثلاثى (مضاعفاً) ، مثل رَدَّ وحَبَّ ، جاز في اوله للبناء الضم والكسر ، فتقول رُدَّ ورِدَّ وحُبَّ وحِبَّ ، ومنه قرائة بعضهم (هذه بضاعتنا رِدّت الينا) . (ولو رِدُّوا لعادوا لما نهوا عنه)

واذا كان الماضي المعتل على (افتعل) كاختار ، او (انفعل) كانقاد ، جاز في ثالثه الضم والكسر ، تقول اختير واختور ، وانقيد وانقود.

نيابة المصدر والظرف عن المفعول النائب :-

الفعل المبني للمجهول اذا لم يوجد معه المفعول النائب عن الفاعل ، يجوز أن تقوم مقام المفعول به النائب عن الفاعل ، كل من المصدر والظرف والمجرور بحرف .

لكن بشرط . ان يكون كل منها قابلا للنابة ، وصالحا لها . اي بان يكون مما يتصرف . ويكون مختصا باضافة او وصف أو غيرها ، ويكون مما له فائدة كقولهم (صِيم رمضان) ، (وما ضُرب من احد) (ومُرَّ بزيد) ، وقوله تعالى : (فاذا نُفِخَ في الصور نفخةٌ واحدةٌ)

اما اذا لم يكن صالحاً للنيابة كما اذا لم يكن المفعول مختصا ، او لم يكن متصرفا وذلك كالذى لازم النصب على المصدرية والظرفية ، فانه لاتصح نيابته عن الفاعل ، مثل (سبحان الله) ، (ومعاذ الله) ومثل عند واذا وسحر ، اذا أُريد به سحر يوم بعينه ، فلا تقول سبحانُ الله ومعاذُ الله بالرفع ، ولا جُلِس عندك ، ورُكِب سحر ، لامتناع الرفع

فيها : فلا تخرجها عما استقرّ لها في لسان العرب من لزوم النصب .

وكذا اذا لم يكن فيه فائدة ، فلا تقول صيمَ يومٌ ، وجُلِسَ مكان وضُرِبَ ضربٌ .

اذا وجد المفعول فهل تصح النيابة : -

قد عرفت ان المصدر والظرف والمجرر بحرف ، يصح ان تنوب عن المفعول به النائب ، اذا لم يوجد في الكلام ، بشرط أن تكون صالحة للنيابة ، هذا اذا كان المفعول به غير موجود . اما اذا كان المفعول به النائب موجودا فى الكلام فهل يصح مع ذلك نيابة المصدر والظرف عنه اذا كان صالحا للنيابة عنه ، على ثلاثة اقوال : -

(الاول) : عدم صحة نيابة المصدر والظرف والمجرور بحرف ، بل تتعين نيابة المفعول به سواء تقدم عليه او تأخر عنه ، وان وجد شيء من ذلك فمؤول ، نحو (ضُرِبَ زيدٌ ضربا شديدا يوم الجمعة في داره) فلا يجوز ان تقول فيه ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديد الخ . او ضُرِبَ ضربٌ شديد زيدا .

(الثاني) : جواز نيابة المصدر والظرف والمجرور بحرف مطلقا ، لقرائة أبي جعفر (لِيُجزى قوما بما كانوا يكسبون) ، وكقول الشاعر :

وانما يُرضى المُنيبُ رَبَّهُ ... مادام معنياً بذكرٍ قلبَهُ

فان معنيا اسم مفعول ، وبذكرٍ مفعول نائب عن الفاعل (لمعنياً) وقلبه مفعول .

(الثالث) : التفصيل بين صورة تقدم المفعول على غيره ، فلا ينوب عنه غيره ، فلا تقول ضُرِب زيداً ضربٌ شديدٌ ، وبين تقدم الغير عليه فينوب عنه ، كما في البيت المتقدم ، وكما في قول الآخر .

لم يُعنَ بالعلياء الا سيداً ولا شفى ذا الغيّ الا ذو هدى

فان بالعلياء مفعول ليُعن ، نائب عن الفاعل وسيداً مفعول .

بقى امور ثلاثة :ـ

(الامر الاول) : اذا كان المتعدى لمفعولين من باب كسى واعطى لامن باب ظن ، اي مما يكون احد المفعولين غير الآخر ، فهما من المفرد لامن الجملة .

فان اريد بناء ذلك المتعدى للمجهول ، فقد اتفقوا على جواز نيابة كل من المفعولين عن الفاعل ، اذا لم يحصل بنيابة الثاني لبس ، فتقول كُسِيَ زيدٌ جبةً ، وكُسِيَ جبةٌ زيداً ، واُعطيَ عمروٌ درهما ، واُعطيَ درهمٌ عمروا ، وان كان الاولى نيابة الاول لكونه هو الفاعل في المعنى .

واما اذا حصل لبس فانه يتعين نيابة الاول دون الثاني ، تقول اُعطيَ زيدٌ عمروا ، ولا تقول اعطي زيداً عمروٌ ، لان كلا منهما يصلح ان يكون آخذاً .

(الامر الثاني) : اذا كان الفعل المتعدي لمفعولين او اكثر من باب ظَنَّ ، اي مما يكون احد المفعولين فيه هو الآخر فى المعنى ، بان يكون الثاني منهما خبرا في الاصل ، او من باب ارى وأَعلَمَ . فالمعروف بينهم انه يجب نيابة الاول عن الفاعل ، ويمتنع نيابة الثاني في باب ظن . والثانى والثالث في باب اعلم وارى ، فتقول ظُنَّ زيدٌ قائما ، واُعلِم زيدٌ فَرَسَكَ مُسرجا ، ولا تقول ظنَّ زيدا قائم ، ولا اعلم زيدا فَرَسُكَ مسرجا ، لان المفعول الاول فيهما محله الرفع ، ولان المفعول الثاني خبر والخبر لايخبر عنه .

واجازه ابن مالك مع امن اللبس قياساً على باب كسى .

(الامـــر الثالث) : وهو كما ان الفعل المبـــني للمعلوم لا يرفع على الفاعليه الا فاعلا واحداً ، فكذلك المبنى للمجهول لايرفع على النيابة الا مفعولا واحدا نائبا عن الفاعل . فلو كان مما ينصب مفعولين كاعطى وظن ، او ثلاثة كاعلم وأرى ، بقي الثاني والثالث منها على النصب . تقول كُسيَ زيدٌ جبةً ، وظُنَّ زيدٌ قائما ، وأعلِم زيدٌ عمروٌ قائماً .

مبحث الاشتغال

(الاشتغال) : هو ان يتقـــدم اسم ويأتي بعده فعل ، عامل بضمير يرجع الى ذلك الاسم ، او بملابس له : نحو زيدا ضربته ، وزيدا ضربت اباه : والعامل في الاسم المتقدم يكون عاملا مناسبا للعامل الظاهر العامـــل بضميره ، ومشابها له ، اما في (اللفظ) ، نحو زيدا ضربته ، تقديره ضربت زيدا ضربته ، اوفي (المعني) نحو زيدا مررت به ، تقـــديره جاوزت زيدا مررت به .

والمتصور في اعراب هذا الاسم المتقدم خمسة احتمالات : —

أ — لزوم النصب .

ب — لزوم الرفع .

جـ — جواز الوجهين مع رجحان النصب :

د — تساوى الوجهين بلا مرجح :

هـ — جواز الوجهين مع رجحان الرفع :

(القسم الاول) : وهو تعين النصب ، ففيما اذا وقع الاسم بعـد ادوات الشرط وادوات التخصيص والاستفهام ، نحو إن زيدا رأيته فاضربه وهلا عمروا كلمته ، واين زيدا وجدته .

فانه لايجوز في مثل هذا رفع الاسم على الابتـداء ، لانه يخرج ماوضع على الاختصاص بالفعل ، عن الاختصاص به .

(القسم الثاني) : وهو مايتعين فيه رفع الاسم ، وذلك فى صورة ما اذا وجد مانع من نصبه ، والمانع من نصبه امران :

(احدهما) : ان يتقدم عليه ماهو مختص بالابتداء ، مثل (اذا الفجائية ، وليتما) نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمروا ، ونحو ليتما بكر زرته ، برفع زيد وبكر لاختصاص اذا وليت المقرونة بما بالاسماء ، فلو نصب زيد وبكر لخرجت اذا وليتما عن الاختصاص بالاسماء .

وكذا بعد واو الحال ، نحو خرجت وزيد يضربه عمرو ، لاختصاص واو الحال بالدخول على الجمل الاسمية .

(ثانيهما) : ان يقع بين الاسم والفعل ماله الصدارة في الكلام ، كادوات الشرط والاستفهام والتخصيص ولام الابتداء وما النافية ، وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول ، نحو زيد إن اكرمته اكرمتك ، وزيد هل اكرمته ، برفع زيد لابالنصب ، لأن ماله الصدارة في الكلام لايعمل مابعده فيما قبله ، وما لايعمل لايفسر عاملا ، لان المفسِّر بدل من اللفظ بالمفسَّر .

(القسم الثالث) : وهو مايجوز فيه الوجهان مع رجحان النصب على الرفع ، ففي ثلاث موارد : —

(الاول) : ان يكون الفعل العامل الذي يتقدم عليه الاسم من افعال الطلب ، كالامر والنهي والدعاء ، نحو زيدا اضربه ، وخالدا لاتكرمه واللهم عبدك ارحمه ، اولا تؤاخذه .

(الثاني) : ان يقع الاسم بعد اداة يغلب عليها دخولها على الافعال كهمزة الاستفهام بشرط اتصالها ، نحو ازيدا ضربته ، وكالنفى بما ولا وان النافيات ، نحو مازيد كلمته ، ولا عمروا رأيته ، وان بكرا رأيته بالنصب وهو الراجح ، ويجوز الرفع .

(الثالث) : ان يقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل

بين الاسم والعاطف ، نحو ذهب زيـــدٌ وعمرو اكرمتـه ، بنصب عمرو وهو ارجح ، ويكون من عطف الجملة الفعلية على الفعلية ، ويجوز رفعه فيكون من عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعليه ، وهو مرجوح لعدم التجانس.

(القسم الرابع) : وهو مايستوى فيه الوجهان النصب والرفع بغير ترجيح لاحدهما ، وذلك فيما اذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، اى ان صدرها اسم ، وعجزها فعل ، نحو زيد قام وعمرو اكرمته فالرفع مراعاة للصـــدر ، والنصب مراعاة للعجز ، ولا مرجح لاحـــدهما على الاخر .

(القسم الخامس) : اى مايجوز فيه الوجهان ، ولكن يترجح الرفع على النصب ، وذلك فيما اذا خلا الاسم السابق مما يوجب نصبه او رفعه ومما يوجب ترجيح احدهما او يوجب التساوي ، فاذا خـلا من جميع ذلك جاز فيه الوجهان ، وترجح رفعه على الابتـداء ، لان النصب يحتاج الى تقـــدير عامل ، والاصل عدم التقدير . والنصب عربي جيد ، نحو زيد ضربته ، ويجوز زيدا ضربته ، وانشد قوله :

فارسا ما غادروه ملحـــما غير زميّل ولا نكس وكل

ومنه قراءة بعضهم (جنات عدن يدخلونها) ، بكسر تاء جنات على انها منصوبة بالكسرة .

هذا كله اى جريان الصور الخمس في الاسم المتقدم مع اتصال ضميره بالعامل المشغول عنه بالاسم .

اذا فصل بين الضمير وبين العامل :-

فاذا فصل بين الضمير وبين العامـل بحرف جر او باضافـة ، فان الاحكام الجارية في صورة الاتصال كلها تجرى فيه في صورة الانفصال

فكما يجب النصب ، في نحو ان زيدا رايته فاضربه ، فكذلك يجب في نحو ان زيدا مررت به او بغلامه فاضربه ، وكما يجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيدٌ يضربه عمر ، فكذلك يجب في نحو خرجت فاذا زيد يمرّ به أوبغلامه عمرو ، وهكذا .

العامل لايختص بالفعل : -

العامل فى الضمير في باب الاشتغال لا يختص بالفعل ، بل يجوز أن يكون العامل بالضمير هو احد المشتقات الصالحة لان تعمل عمل فعلها كاسم الفاعل واسم المفعول العاملين ، فيجوز في الوصف العامل ان يفسّر عاملا كما يفسر الفعل .

أما غير الوصف فلا يفسر عاملا وان عَمِل عَمَلَ فعله كاسم الفعل ، نحو زيدٌ عَلَيْكَهُ ، او دراكه ، فلا يجوز نصب زيد .

وكذا الوصف اذا لم يكن عاملا فانه لايفسر عاملا ، وذلك كأسم الفاعل الذي يكون بمعنى المضي ، نحو زيد انا ضاربه امس ، فلا يجوز نصب زيد .

اما الوصف العامل المفسر فنحو زيد انا ضاربه الآن ، فانه يجوز فيه نصب زيد ورفعه .

اما لو منع من عمل الوصف مانع : —

وذلك كما اذا كان صلة للالف واللام الموصولة ، فانه لايفسر العامل نحو زيد انا الضاربه ، فلا يجوز نصب زيد ، لان ما بعد الالف واللام لايعمل فيما قبلها لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، ومالا يعمل لايفسر عاملا قال ابن مالك : —

وعلقةٌ حاصلة بتابع كعلقةٍ بنفس الاسم الواقع

يريد بذلك ان الاجنبي اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق ، جرى مجرى السببي ، فاذا كان شاغلُ الفعل اجنبيا وله تابع سببي فالحكم معه كالحكم مع الشاغل السببي من جواز التفسير ، ونصب الاسم السابق بعامل محذوف يفسره العامل الموجود . فكما تقول زيدا ضربت غلامه ، في السببي بنصب زيد ، فكذا تقول في الاجنبي (اذا كان التابع صفة) : نحو زيدا ضربت رجـلا يحبه ، (او كان التابع عطف البيان) نحو زيدا ضربت عمروا اباه ، (اوكان التابـع معطوفا بالواو خاصة) نحو زيدا ضربت عمروآ وآخاه ، بنصب زيد في الجميع . فتكون العلقـة عمله في متبوع سببيه المذكور .

تعدي الفعل ولزومه

الفعل قسمان متعدٍ ولازمٌ ولا واسطة بينهما

أما المتعدي : -

فهو ماتعدى الى مفعوله بلا واسطة حرف جر ، ويسمى (الواقع) و (المجاوز) ، لوقوعه على مفعوله ، ومجاوزته الفاعل اليه ، وعلامته امران :

(احدهما) جواز ان تتصل به هاء الضمير الراجعة لغير المصدر نحو ضرب وعمل ، تقول فيها العبد ضربه سيده ، والخير عمله زيد ، بخلاف اللازم مثل ذهب وخرج ، فلا تقول فيهما زيد ذهبه عمرو ، ولا عمرو خرجه بكر .

اما الهاء الراجعة للمصدر فليست هي علامة للمتعدى لجواز رجوعها الى المتعدى . والى اللازم ، تقول الضرب ضربه عمرو ، والذهاب ذهبه زيد

(ثانيهما) : ان المتعدى يصح ان يصاغ منـــه اسم مفعول تام ، بخلاف اللازم فانه يصاغ منه اسم مفعول ناقص ، اى محتاج الى تعدية بواسطة ، فتقول في ضرب ، زيد مضروب ، ولا تقول في ذهب ، زيد مذهوب بل لابد فيه من الواسطة فتقول زيد مذهوب اليه .

(وحكمها) : فحكم المتعدى انه ينصب مفعوله ان لم يكن المفعول نائبا عن الفاعل .

وإلا فيرفعه أما اللازم فلا ينصب مفعوله .

اما اللازم : -

فقد عرفت انه مالا يتعدى الى مفعوله الا بواسطة حرف جر ، مثل ذهب تقول فيه ذهبت الى زيد ، ولا تقول ذهبت زيدا ، وان علامته امران :

(احدهما) : عدم اتصال الهاء الراجعة لغير المصدرية ، فلا تقول زيد ذهبه عمرو .

(ثانيهما) : عـــدم صياغة اسم مفعول تام منه ، فلا تقول زيد مذهوب ، بل تقول زيد مذهوب اليه ،

ويتحتّم لزوم الفعل في عدة موارد وهو على قسمين : —

(القسم الاول) : فهو مايستدل على لزومه بمعناه ، ويأتي في ثلاثة موارد :

(الأول) : ان يكون الفعل اما من افعال السجايا اي الطبايع ، والمراد منها أن يكون الفعل دالاً على معنى قائم بالفاعل لازم له ، مثل حَسُنَ وَقَبُحَ وَشَجُعَ وَجَبُنَ وطال وقصر وَنَهِمَ اذا كثر اكْلُهُ وبخل وامثالها .

او من افعال النظافة والدنس نحو نظف وطهر ونجس وقذر ورجس .

(الثاني) : ان يكون الفعـــل عرضا وليس من العرض الذي هو حركة الجسم ، كقام وقعد ونام ، بل من العرض الذى هو معنىً قائم بالفاعل غير ثابت فيه ، كنشط ومرض وكسل وفرح وحزن وَنَهِم اذا شبع لا اذا كثر اكله فقد تقدم انه من افعال السجايا .

(الثالث) : ان يكون الفعل مطاوعاً ، اي موافقا لفعلٍ متعدٍ لواحد لا الى اكثر ، نحو مددته فامتدّ ، ودحرجته فتدحرج ، اما المطاوع للمتعدى

لاكثر من مفعول واحد فانه يتعدى ايضا ، نحو علّمت زيدا الحساب فتعلّمه وفهمته الدرس فتفهّمه .

(القسم الثاني) : فهو مايستدل على لزومه بوزنه ، وهو وزنان :

(احدهما) : - افعلَلَّ نحو اقشعَرَّ واطمأنَّ واشمأزّ ، ويلحق به وزن افوعَلَّ ، نحو اكْوَهَدَّ الفرخُ اذا ارتعدَ .

(ثانيهما) : وزن افعَنْلَلَ مثل احرنجَمَ ، يقال احرنجمت الابل اى اجتمعت ، ويلحق به وزن افعنلى مثل احرَنبى الديك ، اذا انتعش للقتال ، وهذا الوزن قد ياتي منه الفعل المتعدى ولكن بقلة ، مثل اسرَندى واغرندى ، بمعنى قهر وتفوّق كقول الشاعر :

قد جعل النُعاسُ يَسرندينى ادفعه عنى ويغرندينى

اي يعلونى ويغلبنى .

حذف الجار وبقاء المجرور : -

عرفت فيما تقدم ان الفعل اللازم هو مايصل الى مفعوله بواسطة حرف الجر ، وكذا الفعل المتعدى بنفسه الى واحد يتعدى الى الثاني بواسطة مثل مررت بزيد ، وضربت زيدا بسوط .

إذا عرفت ذلك فقد يحذف حرف الجر ويبقى المجرور ، وحينئذ فلا يبقى له عمله ، لان عامل الجر عامل ضعيف لاختصاصه بنوع من انواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف اذا حذف لايبقى له عمله ، الا شاذا كقول الشاعر :

اذا قيل ايّ الناس شرّ قبيلةٍ اشارت كليبٍ بالاكف الاصابعُ

اى الى كليبٍ ، وحينئذ فيجب في المجرور بعد حذف حرف الجر منه ، النصب وذلك توسعاً في الفعل اللازم ، واجرائه مجرى المتعدى .

وحذف الجار نوعان ، سماعي وقياسي :-

اما (السماعى) : فمنه ماهو وارد في السعة ، ومنه ماهو مخصوص بضرورة الشعر .

أما الوارد في السعة : فكقولهم في شكرت له شكرته ، وفي نصحت له نصحته ، وفي ذهبت الى الشام ذهبت الشامِ ، وكذا في المتعدى الى واحد نحو كلتُ لزيد طعامَهُ ، ووزنت له طعامه ، تقول فيه كلت زيداً طعامه ، ووزنت زيدا طعامه ، واما المخصوص بضرورة الشعر فكقول ساعدة الهذلى :

لَدنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتنُهُ فيه كما عسَلَ الطريقَ الثعلبُ

اى في الطريق ، وكقول المتلمّس : (آليتُ حبَّ العراقِ الدهرَ اطعَمُه) ، اى آليت على حب العراق .

وجميع هذا ينقل ويحفظ ولا يقاس عليه .

اما (القياسي) :-

فهو ما اذا حذف حرف الجر مع وجود أنّ المفتوحة المشددة ، وأن المفتوحة المخففة ، كقولك عجبت أن يَدوُا ، اي أن يُعطوا الديةَ وكقوله تعالى : او عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم ، اى من ان جاءكم وكقوله تعالى : شهد الله أنَّه لا اله إلا هو ، اى بانه ، ويشترط فيه امن اللبس ، فان خيف اللبس لم يجز الحذف ، مثل (رغبت في ان تفعل) (ورغبت عن ان تفعل) ، فلا يجوز فيه حذف حرف الجر وهو فى وعن لخفاء المعنى والتباسه :

واذا حذف الحرف الجار مع أنّ او مع أن فان محلهما من الاعراب

يكون هو النصب بالفعل فمثل او عجبتم ان جائكم ذكر من ربكم ، يكون ان جاءكم مسبوكا بمصدر تقديره مجيء ذكر وهو منصوب بعجبتم توسعا .

الترتيب بين المفعولين او الثلاثة :-

اذا كان الفعل المتعدى الى مفعولين من باب (كسى واعطى) ، لامن باب ظن وعلم ، اي مما ليس اصل المفعولين فيه مبتدأ وخبراً ، نحو كسوت زيدا جبه ، (فالاصل) في ترتيب مفعوليه ان يتقدم منهما ماكان فاعلا فى المعنى ، وهو زيد في المثال المذكور ، لانه هو لابس الجبة والجبة ملبوسة له ، ولكن هذا الترتيب يكون على ثلاث حالات : واجب وممتنع وجائز .

اما (وجوب الترتيب) : اي تقـــدم الفاعل في المعنى ففي ثلاث حالات :

١ ـ اذا خيف التباس المفعول الاول بالثاني ، نحـــو اعطيت زيدا عمروا ، وملكت سلمى سعدى ، فانه يجب فيه أن يكون المفعول الأول هو الفاعل في المعنى .

٢ ـ اذا كان الثاني منهما محصورا فانه يجب تاخيره عن الفاعل في المعنى ، نحو ما اعطيت زيدا الا درهما .

٣ ـ اذا كان المفعول الثاني اسما ظاهرا ، والمفعول الاول اي الفاعل في المعنى ضميرا متصلا فانه يجب تاخير الثاني وتقديم الفاعل في المعنى ، نحو قوله تعالى : (انا اعطيناك الكوثر) واعطيتك درهما .

وأما (امتناع الترتيب)اي امتناع تقديم الفاعل في المعنى ، ففي ثلاث حالات ايضا :

١ ـ ان يكون الفاعل في المعنى محصورا ، فانه يجب تاخيره ، ويمتنع تقديمه نحو ما اعطيت الدرهم الا زيداً .

٢ ـ أن يكون الفاعل في المعنى اسما ظاهر ، والثاني ضميرا متصلا نحو الدرهم اعطيته زيداً .

٣ ـ أن يكون الفاعل في المعنى متلبساً بضمير يرجع الى الثاني ، نحو اسكنت الدار بانيها . فانه لو تقدم الفاعل في المعنى ، وقلنا اسكنت بانيها الدار ، للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهو ممنوع .

واما لو كان الثاني متلبساً بضمير الاول الفاعل في المعنى ، فانه يجوز فيه التقديم والتأخير . نحو اعطيت زيداً ماله ، تقول فيه اعطيت ماله زيدا لعدم المحذور السابق .

اما (جواز الترتيب) : ففي كل مورد يكون خاليا من الاسباب الموجبة للتقديم ، ومن الاسباب الموجبة للتاخير التى عرفتها ، فاذا خلا المورد منها جاز لك فيه تقديم الفاعل في المعنى وتاخيره ، كما في قولك اعطيت زيدا درهما ، واعطيت زيداً ماله ، تقول فيهما اعطيت درهما زيداً ، واعطيت ماله زيدا ، اذ ليس فيه مايوجب التقديم او مايمنعه .

حذف المفعول وعدمه :ـ

المفعول من غير باب ظن وعلم فضلة ، والفضلة يمكن الاستغناء عنها فيجوز حذفها اختصاراً : اى لوجود دليل يدل على المحذوف ، واقتصارا اى بغير دليل كما مرّ ذلك في باب ظن ، نحو ضربت زيدا تقول فيه ضربت ، واكلت الطعام تقول فيه اكلت ، كقوله تعالى : (فاما من اعطى واتقى) ، ولكن هذا الحذف انما يجوز اذا لم يكن في البين مانع منه ، كما ذكرنا ، اما لو كان هناك مانع فانه لايجوز حذف الفضلة ، والمانع يجيء في موردين :

(احدهما) : اذا كان جوابا ، كقولك لمن قال لك "من ضربت؟"

تقول ضربت زيداً ، فلا يجوز حذف المفعول ، فلا تقول ضربت ، اذ لو حذف لم يحصل الجواب .

(ثانيها) : اذا كان المفعول محصورا ، نحو ماضربت الازيدا ، فانه لو حذف المفعول لزم منه نفي الضرب مطلقا ، وهو غير مقصود قطعا .

حذف الفعل الناصب للفضلة :-

قد يحذف الفعل الناصب للمفعول مع بقاء المفعول ، وهذا الحذف قد يكون جائزا ، وقد يكون واجبا .

اما (جواز حذف الفعل) : ففيما اذا دل على حذفه دليل من قرينة حالية ، كقولك لمن رمى سهما : القرطاس ، اى اصاب القرطاس ، او مقالية كقولك لمن يقول لك من ضربت تقول زيدا ، اى ضربت زيدا .

اما وجوب حذف الفعل فياتي في موارد :

١ - (باب الاشتغال) : إذا فسر مابعد المنصوب ، نحو ان زيدا وجدته فاكرمه ، اي ان وجدت زيداً وجدته فاكرمه ، ونحو ازيدا ضربته ، اى اضربت زيدا ضربته .

٢ - (باب النداء) نحو يازيد ، اى ادعو زيدا ، فان حرف النداء بدل عن الفعل المحذوف .

٣ - (التحذير بإياك) : نحو اياك اياك الاسدَ ، واياك الاسدَ ونحو ماز َراسكَ والسيف ، فان التقدير فيها احذر الاسد ، وق راسك واحذر السيف ، والتحذير فيها يكون بدلا عن الفعل فيحذف الفعل وجوبا .

٤ – (الاغراء) : نحو السلاحَ السلاحَ ، والسيفَ السيفَ ، اى احمل السلاح ، واحمل السيف او احذره .

٥ – (كل ما كان واردا مورد المثل) : نحو (الكلاب على البقر) اي وَطيتَ وأتيتَ . و (أحَشفاً وسوءَ كيلهِ) اي اتبيع لي حشفا وتسيىء لي كيله، (فحشفا) مفعول بمحذوف ، (وسوءَ كيله) منصوب على انه مفعول معه ، اي مع اساءة كيله .

تنازع العاملين

(التنازع) : هو توجه عاملين واقتضاؤهما العملَ في معمول واحد متأخر عنهما معاً ، سواء كان العاملان فعلين نحو قوله تعالى : (آتوني أُفرِغ عليه ِقطراً) او اسمين كقول الشاعر : (عُهِدت مغيثاً مغنياً من اجرته) ، او مختلفين كقوله تعالى : (هاؤم اقرأوا كتابيه) فالتنازع عكس باب الاشتغال المتقدم الذي عرفت انه انشغال عامل واحد في معمولين وهذا انشغال عاملين في معمول واحد .

ويشترط في باب التنازع امران :

(احدهما) : ان يتقدم العاملان معا على المعمول ، فلو تأخرا عنه او تاخر احدهما عنه ، لم يكن من باب التنازع ، فتقول قام وقعد زيد فلو قلت قام زيد وقعد ، او زيد قام وقعد ، لم يكن من باب التنازع بل يكون الثاني في المثال الاول ، وهما معا فى المثال الثاني . مشغولين بالعمل بضمير يرجع الى زيد .

(ثانيهما) : أن يكون في كل من العاملين اقتضاء للعمل بالمعمول المتأخر ، فلو لم يكن فى احدهما اقتضاء للعمل به ، لم يكن من باب التنازع ايضا ، وان كان على هيئة باب التنازع ، كقول الشاعر يخاطب نفسه (اتاكَ اتاكَ اللاحقون احبسِ احبسِ) فان قوله اتاك اتاك لم يكن في كل منهما اقتضاء للعمل في (اللاحقون) ، بان يكون فاعلاً له ، بل

الاقتضاء فيه لواحد منهما ، ويكون الثاني تاكيدا للاول . اذ لو لم يكن مؤكدا له لجاء معه بضمير يرجع الى المعمول ، وقال اتاك اتوك او اتوك اتـــاك .

واذا انشغل احد العاملين بالمعمول المتأخر فاعـلا كان ذلك المعمول أو مفعولاً ، فان العامل الثاني يكون مهملا ، فيؤتى له بضمير يرجع الى الاسم الظاهر ، موافق له في التذكير ، والافراد وفروعهما .

فالعاملان اما أن يكونا عاملي رفع ، اوعاملي نصب ، اومختلفين . وفي كل من هـــذه الصور الاربعة اما ان يكون الاول هو العامل في الاسم الظاهر لأولّيته ، كما يراه الكوفيون أو يكون الثاني هو العامل فيه لقربه منه كما يراه البصريون ، فالصور المتصورة فى هذا الباب ثمانية في بعضها يلزم الاضمار للمهمل منهما ، وفي بعضها يمتنع وهى كما يأتي : —

الصورة الاولى : (يقتضيان الرفع) وتحتها حالتان :

١ — يكون الاول هو المهمل كما يراه البصريون ، فيجب الاضمار في المهمل على شريطة التفسير . نحو (يحسنان ويسيء ابناكا) ، فلا تقول يحسن ويسيء ابناكا ، لعدم جواز خلّو الفعل وهو هنا الاول من الفاعل خلا ، فللكسائى .

٢ — يكون الثاني هو المهمل كما يراه الكوفيون ، فيضمر في الثاني اتفاقا ، نحو (يحسن ويسيئان ابناكا) .

الصورة الثانية : (يقتضيان النصب) وتحتها حالتان هما الثالثة والرابعة كما يلي : —

٣ — (المهمل الاول) : لايضمر فيه ، لان المفعول فضلة ، يستغني عنها فيجب الحذف ، اذ لو اضمر فيه لكان من الاضمار قبل الذكر ، وعود الضمير على متاخر لفظا ورتبه ، الا في باب ظن ، لان اصل المفعول فيها

عمدة ، فلا يستغنى عنه ، نحو (رأيت واكرمت الزيدين) . فلا تقول فيه (رأيتهما واكرمت الزيدين) ، ومنه (هاؤم اقراءوا كتابيه) . وعُهدتَ مغيثا مغنيا من اجرته .

٤ – (والمهمل الثاني) : فيجوز فيـــه الاضمار لعدم المانع نحو (رأيت واكرمتهما الزيدين) .

الصورة الثالثـــة : (يقتضى الرفـــع للاول والنصب للثاني) وتحتها حالتان وهما :

٥ – (المهمل الاول) : يصح فيه الاضمار خلافا للكوفيين ، نحو (جاآني واكرمت الزيدين) . ونحو (جفوني ولم اجفُ الاخلاء) ، ونحو (هوَينَني وهويت الغانيات .. الخ) .

٦ – (والمهمل الثاني) : يصح فيـــه الاضمار لعدم المانع ، نحو (جائني واكرمتهما الزيدان) .

الصورة الرابعة : (يقتضى النصب للاول والرفع للثاني) وحالتاها هما :

٧ – (المهمل الاول) : لايضمر فيه لانه فضله ، فيلزم منـــه الاضمار قبـــل الذكر ، وعود الضمير على متأخر . نحو اكرمت وجائني الزيدان ، لاتقول فيه اكرمتهما الا في باب ظن .

٨ – (والمهمل الثاني) : يضمر له لعدم المانع ، نحو (اكرمت واكرماني الزيدان) .

واما باب ظن – :

فان كان المهمل (الاول) اضمرت له مؤخرا ، نحو (ظنـــني وظننت زيدا قائما) .

وان كان المهمل (الثاني) ، اضمرت له متصلا ، نحو (ظننت وظنّنيه

زيدا قائما) ، او منفصلا ، نحو (ظننته وظنني اياه زيدا قائما) ، لان مفعول ظن عمدة في الاصل ، فلا يستغنى عنه كما عرفت .

قد لايجوز الاضمار للمهمل : —

المهمل من الفعلين المتنازعين قد لايجوز الاضمار له ، بل يؤتي بمعموله اسما ظاهرا ، وذلك فيما اذا لزم محذور من الاتيان بالمعمول ضميرا ، وذلك اذا كان خبرا عن مفرد ، وكان مفسره مثنىً ، كقول ابن مالك في رجزه

نحو اظن ويظنان اخا زيدا وعمروا اخوين في الرخا

فان اظن قد اخذت مفعولها الاول وهو (زيدا وعمرو) ، ومفعولها الثاني وهو (اخوين) ، ويظنان وهو الفعل المهمل قد اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم ، وبقي المفعول الثاني له قد جيء به اسما ظاهرا وهو (اخا) ، اذ لو جيء به ضميرا مفردا لاجل مطابقته مع خبره فقيل اظن ويظنان اياه ، لخالف مفسره المثنى وهو (زيدا وعمروا) ، ولو جيء به مثنى لاجل مطابقته لمفسره ، فقيل اظن ويظنان اياهما ، لخالف المخبر عنه المفرد وهو ياء المتكلم ، فمن اجل لزوم المخالفة على كل حال لو جيء به ضميرا لزم الاتيان به اسما ظاهرا ، فقيل اظن ويظنان اخا زيدا وعمروا اخوين في الرخا .

مبحث المفاعيل

المفعول المطلق : —

هو المصدر ، ولا يكون من غير المصدر ، فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس :

والمصدر : —

اسم يدل على الحدث دون الزمان ، ففيه بعض مدلول الفعل ، لان الفعل يدل عليها . (فالمفعول المطلق) هو ماليس خبراً ، من مصدر مفيدٍ ، اما توكيد عامله ، او بيان نوعه ، او بيان عدده فالتعريف قد اشتمل على ستة قيود : —

أ ـ ماليس خبراً . ب ـ من مصدرٍ جـ ـ مفيدٍ

د ـ توكيد عامله هـ ـ او بيان نوعه و ـ اوعدده

فخرج (بالقيد الاول) المصدر ، الواقع خبراً مبنياً لنوع عامله ، نحو (ضربك زيدا ضرب اليم) :

وخرج (بالقيد الثاني) ماليس بمصدر ، كالحال المؤكّدة ، فانها مبينّة لنوع عاملها ، ولكنها ليست مصدرا كقوله تعالى : « فَولّى مدبرا » فان مدبرا قد تضمن معنى ولّى ، وهو مؤكدٌ له . ولكنه ليس بمصدر .

وخرج (بالقيد الثالث) : المصدر الذى لايفيد توكيد عامله ، بل

يكون مؤكداً لغير عامله ، نحو قولهم (اَمُرُكَ سَيرٌ سَيرٌ) . فسيرٌ الثانية مؤكـــدة لسير الاولى ، لا لعاملها . وهو امرك ، ويخرج به ايضا المصدر الذي لايؤكد ولا يُبيِّن النوعَ او العدد ، نحو (عَرفت قيامَكَ) فان قيامك مفعول به ، لامفعول مطلق ، لانه لم يؤكـــد عامله ولم يبين نوعه او عدده .

فهذا التعريف مخرج بقيوده الثلاثة المتقدمة لما ذكرنا ، ومدخل للقيود الثلاثة الأخيرة ، اى ما افاد (توكيد عامله) نحو (ضربت ضربا) ، او (بيان نوعه) ، نحو ضربت ضرب زيدٍ ، اوضربا اليما . او (بيان عدده) نحو قوله تعالى : « فَدكَّتَا دَكَّةً واحدةً » ، وضربت ضربةً وضربتين وضربات . ومخـــرج للمفعول المرفوع نيابة عن الفاعل ، نحو غُضِبَ غضبٌ شديدٌ) .

(والعامل في هذا المصدر) : — اما (مصدر مثله) ، ولو من معناه ، نحو قولهم (سيرُك السيرَ الحثيثَ مُتعبٌ) ، ويُعجبني ايمانُك تصديقا ، او (فعل من لفظه) ، كقوله تعالى : وكلَّمَ الله موسى تكليما وضربت زيـــدا ضربا ، وقمت قياما . او (وصف) نحو زيد ضاربٌ عمروا ضربا ، وقوله تعالى : « والذاريات ذروا » .

ماهو اصل الاشتقاق :ـ المصدر او الفعل

ذهب البصريون الى ان المصدر هو اصل الاشتقاق ، والفعل فرع منه ، لان المصدر لايدل الا على الحدث ، والفعل يدل على الحدث والزمان (والفرع فيه مافي الاصل وزيادة) .

وذهب الكوفيون الى ان الفعل هو اصل الاشتقاق ، لوجود افعال لا مَصادِرَ لها ، مثل . نعم وبئس ، وعسى وليس ، وفعل التعجب

وجبذا . وقول الكوفيين ليس بشيء ، وذلك لوجود مصادر بلا افعال ، مثل وَيحَه وويله واهلا وسهلا وسقياً ورعياً وامثالها .

انواع المفعول المطلق ثلاثة : —

المفعول المطلق : — مبهم ، ومختص ، والمختص : معدود وغير معدود فهو ثلاثة انواع :

١ ـ المصدر المؤكد لعامله ، كضربت ضربا .

٢ ـ المبين لنوعه ، نحو سرتُ سيرَ ذى رَشد .

٣ ـ المبين لعدده نحو سرت سيرة ، وسيرتين وسيرات .

النيابة عن المصدر المفعول : —

قد ينوب عن المصدر المفعول كل مايدل عليـــه ، فيقوم مقامه في المفعولية . وتتحقق النيابة في ستة عشر موردا ، منها ثلاثة موارد فى المصدر المؤكد لعامله ، وثلاثة عشر فى المبين للنوع وهي كما يلي : —

المصدر المؤكد لعامله : —

١ ـ ينوب عنه مرادفه في المعنى ، نحو (شنئته بغضاً) ، (فرحت جذلا) . فان الشنأ مرادف للبغض ، والفرح مرادف للجذل .

٢ ـ ينوب عنه ملاقيه في الاشتقاق ، كقوله تعالى : (والله انبتكم من الارض نباتا) ، (وتبتَّل اليه تبتيلا) .

٣ ـ ينوب عنه اسم مصدر ليس بعَلَم ، نحو توضأ وضوءً ، واغتسل غسلا ، واعطى عطاءً .

المصدر المبين لنوعه : —

٤ ـ ينوب عنـــه لفظة كل مضافةً اليه ، نحو جَدَّ كُلَّ الجِدّ ،

وقوله تعالى : « ولا تميلوا كل الميل » ، وقول المجنون قيس .

وقد يجمع الله الشتين بعدما يظنان كلَّ الظنِ أن لاتلاقيا

٥ ـ ينوب عنه لفظة بعض مضافة اليه ، نحو ضربته بعض الضرب .

٦ ـ ينوب عنه ما كان من نوعه ، نحو (رجع القهقرى) ، و (قعدَ القرفصاء) .

٧ ـ ينوب عنه صفته ، نحو سرت احسنَ السيرِ ، وايَّ السير .

٨ ـ ينوب عنه مايدل على هيئته ، نحو يموت الكافر ميتةَ سوءٍ

٩ ـ ينوب عنه مرادفه في المعنى ، نحو قمت الوقوف ، وافرَحِ الجذلَ ، وقول الشاعر :

يُعجبُه السَخون البَرودُ والتَمرُ حُباً ماله مزيد

١٠ ـ ينوب عنه ضميره ، نحو قوله تعالى : « عَـذابا لا اعذبه احدا من العالمين » ، اى لا اعذّب العذابَ احداً من العالمين .

١١ ـ ينوب عنه المشار به اليه ، بشرط اضافته اليه ، نحو ضربته ذلك الضرب ، وسيبويه لم يشترط .

١٢ ـ ينوب عنه وقته بقلّة ، وينوب هو عن وقته بكثرة .

فالاول : كقول الشاعر : ـ

الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا ، اى اغتماض ليلة ارمد

والثاني :

نحو اتيك طلوع الشمس ، اي وقت طلوعها .

١٣ ـ تنوب عنه آلته ، آلة الفعل ، نحو ضربته سوطا ، لا آلة غير الفعل ، فلا تقول ضربته خشبةً .

١٤ ـ ينوب عنه عدده ، نحو قوله تعالى : « فاجـلدوهم ثمانين جلدة » .

١٥ ـ ينوب عنه اسم المصدر العَلَم ، نحو (بَرَّ بَرَّة ، وفَجَرَ فَجارِ) .

١٦ ـ ينوب عنه ما الاستفهامية والشرطية ، نحو (ماتضرب زيدا وما شئت فاجلس) .

يفترق المؤكد . عن المبين بقسميه : —

في امرين : (الامر الاول) : —

ان المصدر المؤكد لعامله لايجوز تثنيته ولا جمعه بل يجب افراده ، تقول ضربت ضربا ، وذلك لانه بمنزلة الفعل لايثنى ولا يجمع ، بخلاف المبين .

اما المبين للعدد : فانه يثنى ويجمع بالاتفاق ، لان حقيقته هي افادة العدد . تقول ضربت ضربة ، وضربتين وضربات .

اما المبين للنوع : فالمشهور هو جواز تثنيته وجمعه ، اذا اختلفت انواعه ، تقول سرت سيرة زيد الحسنة ، وسرتُ سَيرَتي زيد الحسنَ والقبيحَ ، وضربت ضربات زيد الشديدة ، والخفيفة ، والمتوسطة ، ولكن سيبويه منع قياسا على المؤكد لعامله .

(الامر الثاني) :

ان المصدر المؤكد لعامله لايجوز حذف عامله فى الكلام ، فتقول ضربت ضربا ، ولا تقول . ضربا فقط ، وذلك لان المؤكد انما جيء به لتقوية عامله بسبب تكرره ، وتقرير معناه ، برفع احتمال التجوز ، فان قوله قتلت زيدا ، يحتمل ارادة الضرب الشديد ، ولكن اذا قال قتلته قتلا ، تعين المعنى الحقيقي للقتل ، فلو حذف العامل لم يكن معنى للتقوية ولا لتقرير المعنى ، وهذا بخلاف المبين للعدد وللنوع ، فانك تقول فيهما

لمن قال لك : هل ضربت زيدا ؟ تقول بلى ضربا شديدا ، او تقول بلى ضربتين ، وتقول لمن قدم من الحج . قدوما مباركا ، وحجا مبرورا . هذا ماعليه ابن مالك .

وناقشه ولده بدر الدين : فادعى جواز حذف عامل المصدر المؤكد بدليل وروده في كثير من كلام العرب ، نحو : سقيا ، ورعيا ، وحمدا وشكرا ، لاكفرا وامثالها .

واقول ان هـذه المصادر ليست مؤكدات لافعالها المحذوفة ، كما ذهب اليه بدر الدين ، بل هي ابدال عنها ، وفرق بين المؤكد والبدل ، فان البدل لايجتمع مع المبدل منه ، واما المؤكد فلا بد من ذكر مؤكده بل لايتحقق فيه التاكيد مع حذفه فهو غير عامل دائما ، اما البدل فانه قد يعمل ، نحو ضربا زيدا .

موارد وجوب خذف عامل المصدر :

عرفت فيما تقدم ، الفرق بين المصدر المؤكد لعامله وبين المبين لنوعه او عدده ، من ان الاول لايجوز حذف عامله ، والثاني يجوز حذف عامله ، اذا دل عليه دليل ، هذا هو الاصل فى المصدر . ولكن قد تعرض بعض الحالات فيتعين فيها حذف عامل المصدر مطلقا .

وذلك ان المصدر اما ان يكون مما له فعل ، كالضرب والقتل ، او مما لافعل له ، مثل بله ووَيحهُ وَوَيبه ووَيسَه ، وماله فعل اما أن يكون مفردا او جملة ، فهذه هي موارد وجوب حذف عامل المصدر وهي كما يلي : -

المورد الاول :-

(المصدر المؤكد للمفرد) : ويجب حذف عامله في اربعة موارد :-

١ - اذا وقع المصدر بدلا من اللفظ بالفعل ، فان البدل والمبدل منه لايجتمعان : وهو مقيس في (الامر) ، نحو فضربَ الرقاب ، وقياما لاقعودا . (وندلاً زُرَيقُ المالَ ندلَ الثعالبِ) ، وفي (الدعاء) نحو سقيالك ورعياً وجدعا وعقرا ، و (المقرون باستفهام) نحو ، (أَلُؤماً لا اباً لك واغترابا) . أي تلأم لؤماً ، وتَغترب اغترابا ، ونحو (اتوانياً وقد جَدّ قُرَنائُك) ، اي اتتوانى .

٢ - فيما دل على عامله قرينة وكثر استعماله في كلامهم ، كقولهم عند ذكر النعمة حمدا وشكرا لاكفرا ، وعند تذكر الشدة صبراً لاجزعا وعند ذكر شيء معجب عجبا ، وفي الامتثال سمعا وطاعة ، وعند شيء مرضي حُباً وكرامةً وغير مرضي رغما وهوانا .

٣ - فيما سيق من المصادر لتفصيل عاقبة ماقبله ، نحو (فامَا مَنّاً بعدُ واما فداءً) ، اى اما تمنون منا ، وهو تفصيل لما تقدم من قوله تعالى فَشُدّوا الوثاق .

٤ - اذا ناب المصدر عن فعل ، قد استند ذلك الفعل لاسم عين لا لاسم معنىً ، بإن اخبر به عنه ، وكان المصدر اما مكررا ، اومحصورا فان التكرار فيه يكون عوضاً عن اللفظ بالفعل ، نحو انت سيرا سيرا ، وزيد سيراً سيراً اي انت تسير سيراً ، فحذف وجوبا لقيام التكرار مقامه ، ولا يجوز رفعه لان المصدر اسم معنىً ، ولا يخبر به عن اسم العين .

ولا كذلك لو اسند الفعل الى اسم المعنى ، نحو قولهم (أمرُكَ سيرٌ سيرٌ) . فانك لاتنصب المصدر بل ترفعه على الخبرية ، لجواز الاخبار

باسم المعنى عن مثله .

واما المحصور فانه قد ينوب عن المكرر في التاكيد ، نحو (مازيدٌ الا سيرا ، وانما انت سيراً) .

المورد الثاني :ـ

(المصدر المؤكد للجملة) : ويأتي في ثلاث حالات :

١ ـ (المؤكد لنفسه) : وهو الواقع بعد جملة لاتحتمل غيره ، نحو (له عليَّ الف درهم اعترافا) . فان اعترافا هو عين الجملة المتقدمة عليه ، وهي له علي الف درهم ، فانها هى نفس الاعتراف .

٢ ـ (المؤكد لغيره) : وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره وبذكره بعدها يتعين احتماله ، كقولك (انت ابنى حقا) ، فان جملة انت ابني ، تحتمل ان يكون المراد منها الابن الحقيقى . او التجوز في الابن ، وفي قولك حقا ، تعين المراد وهو الابن الحقيقى .

٣ ـ (المصدر بعد الجملة المقصود به التشبيه) : نحو (له صوتٌ صوتَ حمار) ، (ولي بكاءٌ بكاءَ ذات عُضله) ، وهى الممنوعة من من التزويج ، فان عامله يحذف وجوبا . اذا تكاملت فيه شروط سبعة :

أ ـ أن يكون مصدرا ، فينصب بالعامل المحذوف ، كالمثالين المتقدمين ، فان لم يكن مصدرا فالرفع ، نحو (لِزيدٍ يَدُ أسَدٍ) .

ب ـ ان يكون مشعرا بالحدوث ، كالمثالين المتقدمين ، والا فالرفع ، نحو (له علمٌ علمُ الحكماءِ) فان العلم لا اشعار فيه بالحدوث .

ج ـ أن يكون فيه معنى التشبيه ، كالمثالين المتقدمين ، والا فالرفع نحو (له صوتٌ صوتٌ حسنٌ) .

د ـ ان تتقدم عليه جملةٌ كالمثالين المتقدمين والا فالرفع ، نحو

(صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ) ، فان صوت زيد ليس بجملة ، بخلاف له صوت صوتَ حمار ، فان المتقدم جملة .

هـ — ان تكون الجملة المتقدمة على المصدر محتوية على معناه ، كالمثالين المتقدمين ، والا فالرفع ، نحو (عليه نوحٌ نوحُ الحَمامِ) ، فان فاعل النياحة هو النائح ، لا المُناحُ عليه ، بخلاف مثل له نوحٌ نوحَ الحمام ، فان الفاعل فيهما واحد .

و — ان لاتكون الجملة المتقدمة عليه مشتملة على مايصلح للعمل به والا كان العامل فيه النصب هو العامل المذكور الذي اشتملت عليه الجملة المتقدمة ، لا المقدّر ، نحو انا ابكى بكاء ذات عُضله ، وزيد يضرب ضرب الاسد ، فان الناصب له هو الفاعل المذكور لا المقدر ، لصلاحيته للعمل به .

المورد الثالث : —

المصادر التي لافعل لها ، نحو بَلَه ، وويحَ ، وَوَيبَ ، وَوَيسَ من موارد وجوب حذف الفعل .

كقول الشاعر :

فترى الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بَلَه الاكُفِ كانها لم تُخلَقِ

فان "بلَه الاكفّ" ، بمعنى تركَ الاكُّف ، فان كانت بَلَه مصدرا فهي منصوبة بفعل من معناها ، وهو ترك ، فتكون بله مضافة الى الاكف ويكون معنى البيت اننا نترك الجماجم زائلة عن هاماتها ، كترك الاكف زائلة عن الايدي ، فكانها لم تخلق فيها ، فهى مثل قوله تعالى : (فضرب الرقاب) الا انها لافعل لها من لفظها ، ويحتمل أن تكون بَلَه اسم فعل بمعنى اترك ، فالاكف منصوبة بها .

المفعول له

(المفعول لأجله) : هو المصدر المذكور علة لحـــدث يشاركه في الزمان والفاعل . نحو (جئت رغبةً فيك) ، و (قمت اجلالاً لك) واذا تكاملت فيه الشروط الخمسة الآتية جاز فيـه الوجهان ، النصبُ ، والجرّ اما باللام ، او بما يفيد معناها . من بعض حروف الجر مثل : من وفي والباء . واذا انخرم فيه احد الشروط تعين فيه الجر فقط ، والشروط هي :

١ — ان يكون مصدرا ، نحو (ضربته تاديبا) ، فلو لم يكن مصدرا تعين جره بالحرف ، فـــلا تقول جئتك السمنَ أو العسلَ ، وسرى زيد الماء ، بل للسمن وللعسلِ وللماء .

٢ — كونه مفهما للعلّة : كالمثال المتقدم ، فلو لم يفهمها تعين الجر فلا تقول (احسنت اليك احسانا اليك) بل للاحسان ، لان الشيء لايعلل لنفسه ، كقوله تعالى : (كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم) .

٣ — كونه قلبيا : كالمثال المتقدم ، فلو كان من الافعال الخارجية تعين جره ، فلا تقول جئتك قراءة للعلم ، وقتلا للكافر ، بل لقراءة العلم ولقتل الـكافر ، لان المصدر فيهما ليس من المعانى .

٤ — كونه متحدا مع عامله المعلل به في الوقت ، كالمثال المتقـدم فان وقت الضرب ، ووقت التاديب واحد ، فـــلا تقول (جئتك اليوم

اكراما غدا) ، لاختلاف وقت المجيء والاكرام ، بل تقول للاكرام غدا

٥ ــ كونه متحدا مع عامله في الفاعل : كالمثال المتقدم ، فان فاعل الضرب هو فاعل التاديب ، فلو اختلفا تعين الجر . فلا تقول (جاء زيد اكرام عمرو له) ، ولا (جئتك محبتك اياي) ، بل لاكرام عمرو ، ولمحبتك اياى ، لان فاعل المجيء غير فاعل المحبة ، بخلاف مالو قلت (جئتك محبة لك) ، فان الفاعل واحد .

اختلاف حالاته الاعرابية :

بعد ماعرفت ان المفعول له المستكمل للشروط يجوز فيه الوجهان : النصب على المفعولية ، والجر باللام ، اوما يفيد معناها من بعض حروف الجر.

فان حالات المصدر تختلف ، فمرة يكون مجردا من الالف واللام والاضافة ، واخرى يكون مصاحبا للالف واللام ، وثالثة يكون مضافا .

(فاما المجرد) : فانه وان جاز فيه الوجهان ، الا ان الاكثر فيه النصب ، نحو ضربته تاديبا ، وقد يجر كقوله : (مَن امكَّمُ لرغبةٍ فيكم جُبر) ، ولو قال رغبة فيكم جاز .

(واما المصاحب لِلال) : فالاكثر فيه الجر ، نحو (لِدُوا للموت وابنوا للخراب) .

وقد ياتي منصوبا ، كقوله (لاأقعُد الجبنَ عن الهيجاء) ، ولو قال لا اقعُدُ من الجبن لصح .

(واما المضاف) : فانه يستوى فيه الوجهان ، النصب نحو (ضربت ابنى لتأديبه) ، وتقول ضربت ابنى تاديبه ، ومنه قوله تعالى : يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) ، ولو قيل من حذر الموت لجاز .

المفعول فيه

(المفعول فيه) : هو اسم الزمان او المكان المتضمن معنى (في) لواقع فيه ، من فعل او شبهه باطراد . نحو (امكث هنا ازمنا) اى في هنا ، وفي ازمنا ، فالتعريف قد اشتمل على قيدين : تضمنه معنى في وكونه باطراد ، فلو انخرم احدهما لم يكن من المفعول فيه .

اما (انخرام القيد الاول) ففي ثلاثة موارد :

١ — اذا كان مرفوعا على الابتداء او على الخبرية ، نحو (يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ) ، أو الدار لزيد ، او دار مباركة ، فانه على هذا النحو لايسمى ظرفا ، بل هو من الاسماء الاخر ، غير الظروف .

٢ — اذا كان مجرورا ، نحو (صليت في يوم الجمعة) ، (وسكنت في الدار) ، فانه قد تضمن لفظ في ، لامعناها ، ولا يصح ان تقول فيه صليت في في يوم الجمعة ، او سكنت في في الدار ، وقد اختلفوا في تسمية مثل هذا ظرفا في الاصطلاح .

٣ — اذا جاء منصوبا على انه مفعول به ، نحو بنيت الدار ، وشهدت يوم الدار . فان الفعل في هذا واقع على المفعول به لافيه .

واما (انخرام القيد الثاني) : فان مثل دخلت الدار ، وسكنت البيت ، وان تضمن معنى (في) ، اذ تقول دخلت في الدار ، وسكنت في البيت

إلا انه مع ذلك لايكون من المفعول فيه ، لعدم كونه مطردا في تضمنه لمعنى (في) ، فليس كلما دخل عليه فعل تضمنها ، فانك لاتقول قرأت الدار ، ولا نمت البيت ، بخلاف اسماء الزمان المختصة ، فانها يتعدى اليها كل حدث ، فتقول قرأت عند زيد وامامه ، ولا تقول اكلت داره او بيته

عامل المفعول فيه :—

ان ماتضمن معنى (في) ، من اسماء الزمان والمكان يكون منصوبا على الظرفية ، والعامل فيه النصب ، هو العامل الذي وقع فيه .

وهو اما فعل ، او شبهه ، يكون اما ظاهر ، او مقدر ، جوازا ، او وجوبا .

١ — (العامل فعل ظاهر) : نحو صمت يوم الجمعة ، وجلست امام زيد .

٢ — (العامل اسم فاعل ظاهر) : نحو زيد صائم يوم الجمعة ، وجالس امامك .

٣ — (العامل مصدر ظاهر) : نحو عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة امام الناس .

٤ — (العامل المقدر جوازا) : كقولك لمن قال لك كم سرتَ ؟ فرسخين . وكم غبتَ ؟ يومين ، وكان الحذف فى هذا جائزا ، لان العامل فيه (خاص) . ويسمى هذا الظرف « ظرف لغو » ، وظرف اللغو هو الذي صُرّح بعامله ، او كان في قوة المصرّح به .

والظرف الخاص لايحذف فيه المتعلق ، لان الظرف لايدل عليه ، فان مثل قولك زيد جالس عندك ، لو حذف جالس ، وقلت زيد عندك ، وانت تريد نفس الجلوس ، فان لفظ عندك لايدل على ارادة الجلوس ،

بخلاف الاستقرار (العام) ، فان قولنا زيد عندك ، يكون الظرف دالا على ارادة الاستقرار العام ، لا الجلوس بخصوصه . فيحذف عامله لدلالته عليه . ويسمى مثل هذا الظرف (ظرفاً مستَقراً) ، لانه لما حذف عامله استقر فيه ضمير فعله ، والمستقر هو الذي لم يصرح بعامله .

٥ — (العامل المقدر وجوبا) ، ويأتي في اربعة موارد :

أ — فيما وقع خبرا ، نحو زيد عندك ..

ب — فيما وقع صفة ، نحو مررت برجل عندك ..

ج — فيما وقع حالا ، نحو مررت بزيد عندك .

د — فيما وقع صلة ، نحو مررت بالذي عندك ..

تقدّر في الثلاثة السابقة استقرّ ، او مستقرّ ، وفي الرابع استَقَر فقط لان الصلة لابد وان تكون جملة ، والفعل والفاعل جملة ، بخلاف اسم الفاعل مع فاعله ، فانه ليس بجملة .

ماينصب من الظروف على المفعولية : —

(ظروف الزمان) : فكلها صالحة للنصب على المفعولية ، سواء المبهم منها والمختص ..

(اما المبهم) : وهو مادل على زمن غير مقدر ، نحو حين ، ووقت ومدة ، ويوم ، ولحظة ، وساعة ، وامثالها ، فانك تقول فيه سرت حينا ومدة ، ووقتا ، الخ

(واما المختص) : وهو مادل على زمن مقدر مختص اما (بعلمية) كرمضان ، فانك تقول فيه صمت رمضان ، او (باضافة) نحو سرت يوم الخميس ، او (بوصف) نحو سرت يوما طويلا ، او (بعدد) نحو سرت يومين .

(ظروف المكان) : فلا يقبل منها النصب على الظرفية الا نوعان :

الاول : (المبهم) : وهو ماليس له صورة ، ولا حدود محصورة ، مثل اسماء الجهات كامام ، وخلف ، ووراء ، وقدام ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما يشبهها في الشياع . مثل ناحية ، ومكان ، وجانب

وأُلحِقَ بها اسماء المقادير ، مثل فرسخ وبريد ، وميل ، وغلوة فانها وان كانت معلومة المقدار الا انها مبهمة الوصف . كما قال ابو علي الشلوبين ، تقول .. جلست امام زيد وخلفه ، وناحيةً ، وسرت فرسخاً وغلـوةً .

(اما المختص منها) : وهو ماله صورة وحدود محصورة ، فلا يصلح للنصب على الظرفية . وذلك كالاسماء غير المشتّقة من الحدث ، مثل دار ومسجد ، ووادي ، وجبل ، وتلعه ، وربوه ، وبيداء ، وفدفد ، وامثالها . فانك لو قلت فيها دخلت دارا اومسجداً ، او قطعت واديا ، اوصعدت جبلا ، فانها منصوبة على انها مفعول به ، لاعلى الظرفية .

(الثاني) : مما يقبـل النصب على الظرفية من اسماء المكان ، وهو (ماصيغ من المصدر) ، بناء على ان المصدر هو اصل الاشتقاق ، (اومن الفعل) ، بناء على ان الفعل هو اصل الاشتقاق . فاسم المـكان المصوغ من المصـدر ، أو الفعل ، يكون صالحاً للنصب على الظرفية . بشرط ان يكون العامل فيه هو المصـدر ، او الفعل ، أو المشتق ، الذى يكون من لفظه . مثل (مرمى) ، اذا كان معمولا لرمى ، (ومقعد) اذا كان معمولا لقعد ، فانه يكون منصوبا على الظرفية ، سواء كان (مبهما) نحو قعدت مقعدا ، وجلست مجلساً . ومنها قوله تعالى : (وكنا نقعد منها مقاعد للسمع) ، (او مختصا) نحو قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلسه ، اومقعدا عظيما ، ومجلسا كريما ، ونحو رميت مرمى زيد .

(اما لو كان العامل في المصوغ من غير لفظه) : فانه لاينصب على الظرفية ، بل لابد من جره بالحرف ، تقول قعدت فى مجلس ، وفي مجلس زيد ، ولا تقول قعدت مجلس زيد ، او مجلساً ، فان ورد عنهم من هذا القبيل منصوبا فهو شاذ لايقاس عليه . كقولهم : (هو منى مقعَد القابله) ، (ومزجرَ الكلب) ، (ومناط الثريا) ، (ومعقد الازار).

التقسيم الى المتصرف وغير المتصرف :—

ينقسم كل من ظرف الزمان ، وظرف المكان ، الى (متصرف) (وغير متصرف) . وكل منهما ياتي ، مصروفا ، وممنوعا من الصرف.

(اما المتصرف) : من الظرف فهو ماياتي ظرفا مرة ، وغير ظرف اخرى .

فالظرف : نحو سرت يوما ، او يوم الجمعة ، وجلست مجلسا ، او مجلس زيد .

وغير الظرف : نحو يوم الجمعة يومٌ مباركٌ ، ومجلس زيد مجلسٌ عظيمٌ .

(فالمتصرف) من الظرف ، نحو يوم ، وحول ، وغير المتصرف نحو غدوة ، وبكرة ، علمين لهذين الوقتين ، قصد بهما التعيين ، او لم يقصد . ولا ثالث لهما ، قال ابن عصفور وضحوة ، لما فيها من العلمية والتأنيث .

(اما غير المتصرف) : من الظرف فهو الذى يلازم الظرفية ، او شبه الظرفيه .

اما ملازم الظرفية ، فنحو قط ، وعَوض ، تقول مافعلته قط ، ولا افعله عوض ، ولا ياتيان لغير الظرف اصلا .

واما مايخرج عن الظرفية الى شبهها ، فنحو . قبل ، وبعد ، ولدن

وعند ، وامثالها . تقول فيها ، جئت قبل زيد وبعده ، ومن قبله ومن بعده ، ومن لدنه ومن عنده . فتجره بالحرف ، والجار والمجرور ، والظرف متشابهان لتساويهما :

١ — في التعليق والاستقرار .

٢ — في الوقوع خبرا ، وصلة ، وحالا ، وصفة .

(والمُنصرف) : من غير المتصرّف ، نحو سحر ، وليل ، ونهار وعشاء ، وعتمة ، وعشية ، وامثالها ، اذا لم يقصد بهن التعيين ، والعلمية لوقت معين .

(وغير المنصرف) منه : نحو سحر واخواتها ، مقصودا بها التعيين اى سحر يوم بعينه ، ومنهم من لايصرف عشية في التعيين .

نيابة المصدر عن الظرف :—

قد ينوب المصدر عن الظرف ، بان يضاف الى المصدر ، فيحذف المضاف ، وهو الظرف ، ويقوم المضاف اليه ، وهو المصدر مقامه .

(اما نيابته عن ظرف المكان) : فهي بقلة ، فلا يقاس عليها ، نحو (جلست قرب زيد) ، اي مكان قرب زيد ، فلا يقاس عليه ، فلا تقول آتيك جلوس زيد ، تريد مكان جلوسه .

(اما نيابته عن ظرف الزمان) : فهي بكثرة بشرط دلالته على الوقت ، او المقدار ، فتقول آتيك طلوعَ الشمس ، وقدوم الحاج ، اي وقت طلوعها ، وقدومه . وتقول انتظرته نحرَ جزورين ، وعدوة فرس اى مقدار نحر جزورين ، ومقدار عدوة فرس .

(وقد يجعل المصدر ظرفا) بغير تقدير مضاف كقولهم (زيد هيئتك) (والجارية جلوتها) ، ومنه (ذكاة الجنين ذكاة امه) ، بنصب ذكاة ، اى زيد في هيئتك ، والجارية في جلوتها ، وذكاة الجنين في ذكاة امه .

المفعول معه

(المفعول معه) : هو الاسم الفضلة الواقع بعد واوٍ ، بمعنى مع ، تالية لجملة ذات فعل ظاهر او مقدّر ، اوما يشبه الفعل ، مما فيه معنى الفعل وحروفه دال على المصاحبة ، دون المشاركة في الحكم . وهذه امثلتها :

١ — مثال المنصوب بالفعل الظاهر غير المشارك في الحكم نحو : استوى الماء والخشبةَ ، سيري والطريقَ ، جاء البرد والطيالسه .

٢ — ومثال المنصوب بالفعل الظاهر الذى كان مشاركا ثم اعرض عن المشاركة فيه ، نحو (جئت وزيدا) .

٣ — ومثال مايشبه الفعل كاسم الفاعل ، نحو (زيد سائر والطريقَ) بنصب الطريق .

٤ — ومثال مايشبه الفعل كالمصدر ، نحو (اعجبنى سيرُك والطريقَ) بنصب الطريق .

٥ — ومثال مايشبه الفعل كاسم الفعل ، نحو (حسبُك زيدا ودرهم) بنصب زيد .

ولما كان التعريف المذكور للمفعول معه ، مشتملا على قيود اخراجية وهي سبعة ، فيخرج بها مايلي :—

١ — فيخرج بقيد (الاسم) ، ما اذا وقع بعد الواو (اما فعل) نحو (لاتاكل السمك وتشربِ اللبنَ) بجزم تشرب ، اى مع شرب اللبن

(او جملة) نحو (سرت والشمس طالعة) .

٢ ـ ويخرج بقيد (الفضلة) مثل اشترك زيد وعمرو .

٣ ـ ويخرج بقيد (الواقع بعد واو) ، ما اذا وقع بعد لفظ مع نحو (جئت مع عمرو) .

٤ ـ ويخرج بقيد (بمعنى مع) الواو العاطفة والحالية :

(اما العاطفة) : فنحو (اشركت زيدا وعمروا) ، (وكل رجل وضيعته) ، فانها اشركت بين زيد وعمرو فى الفاعلية ، وبين الرجل وضيعته في التجرد عن العوامل اللفظية .

(اما الحالية) : فنحو (جاء زيد والشمس طالعة) .

٥ ـ ويخرج بقيد (تاليه) ما اذا تقدم المفعول على العامل ، نحو (والنيل سرت) فانه لايصح بالاتفاق ، وما اذا تقدم على المصاحب ، مثل (سار والنيل زيد) ، فانه لايصح على الاقوى .

٦ ـ ويخرج بقيد (الجملة) ما اذا لم تكن الواو تالية لجملة ، مثل (كل رجل وضيعتُهُ) ، برفع (ضيعته) ،خلافا للصيمرى فنصبه :

٧ ـ ويخرج بقيد (ذات فعل او شبهه) ، ما اذا كانت الجملة المتقدمة ليست ذات فعل ، ولا مايشبهه ، من اسم الفاعل ، او المصدر نحو (هذا لكَ وأباكَ) ، فانه لايصح عندهم ، ولا يتكلم به ، خلافا لابي علي فجوزّه

عامل المفعول معه :ـ

الصحيح ان العامل في المفعول معه هو الفعل او شبهه ، ظاهرا كان او مقدرا ، كما ذهب اليه الزجاج .

وقال ابن مالك هو الفعل او مايشبهه اذا كان ظاهرا . وفيه عدم

اختصاص العمل . بالظاهر ، بل يجوز بالمقدر ، كما سيأتي مثل ماانت وزيداً (وكيف انت وقصعة من ثريد) .

الجُرجانى : العامل فيه هو الواو ، وفيه : ان الواو لو كانت هي العاملة فيما يليها ، لوجب اتصال الضمير بها ، لو كان هو المفعول ، مع انك لاتقول (جلست وكَ) ، بل جلست واياك ، كما يصح ذلك في الحروف ، حيث تقول انك ، وبك ، ولك .

(فيجوز نصبه بالعامل المقدر) وذلك فيما اذا جائت واو المعية ومتلوها .

اما بعد ما الاستفهامية ، نحو (ما انت وزيدا) ، او بعد كيف نحو (كيف انت وقصعة من ثريد) ، بنصب زيد في الاول ، وقصعة في الثانى ، بعامل مقدر تقديره ماتكون وزيدا .

وكيف تكون وقصعة فحذف الفعل ، وبقى ضميره المستتر ، فحوّل الى ضمير بارز ، منفصل لعدم استقلال المتصل بالوجود ، فقيل ما انت وزيدا ، وكيف انت وقصعةً من ثريد . بنصبها بالفعل المقدر ، فلا يشترط نصبه بالظاهر .

دوران الكلام بين العطف والمعية :ـ

لو دار الكلام بين أن تكون الواو فيه عاطفة ، فيكون الاسم الواقع بعدها مرفوعا ، او للمعية فيكون منصوبا ، ففي المقام اربع حالات :

١ ـ مايتعين فيها النصب .

٢ ـ ومايتعين فيها الرفع .

٣ ـ وما يجوز الوجهان ، ويترجح النصب .

٤ ـ وما يترجح الرفع .

وذلك ان الواو ان كانت عاطفة دلت على مشاركة مابعدها لما قبلها

في الحكم ، وان كانت للمعية دلت على مجرد المضاحبة ، اى مصاحبة ماقبلها لما بعدها ، دون المشاركة فى الحكم .

فتصوير الحالات الاربع ان نقول : ان الاسم الواقع بعد الواو :

اما أن لايمكن فيه العطف لمانع منه ، او يمكن . وما يمكن فيه العطف :

اما ان لايمكن معه النصب ، لمانع منه ، او يمكن .

وما يمكن معه النصب : اما أن يكون في العطف ضعف ، أولا يكون في العطف ضعف .

١ — (يتعين النصب) : فيما لايمكن فيه العطف لمانع معنوى نحو سرت والنيل ، لعدم المشاركة فيه ، ولفظى نحو مالك وزيدا ، لان العطف على الضمير المجرور لايجوز الا باعادة العامل ، وهو حرف الجر ، بان تقول مالك وزيد .

فالنصب في هذا اما على المفعول معه ، كالمثالين ، او بعامل مقدر كقوله (علفتها تبناً وماءً بارداً) : اى وسقيتها ماء بارداً .

٢ — (يتعين الرفع) : حيث يتعين العطف ، فيرفع متلواً بالواو وذلك فيما يمكن العطف ، ولا يمكن النصب لمانع منه ، نحو (تشارك زيد وعمرو) فان تشارك مما يحتاج الى تعدد الفاعل ، اذ لايصح ان تقول فيه تقاتل زيد ، فلا يجوز في المثال نصب عمرو .

٣ — (يترجح النصب) : وذلك فيما اذا امكن العطف والنصب معا ، ولكن يكون في العطف ضعف ، فانه يجوز فيه الوجهان ، ولكن يترجح النصب ، نحو (كنت وزيدا في الدار) ، بنصب زيد على انه مفعول معه ، ويجوز رفعه بالعطف ، ولكنه قبيح لقبح عطف الاسم الظاهر

على الضمير المتصل قبل فصله بضمير منفصل ، فلو قال كنت انا وزيدا في الدار لرجح العطف .

٤ – (يترجح العطف) : وذلك فيما اذا امكن كل من العطف والنصب ، ولم يكن في العطف ضعف ، نحو (كنت انا وزيد في الدار) (واسكن انت وزوجك الجنة) الصحة العطف على الضمير المتصل ، اذا فصل بالمنفصل . ويترجح على النصب لما فيه من فائدة التشريك في الحكم بخلاف النصب ، فانه لايفيد الا مجرد المصاحبة .

مبحث الاستثناء

تعريفه ، اقسامه ، احكامه .

تعريفه :

(الاستثناء) : هو الاخراج بالا ، او احدى اخواتها ، لما كان داخلا ، او منزلا منزلة الداخل .

واخوات الا هي : غير ، سوى ، حاشـــا ، خلا ، عدا ، ليس ، لايكون ، وبيد .

وبقيد الاخراج بالاّ يخرج من التعريف الاخراج بالوصف ، مثل الاخراج بالاّ الوصفية ، في قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) ، فان الاّ في الآية الشريفة وصفية ، بمعنى (غير) لا استثنائيه .

وقوله في التعريف لما كان داخلا ، يشمل الداخل حقيقة ، وهو الاستثناء التام ، مثل ما قام احد الازيد ، والاستثناء المفرغ ، وهو الذي لم يذكر فيه فاعل الفعل . مثل ما قام الا زيد ، وقوله في التعريف ، (او منزلا منزلة الداخل) يشمل الاستثناء المنقطع ، مثل ماقام احد الا حمار ، فانه بمنزلة الداخل كما ستعرفه .

اقسام الاستثناء :

ينقسم الاستثناء الى (متصل) ، (ومنقطع) .

(فالمتصل) : هو ما كان فيه المستثنى بعضا مما قبله ، وكان الاخراج

فيه من منطوق الكلام ، مثل قام القوم الا زيدا .

(والمنقطع) : هو ما كان فيه المستثني ليس بعضا مما قبله ، وكان الاخراج فيه من مفهوم الكلام لا من منطوقه ، مثل قام القوم الا حماراً ، فكانه قال قام القوم وغيرهم الا حماراً .

(والمتصل) : يكون من كلام تام موجب ، مثل قام القوم الا زيد ومن كلام تام منفى ، مثل ما قام القوم الا زيدا . وكل منهما يكون فيه المستثنى متأخراً كالامثلة المتقدمه ، ومتقدما مثل قام الا زيدا القوم ، وما قام الا زيدا القوم ، فهذه اربعة اضرب للمتصل .

(والمنقطع) : يكون من كلام تام موجب ، مثل قام القوم الا حمارا ومن كلام تام منفى ، مثل ما قام القوم الا حمارا ، ومن متأخر كالامثلة المتقدمه ، ومتقدم مثل قام الا حمارا القوم ، وما قام الا حمارا القوم ، فهذه اربعة اضرب ايضاً للمنقطع .

وينقسم كل من المتصل والمنفصل الى : -

(تام مشغول) : وهو ما يذكر فيه فاعل الفعل كالامثلة السابقه .

والى (مفرغ) : وهو ما لم يذكر فيه فاعل الفعل ، فالمفرغ (المتصل) مثل ما قام الا زيد ، والمفرغ (المنقطع) ، مثل ما قام الا حمار .

احكام الاستثناء

ان اقسام الاستثناء المتقدمه تجيء في حكمها الاعرابي على خمسة اضرب:

١ - (ما يتعين نصبه) : على الاستثناء ، وهو ما اذا كان الاستثناء متصلا في كلام موجب ، سواء تأخر المستثنى ، مثل قام القوم الا زيداً ، او تقدم على المستثنى منه ، مثل قام الا زيدا القوم ، بنصب زيد على الاستثناء .

٢ - (ما يجوز فيه الوجهان) : النصب ، والاتباع ؛ (ويختار النصب)

وهو ما اذا كان الاستثناء (منقطعا) ، موجبا كان الكلام او منفيا ، مثل قام القوم الا حمارا ، وما قام القوم الاحمارا ، فانه عند جميع العرب بالنصب . الا عند بنى تميم فانهم يتبعون في المنقطع المنفى اذا كان المستثنى متأخراً ، بشرط ان يستغنى به عن المستثنى منه فى الكلام ، فيقولون (مافيها انسان الاوتد) ، ويقرأون قوله تعالى (وما لهم به من علم الا اتباعُ الظن) بالضم ، وذلك لصحة الاستغناء عن المستثنى منه بالمستثنى ، اذ تقول مافيها الاوتد ، ومالهم الا اتباع الظن ، ومثله قوله :

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس

لصحة قوله ليس بها الا اليعافير .

نعم لو لم يصح الاستغناء عن المستثنى منه ، فلا اتباع كقوله تعالى : (لاعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) .

٣ - (مايختار نصبه) ويجوز رفعه على التفريغ :

وهو مااذا كان الاستثناء متصلا ، والكلام منفياً ، ولكن المستثنى متقدم على المستثنى منه ، فان الوجه فيه هو النصب على الاستثناء ، مثل (ماقام إلا زيداً احد) . وقول الشاعر :

ومالي إلاّ آلَ احمد شيعة ومالي الاّ مذهبَ الحق مذهب

وفي هذا يمتنع جعل المستثنى تابعاً ، لان التابع لايتقدم على متبوعه ولكن قد يرفع على التفريغ ، فتقول ماقام الا زيد احد ، فيكون فاعل قام محذوفا ، وزيد مستثنى مفرّغ ، فهو مرفوع ، ويكون احد بدلا من الفاعل المحذوف ، ونقل عن قوم يوثق بعربيتهم انهم يقولون (مالي الا ابوك ناصر) ، فيكون ابوك مستثنى مفرغا ، وناصر بدلا من المحذوف .

٤ - (ما يجوز فيه الوجهان) : ويختار اتباعه . وهو ما اذا كان الاستثناء متصلا ، والكلام منفيا ، والمستثنى متاخرا ، فان المختار فيه الاتباع

ولكن النصب فيه عربي جيد ، مثل ما قام احد الا زيد ، وما مررت باحد الا زيد ، وما رايت احدا الا زيدا ، فالمختار في هذا الاتباع ، حتى لو كان النفي غير لفظي ، بل كان نفيا في المعنى . كقول الشاعر ،

وبالصريمة منهم منزل خلقٌ عافٍ تغيّر الا النؤيُ والوتدُ

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله ، فجاء المستثنى فيه بالرفع على الاتباع ولو نصبه لجاز .

ومثله النهي مثل لا يقم احد الا زيد ، والاستفهام ، مثل قوله تعالى (ومن يغفر الذنوب الا الله) . (ومن يقنط من رحمة ربه الا الظالون) ، بالاتباع وان جاز فيه النصب على الاستثناء ، بدليل قراءة عامر : (مافعلوه الا قليلا منهم) .

ثم ان (الاتباع) : في هذا على انه بدل ، او على انه عطف بيان ، قولان غير مهميّن .

٥ ـ (ما يعرب بما يقتضيه الاعراب) : قبل الاّ الاستثنائيه ، وهذا هو (الاستثناء المفرّغ) ، وهو ما اذا كان الاستثناء من نوع المتصل المفرغ المنفي ، فانه لا يأتي من الموجب ، فلا تقول قام الا زيد ، فالمفرغ يعرب تبعا للعوامل ، مثل ما قام الازيد ، وما رايت الا زيدا ، وما مررت الا بزيد .

تكرّر الا الاستثنائيه : ـ

اذا تكررت الا الاستثنائيه ، فان القصد من التكرّر يختلف ، فمرة يكون بقصد توكيد الاستثناء السابق ، واخرى لا يكون بقصد التوكيد ، بل يكون استثناء آخر مستقلا ، بحيث يكون سقوط الاّ من الكلام مخلا بالمعنى .

(اما اذا تكررت للتوكيد) : فان التكرر يأتي مع (البدل) ، ومع (المعطوف بالواو) ، ويكون حكم المستثنى الثاني الاعراب بالتبعية لما قبله (فالبدل) مثل قولك . ما مررت الا باخيك الا بزيد ، تقديره ما مررت الا باخيك زيد (والمعطوف بالواو) مثل ما قام الا زيد والا عمرو ، تقديره ما قام الا زيد وعمرو ، ومثله قول الشاعر :

هل الدهر الا ليلة ونهارها والا طلوع الشمس ثم غيابها

تقديره وطلوع الشمس ثم غيابها ، واجتمع التكرار في البدل والعطف بالواو في قول الراجز : -

مالك من شيخك الاعَمَلُهُ الا رسيمُهُ والا رملُه

تقديره الا عمله ورسيمه ورمله ، والرسيم والرمل نوعان من السير .

واما اذا تكررت الا لغير التوكيد : -

فان المستثنى الثاني اما ان يكون (بعضا) من الاول او (مغايراً له) ، والمغاير اما ان يكون (مفرغا) او (مشغولا) ، والمشغول اي التام اما ان يكون فيه المستثنى (متقدما) ، على المستثنى منه او (متاخرا) ، والمتاخر اما ان يكون الكلام فيه (موجبا) او (منفيا) ، فالصور هنا خمسه .

١ - (المفرّغ) : ويكون العامل منشغلا بواحد من المستثنيات ، وباقي المستثنيات منصوبه ، نحو ما قام الا زيد الا عمروا الا بكرا .

٢ - (التام المتقدم) : ويجب فيه نصب المستثنيات كلّها ، موجبا كان الكلام او منفيا ، نحو قام الا زيدا الا عمروا القوم ، وما قام الا زيدا الا عمروا القوم .

٣ - (التام المتاخر الموجب) : . ويجب فيه نصب الجميع ، نحو

قام القوم الا زيدا الا عمروا الا بكراً .

٤ ـ (التام المتاخر المنفى) : ويعامل فيه احد المستثنيات بما يعامل به قبل الاستثناء ، من جواز ابداله مما قبله ، وهو المختار ، او جواز نصبه ، وهو قليل ، وينصب الباقي . على الاستثناء ، نحو ما قام احد الا زيدٌ الا عمروا الا بكرا ، برفع زيد على البدلية من احد ، وبنصبه على الاستثناء ، وبنصب الباقي .

٥ ـ (ما يكون الثاني بعضا من الاول) : مثل قولك (له علي عشرة الا ستة الا اربعة الا اثنين الا واحد) ، وحكمه ان كان (موجبا) كالمثال المذكور ، حكم التام المتاخر الموجب . من نصب الجميع . وان كان (منفيا) كما اذا قلت ليس له علي عشره الخ ، فحكمه حكم التام المتاخر المنفى ، من معاملة احد المستثنيات فيه معاملة ما قبل الاستثناء ، ونصب الباقي.

ولك في معرفة الناتج في مثل هذا الاستثناء طريقان :

(الأول) : ان تجعل المستثنى الاول منه طرحاً ، والثاني جبراً ، والثالث طرحاً ، والرابع جبراً ، وهكذا .

(الثاني) : ان تطرح الاخير مما يليه ، والباقي منه مما يليه وهكذا ، ويكون الناتج في الطريقين واحداً ، وهو في المثال المذكور سبعة :

الاستثناء بغير واخواتها : ـ

كان ماتقدم هو الاستثناء بالا الاستثنائية ، وقد عرفت فروعه واختلاف أحكامها ، اما الاستثناء بغير واخواتها فانها على ثلاثة اضرب .

١ ـ الاسم وهو : غير ، وسُوى ، وسوى ، وسَواء .

٢ ـ الفعل وهو : ليس ، ولا يكون .

٣ ـ مايكون فعلا ويكون حرفاً ، وهو عدا ، وخلا ، وحاشا .

(اما غير) : فان المستثنى بها يكون مجروراً باضافتها اليه ، وتعرب هي بما يعرب به نفس المستثنى ، فتنصب في مثل (قام القوم غيرَ زيد) ويجوز فيها الوجهان ، الاتباع وهو المختار ، والنصب وهو قليل ، في مثل ماقام القومُ غيرُ زيدٍ ، وترفع في مثل ماقام غيرُ زيد ، وهكذا تجري عليها احكام المستثنى على اختلاف انواعه ، واختلاف احكامها .

(واما سُوى) : المضمومة المقصورة ، وسَوى ، وسَواء ، وهما لغتان في سُوى .

فالصحيح انها مثل (غير) تجر المستثنى بالاضافة ، وجعلها سيبويه ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتأتي هي مرفوعة ، ومنصوبة ، ومجرورة .

مرفوعة على (الابتداء) كقول الشاعر :

واذا تباع كريمة أو تشترى فسُواك بايعُها وانت المشترى

ومرفوعة على (الفاعلية) كقول الآخر .

ولم يبق سُوى العدوانِ دنّاهم كما دانوا

ومنصوبة على غير الظرفية ، كقوله :

لديك كفيل بالمنى لمؤمّل وان سواك من يؤمله يشقى

بنصبها اسماً لأنّ .

ومجرورة كقوله (ص) : (ماأنتم في سواكم من الامم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود) .

(وأما ليس) ولايكون : فهما فعلان ناقصان ، ويستثنى بهما ، ويكون المستثنى منصوباً على انه خبر لها ، نحو قام القوم ليس زيداً ، وما قام القوم ليس زيداً ، ولايكون زيداً ، بنصب زيد على الخبريه لها ، إلا على الاستثناء .

واما اسمها فهو محذوف وجوباً ، تقديره هو ، او القائم ، أو البعض

المدلول عليه بعموم المستثنى منه ، وهو نظير قوله تعالى ، (فإن كُنَّ نساءً) ، بعد قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) ، ولا تستعمل يكون في الاستثناء ، الا مع لا النافية دون غيرها من أدوات النفي ، مثل ما ولن وغيرهما .

(واما خلا وعدا وحاشا) : —

فانها تختلف عن بقية اخوات الا الاستثنائية ، (اما خلا وعدا) فانهما يجيئان فعلين ، ويدلان على الاستثناء ، فيكون ما بعدهما مستثنى منصوباً على المفعولية لهما ، لا على الاستثناء . ويجيئان حرفين ، يجران مابعدهما ، نحو قام القوم عدا زيداً ، وعدا زيدٍ ، وخلا زيداً وخلا زيدٍ ويكون فاعلهما مستترا وجوبا ، كفاعل ليس ، ولا يكون تقديره هو ، او القائم ، او البعض . ومن امثلة الجر بهما قول الشاعر :

خلا اللهِ لاارجو سواك وانما ... اعد عيالى شعبة من عيالكا

وقول الآخر :

ابحنا حيهم قتلا واسرا ... عدا الشمطاءِ والطفل الصغير

ويجوز ان تتقدم عليهما ما المصدرية وحينئذ يتمحضان للفعليه ، ولا يكونان حرفي جر ، نحو قام القوم ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا بالنصب فقط .

(واما حاشا) : فانها تختلف عنهما ، فلا تتقدم عليها ما المصدريه ، فلا تتمحض للفعليه ، بل تكون فعلا ، وتكون حرفا ، فنقول قام القوم حاشا زيدا وحاشا زيدٍ ، ومن امثلة النصب قوله :

حاشا قريشا فان الله فضلهم ... على البرية بالاسلام والدين

قيل : وقد تصحبها ما المصدريه ، كما روى ابن عمر عنه (ص) انه

قال : (اسامة احب الناس الى ما حاشا فاطمه) ، وقول الشاعر : رايت الناس ما حاشا قريشا ، اقول والروايه غير ثابتة والبيت شاذ . وقد يقال فيها (حاش) ، (وحشا) . وقد تاتى لغير الاستثناء ، فتكون (تنزيهيّة) مثل (حاش لله) ، وليست هى فيه حرفا ، بل هي اما فعل ، او اسم مرادف للتنزيه . وتجيىء (فعلاً متصرفا) ، نحو حاشيته من هذا الامر ان يفعله ، واحاشيه منه .

مبحث الحال

(الحال) : ـ يذكر ، ويؤنث ، تقول هذا الحال ، وهذه الحال ، والحالة تؤنث فقط .

والغرض من الحال : هو بيان الهيئه التى يكون عليها الشيء .

وعرفه النحاة بانه : الوصف ، المذكور فضلة ، لبيان هيئة ما هو له .

فقيود التعريف ثلاثة :

١ ـ الوصف ٢ ـ الفضلة ٣ ـ لبيان الهيئة .

١ ـ (الوصف) : جنس يشمل الحال ، والتمييز ، والنعت ، والمبتدأ والخبر ، والفاعل المشتق ، كما يعم الحال المشتقة . مثل جاء زيد راكبا ، والمؤولة بالمشتق ، مثل قوله تعالى (فانفروا ثبات) ، اى متفرقين .

ويخرج به غير الوصف ، مثل (القهقرى) في قولك رجعت القهقرى فانها اسم للرجوع الى الخلف ، وليس فيها وصف .

ولفظ الصفة اعم من لفظ الوصف ، اذ هى تقال على صفات الله تعالى ، ولا يقال لها اوصاف الله .

٢ ـ (والفضلة) : قيد يخرج به كل وصف يقع عمدة في الكلام مثل المبتدأ والخبر ، والفاعل ونائب الفاعل ، اذا كانت هذه من المشتقات .

قالوا : والفضلة هى ما يستغنى عنها في الكلام ، ولكن هذا ينتقض ببعض الامثلة التي يكون فيها الحال غير مستغنىً عنه في الكلام ، مثل

قوله تعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) ومثل قول الشاعر : (انمّا الميت من يعيش كيئبا) فان (لاعبين) ، (وكيئبا) حالان وهما فضلة ، ولكن لا يستغنى عنهما فى الكلام ، بل يختل المعنى بدونهما ، اذ لا معنى لقوله (وما خلقنا السموات والأرض) ، ولا لقوله (انما الميت من يعيش) .

اذا فالصحيح ان (الفضلة) هى ما تجىء بعد تمام الكلام ، واستيفاء اركان الجمله . فالحال الواقعة بعد ذلك فضله ، سواء استغنى عنها في الكلام ، ام لم يستغن عنها .

٣ ـ (ولبيان هيئة ما هو له) : قيد يخرج به التمييز ، والنعت فان التمييز مبيّن للجنس لا للهيئه والنعت ، لتخضيص المنعوت وتوضيحه لا لبيان الهيئه .

والحال وان شارك النعت والتمييز في الدلالة على الوصف ، وهما وان شاركاه في الدلالة على الهئية في الجمله ، الا ان الحال يقصد منه بيان الهيئه ، وان دل ضمنا على الوصفيه . والنعت يقصد به الوصفية ، وان دل ضمنا على بيان الهيئه . والتمييز يقصد به بيان الجنس ، وان افاد ضمنا بيان الهيئه . فهذا هو الفرق بينها .

ويشترط في الحال ان يكون منتقلا . وان يكون مشتقا :

(اما الانتقال) : فهو ضد الاستقرار ، فالاوصاف المنتقلة كالقيام والقعود والنوم والركوب ، فانها لا تثبت لموصوفاتها دائما ، بل تتحول وتتغير .

والاوصاف المستقرة مثل الطول والقصر والابيض والاسود . مما لا تتغير عن موصوفاتها ، وانما اشترط في الحال الانتقال ، لانه يفيد السامع

فائدة جديدة ، مثل جاء زيد راكبا ، دون الاستقرار ، لانه لا يفيد الفائدة المطلوبه ، فلا تقول جاء زيد طويلا ، او ابيض .

نعم يستثنى من ذلك امران يصح فيهما ان تاتى الحال مستقرة :

(احدهما) : اذا كانت الحال مؤكدة لصاحبها ، مثل زيد ابوك عطوفا ، وقوله تعالى : (ويوم ابعث حيا) ، فان عطوفا وصف مستقر، وصح مجيئها حالا ، لانها موكدة لصاحبها . وهو ابوك ، فان العطف يؤكد ما في الابوة من الحنان ، وكذلك قوله حياً ، فانه وصف مستقر . وجاء حالا لأنه مؤكد للبعث ، لأن ما يبعث لابد وان يكون حياً .

(ثانيهما) : اذا كان عامل الحال مشعراً بتجدد صاحبها ، فانها تجيء من الاوصاف المستقره . كقوله تعالى : (وخلق الانسان ضعيفا) ، فان خلق تستدعى التجدد في الانسان ، وانه لم يكن موجودا فكان ، فجاء الحال فيه مستقرا ، وهو قوله (ضعيفا) .

(واما الاشتقاق) : فهو ضد الجمود ، فان الاوصاف المشتقه ، مثل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهه ، وافعل التفضيل ، هي التي تفيد معنى الوصفيه ، لدلالتها على الحدث وصاحبه ، بخلاف مثل اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، والاسماء الجامدة ، فانها لا تفيد الوصفيه لعدم دلالتها على الحدث وصاحبه .

فان جائت الحال في بعض الموارد غير مشتقه ، فلابد من تاويلها بالمشتق . كقوله تعالى : [فمالكم في المنافقين (فئتين) فيؤول بمفترقين ، وقوله تعالى . [وتمّ ميقات ربه (اربعين ليلة)] فيؤول بمعدوده ، وقوله تعالى [هذه ناقة الله لكم (آية)] فيؤول بمُعلَمَةً ، او مميَّزه . وقوله هذا خاتمك حديداً ، وهذه جبتك خزا ، ومررت بقاع عرفج تؤول بقوّي ، وناعمةٍ ، وخشنةٍ .

نعم يستثنى من ذلك صورة واحدة ، يجوز ان تجيء فيها الحال جامدة غير قابلة للتاويل ، وهي (الحال المُوطّئَةُ) اى الحال الموصوفه ، فانها اذا كانت موطئة وممهدة لذكر الصفة ، يجوز فيها ان تاتى جامده ، كقوله تعالى (قرآناً عربيا) ، (وتمثل لها بشرا سويا) . فان قرآنا ، وبشرا ، حالان جامدان غير مؤلين بالمشتق ، ولكنها اعتمدا على الصفة ، وهى (عربيا ، وسويا) ، فجاز ذلك فيهما .

بعد ان عرفت ان الحال لا تاتى جامدة الا اذا كانت مؤولة بالمشتق ، فان الموارد التي يكثر فيها مجيئها مؤولة هي كما يلي : -

١ - (اذا دلت الحال على السعر) : نحو بع التمر مُداً بدرهم ، وقفيزاً بدينار ، فان مدا وقفيزا ، حال جامدة ولكنها مؤولة بمسعّر .

اقول : ويمكن ان تعد هذه من الحال الموطئة الموصوفة لا المؤولة ، لان التمر لم يؤول بالمسعّر ، وانما وصف به .

٢ - (اذا دلت على المفاعله) : نحو بعته التمر يداً بيد ، واخبرته وجهاً لوجه ، وكلمته فاهُ الى فيَّ ، فان يداً ، ووجهاً ، وفاهُ ، حال . وهى جوامد ، ولكنها دلت على المفاعله ، فتؤل بها ، فتقول بعته مقابضة ، واخبرته موانجهة ، وكلّمته مشافهة .

٣ - (اذا دلت على التشبيه) : مثل كَرَّ زيدُ اَسَداً ووقع المصطرعان عِدْلي بعير . فان اسدا وعدلي بعير حال دالة على التشبيه فتؤل به فتقول مشابهاً ومتكافئين .

٤ - (اذا دلت على الترتيب) : نحو ادخلوا رجلا رجلا ، وتعلمت الحساب باباً باباً ، فيؤل بمرتّب .

٥ - (كلّ ما يسهل تاويله بغير تكلف) : ويقل مجيئها فيما لايؤل ، مثل (انا انزلناه قرانا عربيا) .

الخلاصه : ان الحال يشترط فيها ان تكون ١ ـ مشتقه . ٢ ـ مؤولة بالمشتق . ٣ ـ موطئه .

وان الموارد التي يكثر فيها الجمود كلها من المؤولة ، الا المسعر ، فهو كما عرفت من الموطئة .

ويشترط في الحال التنكير :ـ

لما كانت الحال ومثلها التميز ، ملازمة لكونها فضله ، بخلاف بقية الفضلات ، كالمفاعيل ، فانها قد تقوم مقام العمدة ، اذا بني فعلها للمجهول . من اجل ذلك التزموا في الحال التنكير ، فان جاء معرفا بالالف واللام ، او بالاضافة ، فهو شاذ . ولابد من تاويله بنكره ، وذلك مثل قولهم : ادخلوا الاولَ فالاولَ ، اى (مرتبين) ، وجائوا الجماءَ الغفير ، اي (جميعا) . وارسلها العراك ، اى (معتركه) ، وتفرقوا ايدي سبا اى (مبددين) . (واجتهد وحدَك) اى متحدا .

واعلم ان لفظ وحدك في هذا المثال وفي غيره ، لاتاتى الا منصوبة ، الا في موارد قليلة فتكسر على الجر بالاضافه ، مثل قولهم في المدح هو (قَريعُ وَحِدِه) ، (ونَسيجُ وَحِده) ، وفي الذم هو (عُيَيرُ وَحدِه) (وجُحيشُ وَحِده) ، (ورُجَيلُ وَحِده) ، وهـذه الامثلة منصوبة على (الحال) كما يراه الخليل ، وانها اسم موضوع موضع المصدر . او على (الظرفية) كما يراه يونس .

اذا فالحال لابد من تنكيرها ، فتقول جاء زيد راكبا ، ولا تعرّف . فلا تقول جاء زيد الراكب ، وان جائت في بعض الامثله معرفة ، لزم تاويلها الى النكره ، كما عرفت في جاءوا الاول فالاول .

اما صاحب الحال فيها : —

وبناء على انها حال ، فمثل قولك (رايت زيدا وحده) ، يكون صاحبها المفعول وهو زيد ، كما يراه المبرد . لا الفاعل ، وهو تاء الضمير، كما يراه سيبويه . بدعوى انها مصدر ، والغالب في المصادر ان تجيء حالا من الفاعل ، والصحيح ما ذهب اليه المبرد . اذ لو كانت حالا من الفاعل ، لقال رايت زيدا وحدي .

ويشترط في الحال ان لا يكون مصدرا : —

فان الحال مع صاحبها بمنزلة المخبر به والمخبر عنه . فيجرى فيها ما يجرى في المبتدأ والخبر ، وحينئذ فلو كانت الحال مصدرا ، للزم الاخبار باسم المعنى ، عن اسم العين ، وهو ممنوع . فلو ورد المصدر حالاً في كلامهم ، لزم تاويله الى اسم العين ، وذلك مثل قولهم : (طلع زيد بغتة) ، (وقتلته صبرا) ، (واتيته ركضا) ، (وكلمته شفاها) ، وامثالها . فتؤل اما بالوصف ، اى مباغتا ، ومصبورا ، وراكضا ، ومشافها. او على انها مصدر ، مفعول مطلق لفعل محذوف ، اى يبغت بغتة ، ويصبر صبرا . . الخ . فتكون الحال على الاول هى المصدر ، وعلى الثانى هي الجملة .

بعد ورود الحال في كلامهم مصدرا ، فهل هو سماعى ، او يقاس عليه فلو ورد انت الرجل علما ، فهل لنا ان نقيس عليه انت الرجل ادبا ، وفضلا ، ونبلا ، او ليس لنا ذلك . واما قولهم : (أمّا علما فعالم) ، في مخاطبة من يقول لك ان زيدا عالم . وكاتب ، وشاعر . فذهب ابن مالك الى ان علما مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه وعن فاعله أمّا ، وتقديره

مهما ذكرت علما فعالم . وذهب سيبويه الى انه منصوب على الحاليه ، وتأويله بالمشتق ، اي اما عالما فعالم .

وفيه : ان بعض نظائر هذا المثال لا يتأتى فيها التأويل ، مثل قوله : اما قريش فانا افضلهم ، لعدم امكان التأويل في قريش .

ثم ان الاسم الواقع بعد (أمّا) مثل هذا المثال وغيره ، ان كان معرفة ، فبنو تميم قالوا : بلزوم الرفع فيه ، والحجازيون على جواز الرفع ، والنصب . وان كان نكرة ، فبنو تميم قالوا : بجواز الرفع ، والنصب معا . والحجازيون على لزوم النصب . اما على الحالية او المصدرية كما تقدم .

ويشترط في صاحب الحال التعريف :

لما كانت الحال وصاحبها بمنزلة المخبر به ، والمخبر عنه في المعنى ، كما عرفت . فصاحبها بمنزلة المبتدأ ، والاصل فيه ان يكون معرفة ، لاننا لما اشترطنا التنكير في الحال حذرا من التباسها بالصفة ، لزم تعريف صاحبها ، اذ لو كانت هي نكرة وكان صاحبها أيضاً نكرة لالتبس في بعض الموارد بالصفة ، نحو رايت رجلا راكبا ، وبتعريفه برتفع الالتباس ، فتقول رايت الرجل راكبا ، نعم اذا وضح المعنى وامن اللبس جاز التنكير في صاحبها ، ويكون المسوغ للتنكير في ثلاثة موارد :

(الأول) : اذا تقدمت الحال على صاحبها كقوله :

لِمَيَّة موحشاً طَلَلُ يلوح كانه خِلَلُ

لأنه بالتقديم يتعين للحالية ، دون الصفة . فان الصفة لاتتقدم على موصوفها .

(الثاني) : ان يخصص صاحب الحال ، اما بوصف ، كقوله تعالى :

(فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا) ، أو باضافة ، كقوله تعالى : (وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء) ، فان (أمراً ، وسواء) ، حال ، وصاحبها نكرة ، وهو أمر ، وأربعة . وسوغ تنكيره اعتماده على الوصف في الأول ، والاضافة في الثاني ، فقرب شبهه بالمعرفة .

(الثالث) : ان يتقدم على صاحب الحال اما نفى ، أو نهي ، أو استفهام ، نحو ما اتاني أحد راكباً ، ولا يَبغِ امرء على امرىء مستسهلا ، وقوله :

ياصاح هل حُمَّ عيش باقيا فترى لنفسك الغدر فى ابعادها الأملا

لأن وقوع النكرة في سياق النفي وشبهه يرفع ابهامها ، فتفيد معه العموم ، فهي بعد ان كانت للفرد غير المعنى ، صارت لكل فرد فقربت من المعرفة ، فجاز فيها ذلك .

تقدم الحال على صاحبها وعدمه .

للحال مع صاحبها ، ومع العامل فيها احوال مختلفة ، فان صاحب الحال يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، ويكون نكرة ، ومعرفة . ويكون متقدماً على عامله ، ومتأخراً عنه .

وفي كل هذه الحالات ، فالحال اما ان تكون متقدمة على العامل وصاحبها معاً ، أو على العامل فقط ، أو متأخرة عنهما معاً ، وهذه الصورة الأخيرة هي اصل الجواز في الحال .

وقد يعرض مايوجب تقديمها على صاحبها وما يمنع عنه :

اما ما يوجب تقديمها على صاحبها ففى موردين :

(الأول) : اذا كان صاحب الحال محصوراً ، نحو ماقام مسرعاً إلا زيد

(الثاني) : اذا اضيف صاحبها إلى ضمير ملابس لها ، نحو (جاء زائرَ هند اخوها) .

واما مايمنع من تقديمها على صاحبها ففي ثلاثة موارد :

١ ـ ان تكون الحال محصورة ، نحو ما قام زيد إلا مسرعاً .

٢ ـ اذا كان صاحبها مجروراً بالاضافة ، نحو عرفت قيام زيد مسرعاً اذ لو قدمت لفصلت ، بين المضاف والمضاف اليه .

٣ ـ اذا كان صاحبها مجروراً بحرف ، نحو مررت بهنـد جالسة ، لاتقول فيه مررت جالسة بهند .

وهذا الثالث هو مذهب المشهور ، ولكن بعضهم جوز تقديمها على صاحبها المجرور بحرف ، لأنه قد ورد فى الكلام العربى ، كقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) ، وكقول الشاعر :

لئن كان برد الماء هيمان صاديا الىّ حبيباً انهـا لحبيب

وقول الآخر :

فان تك أذوادٌ أصبنَ ونسوةٌ فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال

وحبال اسم رجل ، فان كافة حال من الناس ، وهو مجرور بحرف جر . وهيمان حال من قوله الىّ حبيبا ، وهو مجرور بحرف جر أيضاً ، وفرغا حال من حبال وهو مجرور بالاضافة ، وتقدمت على صاحبها المجرور في هذه الأمثلة .

تقديم الحال على عاملها وعدمه : ـ

ان مقتضى القاعدة في الحال كبقية المعمولات ، ان تتأخر عن عاملها ولكنهم ذكروا ان للحال مع عاملها ثلاثة أوجه : أ ـ واجبة التأخير عنه . ب ـ وواجبة التقديم عليه . جـ ـ وجائزة الوجهين .

أما واجبة التأخير عن العامل :

فان تأخيرها مع انه مقتضى الأصل كما عرفت ، فهو يجيء في أربعة موارد : بل في خمسة :

(الأول) : اذا كان عامل الحال فعلا جامداً ، فانه غير قابل لأن يعمل في متقدم ، فتتأخر الحال فيه وجوباً ، كافعـل التعجب ، نحو ما أحسنه مقبلا .

(الثاني) : اذا كان العامل صفة تشبه الفعل شبهاً ضعيفاً : كفعل التفضيل ، نحو هو أفصح الناس خطيباً .

(الثالث) : اذا كان العامل اسم فعل ، فانه يتضمن غالباً معنى الفعل دون حروفه ، نحو هَلُمَّ مسرعاً .

(الرابع) : مثل قولك (امّا علماً فعالم) ، تقوله لمن يقول لك ، ان زيداً عالم ، وكاتب ، وشاعر . بناء على ان علما حال ، فان العامل فيه محذوف وهو ماتضمنته امّا ، من معنى هو فعل ، فانها بمنزلة قولك : مهما ذكرت زيداً في علم فهو عالم ، (فذكرت) المقدرة هي العامل ، فيلزم في حالها التأخير .

(الخامس) : يجب تأخير الحال في كل عامل معنوي تضمن معنى الفعل دون حروفه ، نحو (تلك هند جالسةً) ، (وليت زيداً عظيما اخوك) (وكأنه زيداً رابضاً أسد) ، (وزيد عندك أوفي الدار جالساً) ففي مثل هذه الموارد مما يكون العامل فيه ضعيفاً ، لايعمل في متأخر ، يجب فيه تأخير الحال عن عاملها .

اما قولهم : (سعيدٌ مستقراً في هجر) ، مما تقدمت فيه الحال على عاملها وهو الجار والمجرور . فانه ان ورد من العرب ، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

واما واجبة التقديم على العامل . ففي موردين :

(أحدهما) : مثل (كيف جاء زيد) ، فان كيف هنا اسم استفهام ولها الصدارة في الكلام . وهي ان دخلت على مالايستغنى عنها فى الكلام

كانت خبراً مقدماً ، نحو كيف زيدٌ ، وان دخلت على مايستغنى عنها في الكلام ، ولم يمنع من حاليّتها مانع ، كانت حالا ، مثل كيف جاء زيد ، فيجب تقديمها ، وان منع من حاليتها مانع ، كانت مفعولا مطلقاً نحو (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل) ، فانها مفعول لا حال ، اذ لو كانت حالا لكان تقدير الكلام ألم تر الى ربك أي كيفيّة فعلَه باصحاب الفيل ، والله سبحانه لايتصف بالكيف ، واما مثل كيف جاء زيد ، فانه يقدر جاء زيد باي كيفية ، ولا مانع منه .

(ثانيهما) : اذا توسط افعل التفضيل بين حالين ، أحدهما مفضل على الآخر ، فانه يجب فيه تقديم الحال الاولى على عاملها ، وان كان ضعيفاً ، وهو أفعل التفضيل ، نحو قولك (زيدٌ مفرداً انفع من عمرو معانا) ، (وهذا بسراً اطيب منه رطبا) ، فان افعل التفضيل اذا توسط بين الحالين كذلك لا يجوز فيه ان يتقدمها معا ، ولا ان يتأخر عنها .

واما جائزة الوجهين :

فان تاخيرها على مقتضى الاصل وتقديمها يكون فى موردين : -

(الاول) : اذا كان العامل في الحال فعلا متصرفاً ، مثل مخلصا زيد دعا ، وراكبا جاء زيد ، (وشَتّى تَؤُبُ الحَلَبَةُ) ، جمع حالب .

(الثاني) : اذا كان العامل فيها مشتقا ، اي صفة الفعل المتصرف: كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة بالفعل ، نحو مسرعا هذا راحل ، وعاريا زيد مضروب ، و (أمِنِت وهذا تحملينَ طليق) ، فطليق صفة مشبهة عاملة في الحال المتقدم . وهو تحملين .

هذان الموردان ، هما اللذان يجوز فيهما الوجهان ، التقديم ، والتاخير .

ومع ذلك فقد يعرض فيهما ما يمنع من تقديم الحال ، وان كان العامل

فعلا متصرفا ، اوصفة ، تشبهه ، وذلك في امور : -

١ - اذا كان العامل مصدرا مقدرا بالحرف المصدري ، نحو سرني ذهابك غازيا .

٢ - إذا كان العامل مقرونا بلام ابتداء ، اولام قسم ، نحو (لا صبرّن محتسبا) ، (ولا قومنّ طايعا) .

٣ - اذا كان العامل صلة لآل ، او لحرف مصدرى ، نحو (انت المصليّ فذاً) ، (ولك ان تتنفّل قائما) .

هل العامل في الحال هو العامل في صاحبها : -

ذهب الجمهور الى لزوم كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها (حقيقة) ، نحو جاء زيد راكبا ، (او حكما) نحو هذا زيد قائما ، لان هذا يتضمن معنى أشيرُ ، وعلى هذا فلا يجوز ان تجيء الحال من المضاف اليه ، (مثل جاء غلام هند جالسة) ، اذ لو كانت جاء هى العامل في جالسة ، لاختلف المعنى ، فان اسناد المجيء انما هو لغلام ، لا الى جلوس هند .

نعم يستثنى من منع الحال من المضاف اليه صوررتان :

(احدهما) : ما اذا كان المضاف صالحا للعمل في الحال ، نحو اعجبنى ضربك مودباً زيدا ، فان (ضَرب) وهو المضاف الى صاحب الحال ، وهو الكاف ، صالح لان يعمل في الحال وهى (مؤدبا) ، بخلاف ما اذا كان المضاف غير صالح للعمل في الحال ، مثل قولك اتبعتُ فكرة زيد عظيما ، فان المضاف وهو (فكره) غير صالح للعمل في الحال ، الا ان تكون جهة اخرى مصححه له ، وهي الجهة الآتية .

(ثانيهما) : ان يكون المضاف امّا جزءاً من المضاف اليه ، نحو

انظر الى يد زيد ماشيا ، وقوله تعالى : (ونزعنا ما في صدروهم من غل اخوانا) ، او يكون شبيها بالجزء من المضاف اليه ، بان يكون المضاف مما يصح ان يستغنى عنه بالمضاف اليه ، فيقوم مقامه لو حذف ، مثل اتبع فكرة زيد عظيما ، وقوله تعالى : (واتبع ملة ابراهيم حنيفا) ، اذ لوحذفت فكرة ، وملة ، لصح الكلام . فتقول اتبع زيدا عظيما ، وابراهيم حنيفا ، ففى هاتين الصورتين يصح مجيء الحال من المضاف اليه ، دون غيرهما ، لاختلاف عامل الحال عن عامل صاحبها .

وذهب جماعة الى جواز ان يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ، وذلك مثل قولك (ليتك قائما في الدار) ، (ولعلك جالسا عندنا) ، فان صاحب الحال هو كاف الخطاب ، والعامل فيه ليت ، ولعل . وهما غير عاملين في الحال ، بل العامل فيها في المثال الاول هو عامل الجار والمجرور المقدر ، وفي الثاني هو عامل الظرف المقدر ، ولكن الجمهور يمنعون من ذلك كما تقدم .

الحال قد تتعدد : —

الحال كالخبر ، وكالنعت ، في جواز التعدد ، ولتعددها ثلاث صور :-

(الصوره الاولى) : ان تاتى متعددة ، ولكن صاحبها واحد ، نحو جاء زيد باسماً مسرورا . (الصوره الثانية) : ان تتحد لفظا ، وتتعدد معنى ، ويتعدد صاحبها كقوله تعالى (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) .

(الصوره الثالثة) : ان تتعدد هى وصاحبها ، وهذه على نحوين . فمرة تكون هناك قرينة تدل على ارجاع كل حال الى صاحبها ، نحو (لقيت هندا مُصعداً منحدرة) . واخرى لا تكون هناك قرينة ، نحو (لقيت زيدا مصعدا منحدرا) ، وفى هذا الاخير تكون الحال الاولى

راجعة الى صاحبها الثانى ، والحال الثانية راجعة الى صاحبها الاول ، فصعدا حال من زيد ، ومنحدرا حال من تاء الضمير ، والاولى في هذا ان يقول (لقيت منحدرا زيدا مصعدا) .

(الحال المؤكّدة والمؤسسة)

كما تجيء الحال بكثرة (موسسة) ، اي ان معناها لا يستفاد الا بذكرها وتسمى المبيّنه ، نحو جاء زيد راكبا ، فكذلك تجيء (مؤكدة) اى ان معناها يستفاد من الكلام المتقدم عليها ، فتجيء هي مؤكّدة له ، وهى على ثلاثة انحاء ، مؤكـــدة لعاملها ، ومؤكدة لصاحبها ، ومؤكدة لمضمون الجملة .

(اما المؤكدة لعاملها) : فهى التي توافق عاملها اما في المعنى فقط ، نحو قوله تعالى (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) ، (وثم ولّيتُم مدبرين) او في اللفظ والمعنى ، كقـوله تعالى (وارسلناك للناس رسولا) . (اما المؤكـدة لصاحبها) : فهي التي توافق صاحبها في المعنى ، واغفـل النحاة ذكر هذا القسم وادمجوه في الاول ، عدا ابن هشام في المغني نحو قوله تعالى (ولو شاء ربك لآمَنَ مَن في الأرض كلهم جميعا) ، ونحو حشر الناس قاطبة ، فان قاطبة حال من الناس .

(اما المؤكده لمضمون الجمله) . فهي ان يكون للجملة مقصدان (احدهما) يظهر من نفس الجملة ، والثاني يظهر من الحال المؤكدة لها ، نحو (زيد ابوك عطوفا) ، وكقول سالم بن دارة :

انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار

فان عطوفا حال ، مؤكده لما تضمننه جملة زيد ابوك من عطف الابوه وحنانها . ومعـــروفا حال مؤكده لما تضمنه الفخر في قوله انا ابن دارة .

ويشترط هذه الحال المؤكدة امران : ـ

(احدهما) : ان يكون كل من جزئى الجملة اسمين معرفتين ، كما في زيد ابوك عطوفا ، وانا ابن دارة معروفا بها نسبي ، لعدم جواز توكيد النكرتين . سيما النكرة غير المحدوده ، كما سياتي في باب التوكيد .

(ثانيهما) : ان يكون الجزآن من الجملة جامدين ، اذ لو كان احدهما مشتقا ، لكان هو العامل في الحال لا نفس الجملة ، فكانت الحال موكدة له لا للجملة . ولما كان جزءآ الجملة كما عرفت غير صالحين للعمل بالحال، لكونهما جامدين ، وجب تقدير عامل فيها ، وقُدّر العامل في زيد ابوك عطوفا ، أحُقُّهُ بالبناء للفاعل ، وفي البيت أُحَقُّهُ بالبناء للمفعول ، ولابد من تاخير هذه الحال عن الجملة لانها . تاكيد . والتاكيد مؤخر في الرتبه ، عن المؤكد .

قد تاتي الحال جملة : ـ

لما كانت الحال كالنعت والخبر ، فهما ياتيان مفردا ، وياتيان جمله ، فكذلك فهي كما تاتي مفردا ، فانها يصح ان تاتي جملة ، بشرط ان تكون خبريه لا انشائيه . ولذلك غلّطوا . من جعل (تَضْجَر) حالا ، في قوله :

اطلب ولا تضجَر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا
اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصّماء قد اثّرا

وقالوا ان (لا) فيها ليست نافية ، وليس الواو فيها للحال ، بل هي عاطفة ، مثل قوله تعالى : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً) .

ويشترط في مجيء الحال جملة أمران :

(احدهما) : ان يكون فيها ضمير يربطها بصاحبها ، نحو جاء زيد يضحك سنّه ، فلا يجوز جاء زيد يضحك عمرو ، فهذان الشرطان لمجيء

الحال جملة على سبيل منع الخلو ، وقد يجتمعان ، نحو (جاء زيد وهو ناوٍ رحيله) ، وبالنظر الى هذين الشرطين تكون الحال معها على ثلاث حالات أ ـ ما يجب فيها ترك الواو . ب ـ وما يلزم فيها وجود الواو . ج ـ ومايجوز فيها الامران . ولاجل معرفة هذه الحالات الثلاث نقول : ـ

ان الجملة التي يصح ان تقع حالا ، اما ان تكون اسمية ، او فعليه . وكل منهما اما مثبته ، او منفية ، والفعليه اما مبدوئة بمضارع ، او بماضي ، واما الامر فلا ، لما عرفت من انها لابد ان تكون خبريه ، لا انشائيه . واذا كانت مبدوئه بمضارع ، فهو اما مقترن بقد ، او غير مقترن .

واذا عرفت هذه التقسيمات تعرف انها تنحصر في الحالات الثلاث : ـ

(ما يلزم فيها ترك الواو) : ـ

والاكتفاء في الربط بالضمير ، ففي موارد .

١ ـ ما اذا كانت الجملة مبدوئة بمضارع مثبت ، غير مقترن بقد ، نحو جاء زيد يضحك ، فانه لا يصح ان تقول فيه ، جاء زيد ويضحك ، لانه كاسم الفاعل ، ولا يجوز معه الواو ، فلا تقول جاء زيد وضاحكا .

٢ ـ ما اذا كانت الجملة واقعة بعد عاطف ، نحو قوله تعالى : (فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون) ، فلا يصح فيه أو وهم قائلون .

٣ ـ اذا كانت الجملة الحاليه مؤكده لمضمون جملة كقوله تعالى : (ذلك الكتاب لا ريب فيه) فلا يصح ولا ريب فيه .

٤ ـ اذا كانت الجملة مبدوئه بماض ، اما تالٍ ، الى الا ، او متلو باو ، كقوله تعالى (الا كانوا به يستهزئون) ، ولأضربنه ذهب اومكث ، فهذه الموارد مما يجب فيها ترك الواو ، والاكتفاء في الربط بالضمير .

(ما يلزم فيه وجود الواو) : ـ ففي ما اذا كانت الجملة مصدره

بمضارع مثبت ، مقترن بقد ، نحو قوله تعـالى (لئن اكله الذئب ونحن عصبة) ، وجاء زيد والشمس طالعة ، وكقوله : (وقد اغتدى والطيرُ في وُكُناتِها) فان ذلك كله مما يلزم فيه الواو للربط .

(مايجوز فيه الأمران) : ـ الواو وتركها ، ففيما عدا هذه الموارد ، أي فيما إذا كانت الجملة اسمية ، مثبتة ، أو منفية ، أو فعل ماضي مطلقاً أيضاً ، أو مضارع منفي ، مقترن بقد ، أو غير مقترن ، فانه يجوز فيه الوجهان ، نحو (جاء زيد وهو ناوٍ رحله) ، ونحو (ولقد كان ولا يدعى لأب) ونحو (وكنت ولا ينهنهني الوعيد) وأمثالها ، فانه يجوز فيها الربط بالواوأو بمضمر ، أو بهما معاً .

حذف عامل الحال : ـ

قد يحذف عامل الحال وجوباً ، وقد يحذف جوازاً . ويحذف (وجوباً) في : ـ

١ ـ الحال المؤكدة ، نحو زيد أبوك عطوفاً .

٢ ـ في الحال السادة مسدّ الخبر ، نحو ضربي زيداً قائماً .

٣ ـ في الجارية مثلا نحو حِظيّين بنات ، وصلفين كنّات ، باضمار عرفتهم حظيين ،

ويحذف (جوازا) إذا دلت على حضور معناه قرينة (حالية) ، كقولك للمسافر راشداً مهديّاً ، وللقادم من الحج ماجوراً ، أي تسافر راشداً ، وحججت مأجوراً ، (أو مقالية) كقوله تعالى (بلى قادرين) ، أي نجمعها وقوله تعالى : (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) ، أي فصلّوا رجالا ، أو ركبانا .

مبحث التمييز

ومعناه التبيين ، والتفسير .

وعرفه النحاة بانه كل اسم نكرة ، متضمن معنى مِن البيـانية ، لبيان ماقبله من ابهام ، في اسم مجمل الحقيقة ، أو اجمال في نسبة العامل الى فاعله أو مفعوله :

وقد اشتمل هذا التعريف على ثلاثة قيود احترازية وهي : -

أ- نكرة ، ب- بمعنى من ، جـ- لبيان ماقبله الخ .

(القيد الأول) : وهو قوله (نكرة) ، فقد أخرج به عشرة صور من صور النصب ، للصفة المشبهة الاثنى عشر ، فانها كما سيأتي تعمل النصب في اثنى عشرة صورة ، منها صورتان يكون نصب معمولها فيهما على التمييز مثل الحسن وجهاً ، وحسن وجهاً ، ومنها عشرة يكون نصبه فيها على التشبيه بالمفعول ، وهذه الصور تخرج بهذا القيد ، وهي مثل . الحسنُ وجهُهُ ، والحسنُ الوجهَ ، وحسنٌ وجهُهُ ، وأمثالها .

(القيد الثاني) : وهو (بمعنى مِن البيانية) ، فيخرج به الحال لأنه متضمن فى الظرفية ، أي في حال كذا .

(القيد الثالث) : وهو قوله لبيان ماقبله . فيخرج به (اسم التبرئة) (وذنبا) ، من قوله (استغفر الله ذنباً لست أحصيه) الخ :

أما لا التبرئة وهي النافية للجنس ، العاملة عمل ان ، مثل لا رجل في الدار ، فانها تتضمن معنى من الاستغراقية ، لاالبيانية ، اذ تقديره لامن رجل

في الدار .

واما (ذنباً) من قوله أستغفر الله ذنباً لست أحصيه ، فانه منصوب بنزع الخافض وهو من الابتـــدائية ، لا الاستغراقية ، تقديره أستغفر الله من ذنب .

هذه هي القيود الاخراجية في التعريف ، وقـــد رأيت ان التعريف اشتمل في آخره على فقرتين : ـ

١ ـ قوله من ابهام في اسم مجمل الحقيقة ، ويعنى بذلك مميز المفرد ، كما سيأتي بيانه ،

٢ ـ قوله أو اجمال في نسبة العـــامل إلى فاعله أو مفعوله ، ويعني بذلك مميز الجملة كما سيأتي ، إذاً فالممـــيز بالفتح نوعان ، مميز المفرد ، ومميز الجملة .

أما مميز المفرد : ـ

فهو مادل على مقدار وشبهه ، والمقدار يكون :

١ ـ في (المساحة) : نحو ماله شبرٌ أرضاً ، وما في السماء قدر راحة سحـاباً .

٢ ـ في (الكيل) نحو له قفيزانِ بُراً .

٣ ـ في (العدد) نحو أحد عشر كوكباً ، وأربعين ليلة ، وسبع ليال وثمانية أيام .

٤ ـ (شبه المقدار) فمنه مايكون من نوع الأوعية ، نحو عنـــدي ذنوبٌ ماءً ، وراقودٌ خلاً ، ومنه مايكون من الفرع عن التمييز ، نحو له خاتم حديداً ، وبابٌ ساجاً ، فان الخاتم ، والباب ، فرع عن الحديد والساج . ومنه مايكون غير ذلك ، نحو مثقال ذرة خيراً ، ولنا أمثالها إبلا

أما حكم هذه الأنواع من (مميز المفرد) ، فانه يختلف إلى ثلاثة أحوال :

(الأول) : ما كان المميز فيه من نوع (العدد) فانه اما ان يتعين فيه الجر بالاضافة ، نحو سبع ليالٍ ، وثمانية ايامٍ ، أو النصب على التمييز نحو أحد عشر كوكباً ، وأربعين ليلة ،

(الثاني) : ماعدا العدد من المقادير وشبهها ، كالوزن ، والكيل ، والمساحة ، وفروعها . فانه يجوز فيه النصب على التمييز ، والجر بالاضافة فتقول له شبرٌ أرضاً ، وشبرُ أرضٍ ، وقفيزٌ بُراً ، وقفيزُ بُرٍّ ، وعندي ذَنُوبٌ ماءً ، وذنوبُ ماءٍ ، ولكن الأحسن في هذا الأخير النصب على التمييز ، إذا أردت ان تخبر ان عندك ماء يساوي الذَنُوبَ ، لأن الجر يحتمل أمرين ، هذا المعنى ، ومعنى آخر ، وهو انك تريد ان عندك ذنوب ماء خال من الماء ، فالنصب أحسن ،

(الثالث) : ما اذا أضيف المميز إلى شيء لايصح حذفه ، أي يختل المعنى بحذفه ، ولا يستقيم . وذلك من أمثلة المقدار ، نحو مافي السماء قدر راحة سحابا ، وقوله تعالى : (ولن يقبل من أحدهم ملؤُ الأرض ذهبا) وهذا يتعين فيه النصب ، ولا يجوز فيه الجر ، إذ لايصح ان نقول ما في السماء قدرُ سحابٍ ، ولا ملؤ ذهبٍ .

أما إذا كان المضاف اليه مما يصح حذفه ، ولا يختل المعنى ، فيجوز فيه الجر بالاضافة ، والنصب على التمييز ، ولا مانع منه ، نحو هذا أحسن الناس رجلاً ، إذ يصح ان تقول فيه هذا أحسن رجلٍ .

وأما مميز الجملة : —

فمنه ما يميز نسبة العامل إلى فاعله ، ومنه مايميز نسبة العامل إلى مفعوله

(والأول) : منه مايكون العامل (فعلا) نحو تصبب زيد عرقاً ،

وقوله تعالى (واشتعل الرأس شيبا) وأصل هذا التمييز مقلوب عن الفاعل إذ أصله تصبب عرق زيد ، واشتعل شيب الراس ، ومنه مايكون العامل (صفة) ، نحو قوله تعالى (هم أحسن أثاثاً ورئياً) ، ومنه مايكون العامل (جامداً) ، يؤل بالمشتق ، كأسماء الأفعال ، نحو وَيحَهُ رجلاً ، وحسبك به فارساً ، أي يكفيك ، ولله دَرُّه بطلاً ، أي عَظُمَ (وسرعان ذا اهالةً) اى سرع ، فان سرعان اسم فعل . وهو مبتدا وذا اسم اشارة فاعل له ، سادٌ مَسَدَّ الخبر ، واهالة تمييز . والاهاله الوَدَكَ ، او الشحم واصله مثل يقال لكل امر سبق أوانه . (الثاني) : وهو ما يميز نسبة العامل الى مفعوله ، نحو قوله تعالى (وفجرنا الأرض عيونا) ونحو غرست الأرض شجرا ، واصل هذا التمييز مفعول به ، اذا التقدير ، وفجرنا عيون الارض ، وغرست شجر الأرض ، (وناصب التمييز) فيه هو الجملة ، وفي ممز المفرد هو مميِّزُهُ .

التمييز بعد افعل التفضيل :-

اذا وقع التمييز بعد افعل التفضيل ، فان كان فاعلا في المعنى وجب نصبه على التمييز ، نحو انت اعظم شاناً ، وان لم يكن فاعلا في المعنى وجب جره بالاضافه ، نحو انت اعظم رجلٍ .

وبيان ذلك : - ان التمييز اذا وقع بعد افعل التفضيل ، فان كان (فاعلا) في المعنى تعين نصبه على التمييز ، وعلامة الفاعل في المعنى انك اذا جعلت مكان افعل التفضيل فعلا من لفظه ، كان التمييز فاعلا ، لذلك الفعل ، ويسمى الفاعل السببى ، أيضاً ، نحو قولك انت اعظم شانا ، واجل قدرا ، تقول فيه انت عَظُمَ شأنك ، وجَلَّ قدرك ، وان لم يكن فاعلا في المعنى وجب جره بالاضافه ، نحو انت اكرم رجل ، وافضل

فقيه ، وهذا لو حولت فيه افعل التفضيل الى الفعل ، لا يكون فاعلا ، فلا تقول انت كرم رجل ، وَفضَلَ فقيه ، بل علامة هذا انك لواتيت مكان افعل التفضيل بلفظة (بعض) ، وحولت التمييز المفرد الى صيغة جمع ، يصح الكلام ، فتقول في المثالين السابقين ، انت بعض الرجال ، وبعض الفقهاء ، وهذه العلامة لا تنطبق على الفاعل في المعنى ، فلا تقول فيه انت بعض الشؤون ، كما ان علامة الفاعل في المعنى لاتنطبق على هذا كما عرفت .

التمييز بعد صيغتي التعجب :-

اذا وقع التمييز بعد احدى صيغتي التعجب : وهما (ما أفعَلَهُ) ، (أفعِل به) :

فان كان بعد (أفعِل بِهِ) كان التمييز لبيان اجمال نسبة الفعل الى فاعله ، نحو أكرِم بزيد عميدا ، واهِون بعمرو رئيسا ، فان المجرور بعد افعل التعجب يكون فاعلاً ، قد تعدى اليه الفعل بالباء ، كما سياتي في باب التعجب ، فالتمييز الواقع بعده يكون مفسراً لنسبة الفعل الى فاعِلِه وان كان بعد (ما افعَلَه) ، كان لبيان نسبة الفاعل الى مفعوله ، نحو ما اكرَمَ زيداً عميداً ، وما أهوَنَ عمروا رئيسا ، فان المنصوب بعد ما افعله ، مفعول به ، فالتمييز الواقع بعده يكون من المبين لنسبة العامل الى مفعوله ، قيل ومنه قولك (لِلّهِ دَرُّهُ فارسا) . وهذا المثال (لله دَرُّه فارسا) يحتمل فيه عدة احتمالات .

فيحتمل في (فارسا) ان يكون حالاً ، لانه مشتق ، ويصلح ان يكون لبيان الهيئة ، ويحتمل ان يكون تمييزاً ، كما عليه الاكثر ، لانه يصلح ان يكون مبينا للجنس ، واذا كان تمييزا فيحتمل ان يكون من

المفسر للمفرد ، او من المفسر للجملة ، او التفصيل بين ما اذا جاء قبله ما يفسر ضمير المضاف اليه ، فيكون من المفسر للجملة ، كما اذا قلت (جاء زيد ولله دره فارسا) ، وبين ما اذا لم يات قبله ما يفسر ضمير المضاف اليه ، فيكون من المفسر للمفرد ، كما اذا قلت في انسان (لله دره فارساً) ، وما كان منه من الصورة الاولى اى المفسر للجملة ، كما في جاء زيد ولله دره فارسا ، يحمتل ان يكون التمييز فيه مبينا لنسبة العامل الى فاعله ، او مبينا لنسبته الى مفعوله .

مباشرة التمييز لمن الجاره وعدم مباشرته لها :-

قد عرفت ان كل تمييز هو متضمن لمعنى مِن ، ولكن هل يصح مباشرته لها ظاهرا ، او لايصح ، هو على قسمين : (الاول) ما لا يصلح لمباشرتها . (الثاني) ما يصلح لمباشرتها .

(اما غير الصالح لمباشرتها) :- فمن التمييز المفسر (للمفرد) هو خصوص تمييز العدد ، نحو احد عشر كوكبا ، لا تقول فيه من كوكب ، ومن المفسر للجملة :

١ - المبين للمفعول مثل (وفجرنا الارض عيونا) ، لا تقول فيه من عيون .

٢ - والمفسر (للفاعل) ، اذا كان متحولا عن فاعل في الصناعه ، مثل طاب زيد نفسا ، وتصبب زيد عرقا ، لا تقول فيه من نفس ، ومن عرق ، واما المفسر (للفاعل) اذا كان غير متحول عن فاعل في الصناعه مثل ويحه رجلا فسياتي انه يقبلها .

(اما الصالح لمباشرة مِن) : فهو ما عدا ذلك ، من انواع التمييز ،

كراقود خلا ، ومَنَوَين عسلا ، وشبر ارضا ، ولنا امثالها ابلا ، ومثل ويحه رجلا ، وحسبك به حاميا ، ولله دره فارسا ، تقول فيها من خَيِّل ، ومن عسل ، ومن ارض ، ومن ابل ومن رجل ، ومن حام ، ومن فارس ، ومثله قولك (كَرُمَ زيد ضيفا) .

ولكن هذا المثال كرم زيد ضيفا ، يحتمل معنيين (مالا يقبل مِن) (وما يقبلها) اذ انه يحتمل ان يكون المراد به الفاعل المتحول عن صناعة، فلا يقبل من ، كما اذا اردت من قولك كرم زيد ضيفا ، ان تمدح ضيف زيد ، فانه يصح ان تقول فيه كرم ضيف زيد ، فهذا لا يقبل من ، فلا تقول فيه كرم زيد من ضيف ، ويحتمل ان يكون المراد منه الفاعل غير المتحول عن صناعة ، كما اذا اردت مدح نفس زيد اذا كان ضيفا ، اذ لا تقول فيه كرم ضيف زيد ، فهذا يقبل مِن ، فتقول كرم زيد من ضيف .

تقديم التمييز على عامله وعدمه :-

سيبويه وجماعة منعوا تقديم التمييز على عامله مطلقا ، في الفعل المتصرف وغيره ، والفاعل في المعنى وغيره ، لان التمييز الفاعل في المعنى . بحكم الفاعل ، في عدم جواز تقديمه على عامله ، ويلحق به غير الفاعل في المعنى طردا للباب على نسق واحد . وفصّل الكسائي وغيره بين العامل المتصرف فجوز فيه تقديم التمييز ، وبين غير المتصرف فمنعوه ، لان التمييز كالمفعول ، والمفعول يجوز تقديمه في العامل المتصرف ، ولا يجوز في غير المتصرف . وايضا فانه قد ورد من العرب كقوله :

اتهجر ليلى بالفراق حبيبَها وما كاد نفسا بالفراق تطيب

ومثله كثير ، وقال المانعون ان هـذا لاجل الضرورة الشعرية وانه قد يتقدم حتى في الصورة الممنوعة ، وهي ما اذا كان العامل غير متصرف اذا دعت الضرورة اليه كقوله :

ونارُنا لم يُرَ نار مثلُها قد علمت ذاك معدّاً كُلّهـا

(فائدة) : - يتفق الحـال والتمييز في خمسـة موارد ، ويفترقان في سبعة : -

فيتفقان في : أ - كون كل منهما اسما . ب - ونكرة ج - وفضله د - ومنصوبا . هـ - ورافعا للابهام .

(ويفترقان) :

١ - في كون الحال تجيء جملة ، وظرفا ، ومجرورة بحرف ، تقول جاء زيد يضحك سنه يوم الجمعة ، وفي يـده كتـاب ، والتمييز لا يكون الا اسماً .

٢ - ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كقوله تعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) وكقول الشاعر : انما الميت من يعيش كئيبا ، كما تقـدم في اول مباحث الحال ، وليس كـذلك التمييز .

٣ - ان الحال مبين للهيئة والتمييز مبين للذات .

٤ - ان الحال قد تتعدد كما عرفت ، والتمييز لا يتعدد .

٥ - ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا ، او وصفا يشبهه ، بخلاف التمييز على راى سيبويه .

٦ - ان من حق الحال ان تكون مشتقة ، وقد تاتي جامده بتاويل المشتق . نحو قرآنا عربيا ، والتمييز من حقـه ان ياتي جامد ، وقـد ياتي مشتقا . نحو لله دره فارسا .

٧ ـ ان الحال تاتي مؤكدة لعاملها ، كقولك زيد ابوك عطوفا ، وليس كذلك التمييز . (واذا قلت) : ان التمييز قد ياتي موكداً لعامله ، كما في قوله تعالى (ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا) (فالجواب) لم يكن (شهراً) مؤكداً لمضمون الجملة ، كما هو شأن الحال ، وانما هو مفسر للعدد ، وهو اثنى عشر .

مبحث حروف الجر

حروف الجر من الحروف المختصة بالدخـــول على الاسمـاء ، وهي عشرون حرفاً : وقال النحاة ان كـل حرف لازم شيئا من الاسم ، او الفعل ، ولم ينزل منه منزلة الجزء اثّر فيه غالبا ، فحروف الجر تؤثر في الاسم ، الجر ، لا الرفع ، لاستئثار العمدة به . ولا النصب لايهامه اهمال الحروف ، ولحروف الجر توابع تعمل عملها ، وهي ستة ، كما ان حروف الجر على ثلاثة انواع :

١ ـ ما يصلح ان يكون فعلا . ناصبا ، وحرفا جاراً .

٢ ـ وما يستغرب به الجر .

٣ ـ وما يطرد فيه الجر . وهو على نحوين ، ما يختص بجر الاسم الظاهر فقط ، وما يجر الظاهر والمضمر معاً .

اذا فمباحث الحروف هي : ـ

أ ـ ملحقاتها . ب ـ ما يصلح منها ان يكون فعـلا ، وان يكون حرفا . ج ـ ما يستغرب به الجر . د ـ ما يجر الاسم الظاهر فقط . هـ ـ ما يجر الظاهر والمضمر معاً .

(اما الملحقات فستة) : لولا ، هاء التنبيه ، همزة الاستفهام ، ايمن ، لات ، بَلَهَ .

١ ـ (اولا) : وتكون جارة ، وغير جارة ، فتكون حرف جر اذا دخلت على ضمائر النصب . المتصلة الثلاثة ، وهي ياء المتكلم ، وكاف الخطاب ، وهاء الغيبة ، كما ذهب اليه سيبويه ، نحو لولاى ، لولاك لولاه ، وتكون غير جارة اذا دخلت على الاسم الظاهر ، نحو لولا علي لهلك عمر ، او على المؤول بالظاهر ، نحو (لولا أن يكون الناس امة واحدة) ، او على الضمير المنفصل نحو (لولا انتم لكنا مؤمنين) فهي في هذه الثلاثة حرف امتناع ومدخولها مرفوع ، اما بها ، او بالابتداء .

٢ ـ (هاء التنبيه) : اذا دخلت على لفظ الجلالة عند حذف حرف الجر منه ، حيث تقول مكان بالله عليك ، ها الله عليك ، بقطع الهمزه ووصلها مع اثبات الفها وحذفها ، فهي عوض عن حرف القسم المحذوف وهو الباء ، فلفظ الجلالة مجرور امّا بها ، او بالحرف المحذوف ، واذا دخلت على غير لفظ الجلاله ، لا تكون جاره ، نحو هذا ، وهولاء ، وها أنتم ، ويأيها الرجل .

٣ ـ (همزة الاستفهام) : في مقام القسم على رأي الأخفش ، فانك لو قلت : مكان بالله عليك ، أللهِ عليك ، كان لفظ الجلالة مجروراً ، أما بالهمزة ، أوبحرف الجر المحذوف .

٤ ـ (أيمنُ) : في القسم ، فهي حرف جر على رأي الزجاج ، وعند غيره انها اسم وضع للقسم ، والفها الف وصل عندهم ، ولم يجيء في الأسماء الف وصل مفتوحة غيرها ، وقالوا انها مرفوعة بالابتداء ، وخبرها محذوف تقديره ايمن الله قسمي ، وهي خبر لمحذوف أي قسمي أيمن الله ، وهي مفرد وليست جمعاً ، كأفلس ، وأعين . وتختص بالدخول على لفظ الجلالة .

٥ ـ (لات) : في الزمان ، فهي حرف جر على رأي الفراء ، نحو

ولات حين مناص ، وقول الشاعر : طلبوا صلحنا ولاتَ اوانِ ، (وقيل) انها لاتعمل ، وما بعدها اما مرفوع بالابتداء محذوف الخبر ، أو منصوب بفعل محذوف تقديره ولا أرى حينَ مناص . (وقيل) انها تعمل عمل ان المشبهة بالفعل ، (وقيل) عمل ليس ، وعلى كلا التقديرين فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين ، والغالب كون المحذوف هو المرفوع .

قال الجمهور هي كلمتان (لا) النافيـــة ، وتاء التأنيث اللفظي ، كالتأنيث في ثمة ، وريّة ، وحرّكت لالتقاء الساكنين ، (وقيل) هي كلمة واحدة ، وهي فعل ماض ، لات ، يليت بمعنى نقص ، قال في القاموس لاتَ ، وآلاتَ ، وآلَتَ ، بمعنى حبسه عن وجهه وصرفه عنه ، كقوله تعالى : (وما التناهم من عملهم) ، ولا يلتكم من أعمالكم ، ثم استعملت للنفي .

٦ ـ (بَلهَ) : بمعنى مِن ، فتكون اسم فعل بمعنى دع ، ومصدراً بمعنى الترك ، واسماً مرادفاً لكيف ، ومدخولها على الأول منصوب ، وعلى الثاني مجرور ، وعلى الثالث مرفوع ، وقرىء بالثلاث قول الشاعر :

تذر الجماجمُ ضاحياً هاماتها بَلهَ الاكفِّ كأنها لم تخلق

أي دع الأكفَّ ، أو كترك الاكفِّ ، أو فكيفَ الاكفُّ ، وفتحها على الجر فتح اعراب ، وعلى الرفع والنصب فتح بناء ، هذا في المفرد . وأما إذا قيل بله الزيدين ، أو المسلمين ، احتملت المصدر ، أو اسم الفعل ، دون مرادفة كيف . كما انها قد تأتي مجرورة بمن ، فتكون أداة استثناء بمعنى غير ، كما في الحديث (اعددت لعبادي الصالحين ذخراً مِن بَلهِ ما أطلعتُم عليه) ، أي من غير ما أطلعتم عليه ، وهذا معنىً رابع لها .

أما مايصلح أن يكون فعلا وان يكون حرفاً :

فهو ثلاثة : خلا ، عدا ، حاشا ، فانها تكون أفعالا جامدة فتنصب ما بعدها على المفعولية ، وتكون حروف جـــر فتجرّ مابعدها ، نحو قام القوم خلا زيداً ، وخلا زيدٍ ، وعدا عمروا ، وعدا عمروٍ ، وحاشا بكراً وحاشا بكرٍ .

لكن خلا وعدا اذا اتصلت بهـــا (ما) المصدرية ، تعيّنا للفعلية ، ويكون مابعدهما منصوباً فقط . لاختصاص ما المصدرية بالدخول على الأفعال قام القوم ماخلا زيداً ، وما عدا عمروا ، بالنصب فقط . وأما (حاشا) فلا تدخل عليها ما المصدرية ، فهي دائماً صالحة للفعلية ، فتنصب مابعدها وللحرفية فتجر مابعدها .

واما ما يستغرب به الجر : —

فهو ثلاثة وهي : كي ، ولعل ، ومتى ، وقلّ من يذكرها في حروف الجر .

(أما كي) : فتجر في ثلاث موارد :

١ ـ تجر ما الاستفهامية التي يستفهم بها عن علة الشيء ، فاذا دخلت عليها كي حذفت الفها ، نحو كيمه ، كما تقول لِمَهْ ، وبِمَهْ .

٢ ـ تجر أنْ المصدرية وصلتها ، كقوله :

أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تَغُرّ وتَخدَعا

٣ ـ تجر ما المصدرية مع صلتها كقول النابغة :

اذا أنت لم تنفع فضر فانّما يراد الفتى كيما يضر وينفع

فان كي حرف جر ، وما مصدرية مسبوكة مـــع مابعدها بمصدر مجرور بكي ، هذا على رواية رفع يضر ، وينفع ، وأما على رواية نصبهما

فإن كى تكون مصدرية ناصبة ، وما زائدة ، ويضر ، وينفعا ، منصوبان بكي . فكي تأتي ناصبة ، وتأتي جارة ، والجر بها مستغرب ، ومخصوص بموارد خاصة .

(وأما لعل) : فهي حرف ترجى من الحروف المشبهة بالفعل ، ناصبة للإسم ، عند عامة العرب ، ولكن عُقَيل يجرون بها الاسم ، كقول شاعرهم : لعل الله فضلكم علينا ، وقول الآخر : لعل أبي المغوار منك قريب ، فلعل عندهم حرف جر بمنزلة الزائدة ، والله مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة . منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجر ، ومثله أبي المغوار .

(وأما متى) : فهي اسم مبنى بدليل دخول حرف الجر عليها ، ولشبهها بالحرف ، في تضمنها معنى الاستفهام ، أو الشرط . نحو الى متى ومتى هذا الوعد ، ومتى اضع العمامة تعرفوني ، ولكن (هذيل) يجرون بها الاسم الواقع بعدها ، فهي عندهم بمعنى الوسط ، وتكون معربة ، وتأتي عندهم حرف جر ، فيقولون جعلها متى كمّه ، أي وسط كمه ، وأخرجها متى كمه ، أي من كمه ، قال شاعرهم :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لججٍ خضر لهن نئيج

أي من للجج .

ما يجر الاسم الظاهر فقط : —

عرفنا مما تقدم ان ما يطّرد فيه الجر أربعة عشر حرفاً ، وهي على قسمين ، ما يجر الاسم الظاهر فقط وهو سبعة ، وما يجرهما وهو سبعة أيضاً ، أما السبعة التي تجر الظاهر فقط فهي : منذ ، مذ ، رب ، الكاف ، حتى الواو ، التاء ، وهذه عدا الثلاثة المتقدمة التي يستغرب بها الجر وهي : كى ،

ولعل ، ومتى ، فانها تجر الظاهر أيضاً مثل هذه السبعة .

أما منذ ومذ : —

فيقع الكلام (أولا) في انهما اسمان ، أو حرفان ، (وثانيا) في انهما أداة رفع ، أو جر ، فتقول ان لمنذ ومذ ثلاث حالات :

١ ـ أن تليهما جملة فعلية ، أو اسمية .

٢ ـ أن يليهما اسم مرفوع .

٣ ـ أن يليهما اسم مجرور .

(أما الحالة الاولى) : وهي ان يليهما أما جملة فعلية ، كقول الشاعر : ما زال مذ عقدت يداه ازاره . أو اسمية كقول الآخر : وما زلت ابغى المال مذ انا يافع ، فالمشهور بينهم انهما حينئذ ظرفان مضافان ، اما الى الجملة ، أو إلى لفظ مقدر هو مضاف إلى الجملة ، كزمن ، أي مذ زمن عقدت يداه أزاره ، ومذ زمن أنا يافع ، أي زمن عقد يديه أزاره ، وزمن يفاعه ، وهما فى هذه الصورة اسمان لا حرفان .

(وأما الحالة الثانية) : وهي ما اذا وليهما اسم مرفوع ، نحو ما لقيته منذ يومان ، فهما عند المبرد وتابعيه مبتدآن ، وما بعدهما خبر لهما ، وعند ابن مالك وتابعيه هما ظرفان ، مضافان لجملة ، حذف فعلها وبقى فاعلها ، تقديره ما رأيته مذ كان يومان ، وهما في هذه الصورة أيضاً اسمان لا حرفان .

(وأما الحالة الثالثة) : وهي العمدة في المقام ، وهي أن يليهما اسم مجرور بالاضافة كما يجر في قولك وقت الجمعة ، وزمن يوم الجمعة ، والصحيح انهما في هذ الصورة ، وما بعدهما مجرور بهما . فإن كان المجرور

بهما (ماضياً) كانا لابتداء الغاية ، أي بمعنى من ، نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وإن كان المجرور بهما (حاضراً) كانا ظرفاً ، أي بمعنى في ، نحو ما رأيته منذ اليوم .

وإن كان المجرور بهما (ظرفاً معدوداً) نحو ما رأيته منـذ ثلاثة أيام ، كانا بمعنى مِن ، وإلى ، أي بمعنى ابتداء الغاية وانتهائها أي ما رأيته من اليوم الاول ، الى اليوم الثالث .

اختصاص منذ ومذ في الوقت : ـ

فتقول ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أو منذ أمس ، أو منذ اليوم ، أو منذ ثلاث ، أو منذ زمن طويل . فلو دخـلا على غير الوقت لزم تقديره بالوقت ، نحو ما رأيته منذ أن الله خلقه ، أي منذ زمن خلقته .

ويشترط في مدخولها : ـ

(أولا) : أن يكون وقتاً كما عرفت .

(ثانياً) : أن يكون معيناً لآ مبهما ، فلا تقول منذ يوم ما .

(وثالثاً) : كونه ماضياً ، أو حاضراً ، أو معدوداً ، لا مستقبلا فلا تقول لا أراه منذ غد .

ويفترقان : ــ بأن منذ يرجح فيها جرّ الماضي على رفعه ، ومذ يرجح فيها رفعه على جر ، فتقول ما رأيته منـذ يومين ، ومذ يومان ، ويجوز العكس .

أما رب : ــ

فهي حرف جر ، لا اسم ، والاكثر في معناها التقليل ، وقـد تأتي

للتكثير ، ويبتني المراد منها بالقرنية ، فان كانت في مقام الافتخار ، كانت للتكثير كقوله : ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبي شمالات ، إذ لا يناسبه التقليل ، وإن كان في مقام المدح ، كانت للتقليل كقوله في مدح النبي (ص) .

(وأبيض يستسقى الغمام بوجهه) إذ لا يناسبه هنا التكثير

وتختص (رب) بالدخول على النكرة ، فلا تقول رُبَّ الرجل .

وأما دخولها على الضمير وهو معرفة في قوله :

وآهٍ رأيتُ وشيكا صدعَ أعظمِه وُربّهُ عَطِبا انقذت من عطبه

فهو مختص بالضرورة ، أو ان الضمير هنا لم يبق على اصالته من التعريف ، بل صار نكرة ، إذ لو حلّ محله اسم ظاهر لكان نكرة ، ولان مرجعه نكرة وهو عطبا .

وتخالف (رب) بقية حروف الجر في اربعة موارد : ـ

١ ـ اختصاصها بالدخول على النكرات ، دون بقية الحروف ، لان النكرة تدل على الكثير ، على سبيل البدلية ، فرب ، تكون لتقليل ذلك الكثير ، وأما المعرفة فلا تكثير فيها .

٢ ـ إن مجرورها يجب وصفه ، إن كان ظاهراً ، فتقول رب رجل كريم لقيته ، ليكون وصفه عوضاً لها عن المتعلق .

٣ ـ انها لا تحتاج إلى متعلق ، مع انها تدل على معنىً ، بخلاف بقية الحروف ، وذلك لأنها عوضت عن المتعلق ، بوجوب وصف مجرورها .

٤ ـ إنها لا تقع إلا في أول الكلام ، وبقية الحروف تقع في اثنائه ، لان الغرض من حروف الجر هو تعدية الفعل الى الاسم ، فتكون الحروف واقعة بينهما ، كمررت بزيد .

اما (رب) : فانها لما كانت للتقليل ، وتقليل الشيء بمنزلة نفيه ،

والنفي له الصدارة ، فكانت لها الصدارة في الكلام . وإذا اضيفت (رب) الى الضمير ، فيلزم فى ضميرها الافراد ، والتذكير ، والتمييز بمميز بعده ، فتقول ربّه رجلا ، وربه امرأة ، وربه رجلين ، وربه رجالا لقيتهم ، ولا تقول ربها ، وربهما ، وربهم ، وذلك لوروده من العرب ، كذلك ، كقوله :

ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائما فاجابوا

فان القياس فيه ان يقول ربها ، أو ربهم .

أما الكاف : ـ

فهي من المختصات بالدخول على الاسم الظاهر ، ويجوز دخولها على الضمير بقلّة ، وشذوذ وفي الضرورة ، كقوله :

نحىّ الذنابات شمالاً كبثّا وأمّ اوعال كها او اقربا

وكقول الحسن البصري : انا كلَك وأنت كَيْ ، وهو شاذ جداً ، وكقوله :

واذا الحرب شمّرت لم تكن كَيْ حين تدعو الكماة فيها نزال

يريد لم تكن مثلي ، وكقوله :

لاتلمني فانني كلك فيها اننا في الملام مشتركان

وكقول مؤدب المأمون :

شكوتم الينا مجانينكم ونشكو اليكم مجانيننا

فلولا المعافات كنا كهم ولولا البلاء لكانوا كنا

(فالكاف) : تأتي جارة ، وغير جارة ، وغير الجارة تأتي اسماً ، نحو ماودعك ربك ، وحرفاً نحو ذلك ، وتلك ، وايّاك ، ورويدك .

وأما الجارة فتأتي اسمية ، وحرفية .

اما (الاسمية) : فهي ماتكون مرادفة لمثل ، فتجيء في محل الرفع على الفاعلية ، مثل يعجبنا كزيد ، والابتداء مثل في الدار كزيد ، والنصب على المفعولية ، مثل رأيت كزيد ، والجر بالاضافة ، مثل دار كزيد تعجبنا ، والجر بالحرف اما بعن ، كقوله :

يضحكن عن كالبرد المُنَهِمّ تحت عرانين انوف شُمِمّ

أو بعلى كقوله :

أبيت على مّي كثيبا وبعلُها على كالنقا من عالج يتبّطحُ

(أما الحرفية) فتأتي في موردين :

١ ـ اذا كانت هي ومحفوظها صلة ، كقوله : فهو الذي كالغيث والليث معاً ،

٢ ـ اذا كانت زائدة ، كقوله تعالى ليس كمثله شيء .

(ومعانيها) خمسة :

١ ـ (التشبيه) : وهو الأصل فيها ، نحو زيد كالأسد .

٢ ـ (التعليل) : إذا اتصلت بما الكافة ، والزائدة ، نحو قوله تعالى (واذكروا الله كما هداكم وكما أرسلنا الى فرعون رسولا) .

٣ ـ (الزائدة) : للتوكيد ، كقوله تعالى (ليس كمثله شيء) اذ لو لم تكن زائدة ، لكان المعنى ليس مثل مثله شيء .

٤ ـ (الاستعلاء) : أي بمعنى (على) كقولهم ، كن كما أنت عليه ، أي على ما أنت عليه .

٥ ـ (المبادرة) : أي بمعنى (عند) كقولهم أصل كما يدخل الوقت أي عندما يدخل ، ذكره السيرافي وهو غريب .

أما حتى : ـ

فهي أيضاً من المختصات بالاسم الظاهـــر ، ولم يسمع دخولها على الضمير إلا في قوله :

فلا والله لا يلقى اناس فتىً حتاك يابن ابي زيادة

ويحتمل أن يكون هذا البيت مصنوعاً ، لعدم فهم المراد منه .

وحتى مثل (الى) (واللام) تأتي لانتهاء الغاية ، في مقابل (من) التي هي لابتداء الغاية .

إلا انّ حتى وإلى أكثر استعمالا ، في انتهاء الغاية من اللام ، كما ان إلى أمكن فيه من حتى . فان حتى لايكون مجرورها إلا الآخر ، أوالمتصل بالآخر ، نحو حتى مطلع الفجر ، وأكلت السمكة حتى رأسها ، وتقول سهرت الليـــل حتى آخره ، ولا تقـول حتـى نصفه ، بخـــلاف إلى ، فتقول إلى نصفه ، وإلى آخره . أما اللام فمجيئها للغاية قليل ، نحو كل يجري لأجل مسمى ، وسقناه لبلد ميّت .

تحقيق لطيف : ـ

عرفت ان حتى ، مثـــل إلى . تأتي لانتهاء الغاية ، في مقابل من ، التي هي لابتداء الغاية . فهل (ان الغاية فيهما داخلة في المغيا أم لا) .

فنقول : ان الكلام ان قامت فيه قرينة تدل على دخول الغايـة في المغيا أو على عدم دخوله فيها ، كان العمل على القرينة . فالقرينة الدالة على الدخول ، نحو قرأت القرآن من أوله حتى آخره ، أو إلى آخره . وكقوله في قصة المتلمس :

القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعـــله القاها

والقرينة الدالة على عدم الدخول ، نحو أتموا الصيام إلى الليل ، فان الليل غير داخل فيما يصام بقرينة خارجية .

وان لم تقم قرينة : على دخول الغاية في المغيا ، ولا على عدم دخولها فيه ، فهل الأصل هو الدخول ، أو عدمه .

ان للعلماء في هذه المسألة ، أقوال أربعة :

(الأول) : هو الدخول مطلقاً .

(الثاني) هو عدم الدخول مطلقاً .

(الثالث) : هو التفصيل بين ماإذا كانت الغاية والمغيا ، من جنس واحد ، فالغاية داخلة ، أو من جنسين فغير داخلة . وذلك كما تقول صمت النهار من أوله حتى آخره ، أو حتى أول الليل ، ومثله والزاد حتى نعله القاها .

(الرابع) : بين المغيا بالى ، فالغاية غير داخلة ، أو بحتى ، فالغاية داخلة . والظاهر ان هذا الأخير انما يأتي في حتى العاطفة ، مثل مات الناس حتى الأنبياء ، والابتدائية مثل فواعجبا حتى كليب تسبني ، فان الغاية فيهما داخلة في المغيا بالاتفاق .

(أما حتى الجارة) : وهي التي تكون بمعنى إلى ، مثل حتى مطلع الفجر فمختلف فيها وحتى الجارة تأتي بمعنى إلى كما عرفت ، وبمعنى كي ، نحو قوله تعالى : (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم) . واسلم حتى تدخل الجنة . فان الفعل بعدها يؤول بمصدر يكون مجروراً بها .

أما للواو : —

فتجر في القسم ولا يكون مجرورها ضميراً ، بل يجر بمها مطلق

الاسم الظاهر ، كقوله تعالى (والفجر وليالٍ عشر) .

(واما التـاء) : فهي للقسم في مقام التعجب ، ولا يكون مجـرورها ضميراً ، وتختص بجر لفظ الجلالة أو لفظ رب ، مضافاً إلى الكعبة ، أو إلى ياء المتكلم ، كقوله تعالى : (تالله لأكيدن أصنامكم) وترب الكعبة ، وترّبي لأفعلن .

وأما مايجر الظاهر والمضمر معاً :ـ

فهو سبعة حروف : من ، إلى ، اللام ، في ، الباء ، على ، عن .

(معاني من) : وهي ستة عشر ، والعمدة منها الخمسة الأولى ، وهي :

١ ـ (التبعيضية) : وهي مايصح ان يخلفها لفظ بعض ، كقوله تعالى (حتى تنفقوا ممّا تحبون) أي بعض ماتحبون .

٢ ـ (لبيان الجنس) : وهي مايصح أن يخلفها اسم موصول ، كقوله تعالى : (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) . أي الذي هو أوثان ، أي من جنس الأوثان ، ومثل خاتم من فضة ، وباب من ساج . وأكثر ما تأتي هذه بعد ما ، ومهما ، لتوغلها في الابهام ، كقوله تعالى (مايفتح الله من رحمة) (ومهما تأتنا من آية) .

٣ ـ (لابتـداء الغاية المكانيه) : وهـذا المعنى هو الغالب فيهـا ، كقوله تعالى (من المسجد الحرام) وهذا يعم الغاية في الاحداث ، نحو عجبت من فعلك ، والغاية في الاشخاص ، نحو انه من سليمان .

٤ ـ (لابتداء الغاية الزمانيـه) : كقوله تعالى (لمسجد اسس على التقوى من اول يوم) ، (واذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) .

٥ ـ (الزائـدة) : التي هي للتنصص على العموم ، نحو ماجائني من رجل ، وهي ما يحتمل في مدخولها قبل دخولها عليه نفى الوحـدة ،

ونفى الجنس ، فيجوز ان تقول فيه ما جائنى رجل بل امرأه ، وبل رجلان ، فاذا قلت ما جائنى من رجل ، تعين ارادة الجنس ، فتقول بعدها بل امراة ولا تقول بل رجلان .

٦ - (الزائدة) : التي هي لتوكيد العموم ، نحو ما جائنى من احد وما في الدارمن ديار ، فان احدا وديارا لا يحتمل فيهما ارادة الوحدة حتى قبل دخول من ، بل هما للعموم ، فاذا دخلت من ، اكدت العموم .

٧ - (للتعليل) : كقوله تعالى (من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل) وكقول الشاعر : يغضى حياء ويغضى من مهابته ، اى لمهابته .

٨ - (بمعنى بدل) : كقوله تعالى (ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة) اى بدل الاخرة .

٩ - (بمعنى في) : كقوله تعالى (اروني ما ذا خلقوا من الارض) اى في الأرض ، (واذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) اي فى يوم الجمعة.

١٠ - (بمعنى عن) : كقوله تعالى (قد كنا في غفله من هذا) ، (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله) .

١١ - (بمعنى الباء) : كقوله تعالى (ينظرون اليك من طرف خفى) اي بطرف .

١٢ - (بمعنى على) : كقوله تعالى (ونصرناه من القوم الذين كذبوا) اي عليهم .

١٣ - (بمعنى عند) : كقوله تعالى (لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله) ، اي عند الله .

١٤ - (بمعنى ربما) : كقوله :

انّا لمّا نضرب الكبش ضربة على راسه نلقى اللسان من الفم

اي لربّما ضربنا .

١٥ - (للفصل) : وهي التى تقع بين شيئين متضادين ، كقوله تعالى (والله يعلم المفسد من المصلح) ، (وحتى يميز الخبيث من الطيب) ويقال انها تاتي بمعنى (الغاية) اى الانتهاء ، كقولك رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية لرؤيتك .

معاني إلى :-

وهي ثمانية :

١ - (لانتهاء الغاية المكانية) : نحو إلى المسجد الاقصى ، ويلحق بها الغاية في الاحداث ، نحو اصغيت الى قولك ، والغاية الشخصية ، مثل الى هرقل ملك الروم ، والغاية الزمانية نحو الى يوم القيامة .

٢ - (المصاحبة) : كما إذا ضممت شيئاً إلى آخر ، نحو من انصارى الى الله ، والذودُ إلى الذودِ ابل .

٣ - (التبيين) : وهي التي تبيّن فاعلية مجرورها ، وانه هو فاعل الفعل وهي التي تقع بعد ما يفيد حباً أو بغضاً ، أو ما يراد فهماً ، نحو زيد أحب إلي من عمرو ، وأبغض إلي من بكر ، والطعام أشهى إلي ، وارضى إلي من غيره . فان الضمير المجرور هو فاعل الحب ، والبغض ، والشهاية والرضا ، بخلاف مثل زيد أقرب إلي ، وأدنى إلي من عمرو .

٤ - (بمعنى اللام) : كقوله تعالى (والامر إليك) أي لك .

٥ - (بمعنى في) : أي للظرفية ، كقوله تعالى (ليجمعنكم الى يوم القيامة) وقوله :

فلا تتركني بالوعيد كأنني الى الناس مطليٌّ به القار اجرب

٦ - (بمعنى من) : الابتدائية كقوله عن ناقته :

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أُيسقى فلا يُروى إلي ابن احمر

أي فلا يروى مني ، يريد انها سمئت من ركوبه ، فهو كأنه ضمآن الى الركوب ، يُسقى فلا يُروى منه .

وبهذا يتأيد قول من يذهب إلى أن إلى في قوله تعالى : (وايديكم إلى المرافق) بمعنى من المرافق ، وفيه يأتي الكلام السابق في حتى ، وهو ان الغاية داخلة في المغيا ، أو غير داخلة . فانهـا إذا كانت بمعنى من تكون لابتداء الغاية ، لا لانتهائها ، وابتداء الغاية داخل في المغيّا قطعاً . .

٧ ـ (بمعنى عند) : كقوله :

ام لا سبيل الى الشباب وذكرُهُ اشهي إليّ من الرحيق السلسل

أي عندي .

ويمكن أن تكون هـذه هي التبيينية المتقدمة ، وليس قسما آخر مقابلا لها .

٨ ـ (المؤكدة للتعدية) : وهي الزائدة اثبتها الفراء كقوله تعالى : (واجعل افئدة من الناس تهوى اليهم) بفتح الواو بتضمين ، معنى تميل فتهوى متعد بنفسه ، وجيء بالى الزائدة لتوكيد التعدية .

معاني اللام : ـ

وللام ثلاث حالات : عاملة الجر ، وعاملة الجزم ، وغير عاملة .

أما (غير العاملة) فهي :

١ ـ لام الابتداء ، نحو إنني ليحزنني أن تذهبوا به .

٢ ـ لام الجواب ، نحو : لولا علي لهلك عمر .

٣ ـ اللام الزائدة كقوله :

ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وأما (عاملة الجزم) : فهي لام الامر ، نحو لتضرب زيدا ، وهي

مكسورة إلا مع نون التوكيد فتفتح ، نحو لتقومنّ أو لأضربنّ عنقك . وتجزم هذه اللام إذا وقعت بعـد الواو والفاء ، نحو وليفعل ما آمره ، ولتكن منكم امة ، فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي (واما عاملة الجر) : -

فانها إن دخلت على الاسم الظاهر كانت مكسورة ، نحو لزيدٍ ولعمرو ، إلا فى المستغاث مع ياء الندبة ، نحو يا لله يا للمسلمين فتفتح ، ولكن مع هذين الشرطين كونها في المستغاث ، وكونها مـع يا الندبة فلو كانت في المستغاث له كسرت ، تقول يا لزيد وللمسلمين ، إذا كنت تستغيث لهم لا بهم ، ولوكانت بدون يا الندبة كسرت أيضاً ، وان كانت في المستغاث نحو يالله وللمسلمين ، بكسر اللام في المسلمين ، لانهـا بدون يا ، نعم اذا قلت يالله ويالَلمسلمين ، كانت مفتوحة ايضاً . هذا اذا دخلت اللام على الاسم الظاهر .

واما اذا دخلت على الضمير ، فانها تفتح مع ضمير الغيبه والخطاب ، وتكسر مع ياء المتكلم ، تقول هذا لكَ ولَه ولَنا ، وهذا لِي .

(اما معانيها) : فاثنـان وعشرون ، والعمـدة منها الستة الاولى ، وهي : -

١ - (الملك) : نحو له ما في السموات ، والدار لزيد .

٢ - (شبه الملك) : وتسمى لام الاختصاص ، نحو الباب للدار ، والحصير للمسجد ، والجنّة للمتقين .

٣ - (التعدية) : نحو فهب لي من لدنك وليا ، وقلت له افعل كذا ، وهذا المعنى غير واضح فيها .

٤ - (التعليل) : (نحو لتحكم بين النـاس بالحق) ، (ولأيلاف قريش إيلافهم) .

٥ - (الزيادة) : نحو (ان كنتم للرؤيا تعبرون) ، (وللذين هم

لربهم يرهبون) .

٦ ـ (لانتهاء الغاية) : بمعنى الى ، نحو (كل يجرى لاجل مسمى) اى الى اجل ، (وسقناه لبلد ميت) اى الى بلدٍ .

٧ ـ (التملك) : نحو وهبت لزيد دينارا ، ويمكن في هـذا ان يكون من القسم الخامس .

٨ ـ (شبه التملك) : نحو (جعل لكم من انفسكم ازواجا) اقول وهذا مماثل للقسم الثاني .

٩ ـ (النسب) : نحو لزيد اب ، ولعمرو عمّ ، فانها لمجرد بيان النسب فيهما .

١٠ ـ (القسم مع التعجب) : نحو لله انت ، وتختص باسم الجلالة .

١١ ـ (التعجب المجرد عن القسم) : نحو ياللماء والعشب في التعجب من كثرته ، ويستعمل في النداء ، كقوله فيالك من ليل كان نجومه ، وفي غير النداء نحو لله دره فارسا ، ولله انت .

١٢ ـ (الصيرورة) : وهى لام العاقبة . والمآل ، نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا .

١٣ ـ (التبليغ) : وهي الجارة لاسم السامع لقولٍ ، او ما فى معناه ، نحو قلت له افعل ، وفسّرت له ، واذنت له . فان الضمير المجرور بها يرجع الى السامع الذي سمع منك القول ، او التفسير ، او الاذن .

١٤ ـ (التبيين) : وهي مثل الى التبيينيه ، اى دالة على فاعليـة مجرورها ، نحو هو احب لي ، وابغض لي .

١٥ ـ (بمعنى على) : للاستعلاء الحقيقي ، نحو (يخرون للاذقان) . وخرّ صريعا لليدين وللفم . والاستعلاء المجازى ، نحو وان اسأتم فلها .

١٦ ـ (بمعنى بعد) : نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس ، وصم للرؤية

وافطر للرؤية ، اى بعدها .

١٧ - (بمعنى عند) : نحو كتبته لخمس خلون من الشهر ، وكقراءة الجحدرى : (بل كذّبوا بالحق لما جائهم) .

١٨ - (بمعنى في) : نحو (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) . (ويا ليتنى قدمت لحياتى) ، اى في يوم القيامة وفي حياتي .

١٩ - (بمعنى من) : كقوله :

لنا الفضل فى الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل. اى منكم

٢٠ - (بمعنى عن) : نحو (وقالت اخراهم لاولاهم) . اى عن اولاهم ، وقيل هي للتعليل او التبليغ .

وكقوله :

كضرائر الحسناء قُلّن لوجهها حسدا وبغضا انه لدميم

اي عن وجهها .

٢١ - (بمعنى الى) : كقوله تعالى (بان ربك اوحى لها) اي اليها .

٢٢ - (بمعنى مع) : كقول متمم :

فلما تفرقنا كانّي ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلةً معا

اي مع طول اجتماع .

معاني في : -

اما في ، فهي حرف جر ، ومعانيها عشرة ، والعمدة منها الظرفية ، والسببية ، وهي كما يلي :

١ - (الظرفية) : وهي اما (حقيقية) مكانية ، نحو زيد في المسجد ، او زمانيه ، نحو في اربعة ايام ، واجتمعا فى قوله تعالى :

(آلم غلبت الروم في ادنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين) . واما (مجازية) كقوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة) . ونحو نظرت في العلم .

٢ - (السببيه) : بمعنى اللام ، وهي التعليلية ، نحو (ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والاخرة لمسكّم فيما افضتم فيه) ، وفي الحديث (ان امراة دخلت النار في هرة حبستها فلم تدعها تاكل من خشاش الأرض) اي لسبب ما افضتم ، ولسبب هرة .

٣ - (المصاحبة) : اى بمعنى مع ، نحو (ادخلوا في امم قد خلت من قبلكم) وفخرج على قومه في زينته ، اي مع زينته .

٤ - (الاستعلاء) : اى مرادفة على ، نحو (لاُصلبنّكم في جذوع النخل) . اى على جذوع النخل ، وكقول عنترة : بطل كانّ ثيابه في سرحة ، اي على سرحة ، والسرحة شجرة عظيمة .

٥ - (المقايسة) : وهي الواقعة بين مفضول سابق ، وفاضل لاحق ، كقوله تعالي (فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل) وكقولك ماعلم زيد في جنب علمك الا قطرة من بحر .

٦ - (بمعنى الى) : كقوله تعالى : (فردّوا ايديهم في افواههم) اي الى افواههم .

٧ - (بمعنى من التبعيضيه) : كقول امرء القيس :

الا عِم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان في العُصُر الخالي

وهل يعمن من كان احدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال

والشاهد في البيت الثاني ، وهو يحتمل وجوها (احدها) : ان يكون احوال جمعا لحول ، لا لحال ، وان تكون في بمعنى من التبعيضيه ، فيكون المعنى ثلاثين شهرا ، هي بعض من ثلاثة احوال .

٨ ـ (بمعنى الباء) : اي للالصاق ، كقوله :

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى

اي بطعن الاباهر ، لان بصر ، يتعدى بالباء ، تقول بصير بالامور .

٩ ـ (للتعويض) . وهي (في) الزائدة ، التي تكون عوضا عن (في) المحذوفة ، في الكلام ، نحو ضربت فيمن رغبت ، اى ضربت من رغبت فيه ، وذلك قياسا على زيادة الباء ، عوضا عن مثلها ، في انظر بمن تثق ، اي انظر من تثق به ، ولكن المقيس والمقيس عليه ، من الشواذ .

١٠ ـ (التوكيد) : وهي الزائدة لغير عوض ، وتجوز في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

انا ابو سعد اذا الليل رجى يخال في سوادِه يرتدجا

اي جلدا اسود ، والمراد يخال سواده ، ومثله قوله تعالى (اركبوا فيها) اي اركبوها .

معاني الباء : ـ

وهي تاتي لخمسة عشر معنى ، وقيل انها لمعنى واحد ، وهو الالصاق لان كل معانيها تجتمع معه ، والصحيح انها احد المعاني ، لانه ينفرد بمثال لا يجتمع فيه معه غيره ، ومعانيها كما يلي : ـ

١ ـ (الالصاق) : وهو الاصل فيها ، وهو (حقيقي) كامسكت بزيد ، فانك لو قلت امسكت زيدا ، احتمل امرين الامساك الحقيقي ، ومنعه من التصرف ، فاذا قلت امسكت به تعين الحقيقي . (ومجازي) نحو مررت بزيد ، اي الصقت مروري بمكان يقرب منه .

٢ ـ (البدل) : كقوله (ص) (ما يسرني بها حمر النعم) اي

بدلها ، وكقوله :

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنّوا الاغاره فرسانا وركبانا

اي بدلهم .

٣ ـ (الظرفيـة) : بمعنى فى ، نحو قولـه تعالى (وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليـل) ، (ونجيناهم بسحر) ، (ولقـد نصركم الله ببدر) اي فى الليل ، وفي سحر ، وفي بدر .

٤ ـ (السببية) : نحو (فكلّا اخذنا بذنبـه) ، (فبظلم من الذين هادوا) ، ومنه ، لقيت بزيد الاسد ، اى بسببه .

٥ ـ (الاستعانة) : وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو كتبت بالقلم ، وذبحت بالسكين ، ومنه باء البسمله .

٦ ـ (التعدية) : وهي المعاقبـة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا ، واكثر ما تعدى الفعل القاصر ، نحو ذهبت بزيد اي اذهبته ، وذهب الله بسمعهم ، فهي والهمزه متعاقبتان ، فلا يجتمعان فلا تقول اذهبت بزيد ، واما قوله تعالى تنبت بالدهن ، فيخرج على زيادة الباء .

٧ ـ (التعويض) : وتسمى باء المقابله ، لانها الداخلة على الاعواض نحو بعته بالف ، وهذا بذاك ، وكافأته باحسانه ، ومنه قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) .

وذهب المعتزلة الى ان الباء في الآية للسببيه ، لا للتعويض ، مثل الباء في الحديث ، لن يدخل احدكم الجنـة بعمله ، حيث قال الجميع انها في الحديث للسببيه . قلت فرق بين الاية والحديث ، اذ لا معاوضة في الحديث بل نفي الدخول للجنـة ، وسببه العمل السيىء ، واما الآية فالمذكور فيها الامر بالدخول ، والمعاوضه فيها محتملة .

٨ ـ (المصاحبة) : بمعنى مع ، نحو بعتك الدار باثاثها ، واهبط

بسلام منا .

٩ ـ (بمعنى من التبعيضية) : نحو (عينا يشرب بها عباد الله) . وشربن بماء البحر ، وشرب النزيف ببرد ماء الحشرج .

١٠ ـ (المجاوزة) : بمعنى عن ، قيل وتختص بالسؤال كقوله تعالى : (سأل سائل بعذاب واقع) واسأل به خبيرا ، بدليل قوله تعالى (يسألون عن انبائكم) وقيل لا تختص ، لقوله تعالى (يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم) . (ويوم تشقق السماء بالغمام) .

١١ ـ (القسم) : وهي اصل حروف القسم الثلاثه : الباء ، والواو ، والتاء ، ولذلك خصت : ـ

١ ـ (بجواز ذكر الفعل معها) : نحو اقسم بالله ، ولا تقول اقسم والله ، او تالله .

٢ ـ (بدخولها على الضمير) : نحو بك لا فعلنّ ، ولا تقول وك ، او تك ، لا فعلن .

٣ ـ (بالقسم الاستعطافي) : نحو بالله عليك ، الا ما تركتنى ، ولاتقول والله ، او تالله عليك ، الا ما تركتنى .

١٢ ـ (بمعنى الى) : نحو قوله تعالى (وقد احسن بي) اي اليّ فهي للغاية .

١٣ ـ (الاستعلاء) : بمعنى على ، كقوله تعالى (ومنهم من ان تأمنه بقنطار) ، اي على قنطار ، بدليل . قوله تعالى (هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل) وقوله تعالى (واذا مرّوا بهم يتغامزون) اي عليهم ، بدليل قوله تعالى (وانكم لتمرّون عليهم مصبحين) ونحو قوله : ارب يبول الثعلبان براسه ، اي على راسه .

١٤ ـ (التوكيد) : وهي الزائده لتوكيد التعدية ، وتزاد في

ستة مواضع :

١ - (فى الفاعل زيادة واجبة) : وهي التي في صيغة التعجب ، نحو اكرم بزيد . (وزيادة غالبة) وهي التي في فاعل كفى ، بمعنى اكتف ، نحو كفى بالله شهيدا ، اي بمعنى وفي ، مثل وكفى الله المؤمنين القتال ، (وزيادة شاذة) كالتي في ضرورة الشعر كقوله :

الم ياتيك والانباءُ تنمى بما لاقت لبون بني زياد

٢ - (في المفعول به) وهي كثيرة كقوله (ولا تلقوا بايديكم الى التهلكه) ، (وهزى اليك بجدع النخله) .

٣ - (في المبتدا) نحو بحسبك درهم ، وهي قليلة .

٤ - في (الخبر) وهي كثيرة ، نحو اليس الله بكاف عبده ، (وما الله بغافل عما يعمل الظالمون) وقوله :

فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع

اي شيء يستطاع ، ومنه قوله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) .

٥ - في الحال المنفى عاملها كقوله : فما رجعت بخائنة ركاب ، وقول الآخر : فما انبعثت بمزؤد ولا وكل .

٦ - في التوكيد بالنفس ، والعين ، نحو جائنى زيد بنفسه ، وهذا لعمركم الصغار بعينه .

معاني على : -

تجيء على (فعلا) نحو على يعلو علواً ، (واسم فعل) نحو عليك بزيد ، اى الزمه . وتجيء (اسماً) اذا كانت بمعنى فوق ، نحو سقط من على السطح ، اي من فوقه . وكقول الشاعر :

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصِلُّ وعن قيضٍ بزيزآء مجهل

اي من فوقه ، وتجيء (حرفا) وهي ما اذا لم تكن بمعنى فوق ، نحو ولهم علي ذنب ، واتى المال على حبه .

وعلى الاسميه (مبنية) لا معربة وذلك : -

١ - لمشابهتها على الحرفية في لفظها ، وأصل معناها ، ٢ - انها لو كانت معربه لبقى الفها عند اضافتها الى الضمير كما يبقى مع الاسماء المتمكنة من الاعراب مثل عصاه ، وقفاه ، وسماه ، مع انك لا تقول علاه ، بل عليه ، شان الاسماء المبنية ، مثل لديه ، واليه .

كما ان على : التي ليست بمعنى فوق هي حرف ، بدليل جواز حذفها ، كما في قوله تعالى (ولكن لا تواعدوهن سراً) اي على سر ، ولا قعدن لهم صراطك المستقيم ، اي على صراطك ، وقولهم نزلت حيث نزلت ، اي حيث نزلت عليه ، اذ لو كانت اسما لكانت ظرفا بمعنى فوق والظرف المكاني لايحذف ، اذ لا تقول دخلت زيدا ، اي مكان زيد .

(ومعاني على تسعة) : والعمدة منها الثلاثة الأولى ، وهي كما يلي :

١ - (الاستعلاء) : وهو حسي حقيقي ، نحو (وعليها وعلى الفلك تحملون) ، ومعنوي مجازي : نحو (وفضلنا بعضهم على بعض) ، وقوله وبات على النار الندى والمحلّقُ .

٢ - (الظرفية) : بمعنى في ، كقوله تعالى (ودخل المدينة على حين غفلة) ، (واتبعوا ماتتلوا الشياطين على ملك سليمان) .

٣ - (المجاوزة) : بمعنى عن ، كقوله :

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

أي عني ، بدليل قوله تعالى (رضي الله عنهم ورضوا عنه) .

٤ - (التعليل) : بمعنى اللام ، كقوله تعالى (ولتكبّروا الله على ماهداكم) أي لهدايته اياكم .

٥ ـ (المصاحبة) : بمعنى مع ، كقوله تعالى (وأتى المال على حبه) أى مع حبه للمال ، (وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم) أي مع ظلمهم .

٦ ـ (بمعنى من الجنسية) : كقوله تعالى (اذا اكتالوا على الناس يستوفون) أي من الناس .

٧ ـ (بمعنى الباء الزائدة) : كقوله تعالى حقيق علىّ ان لا اقول ، أي بأن لا أقول ، وقرأ أبيٌّ بأن لا أقول .

٨ ـ (الزائدة للتعويض) : كقوله :

ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوماً على من يتكل

أي من يتكل عليه .

٩ ـ (للاستدراك والاضراب) : كقوله :

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد

على ان قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي وُدّ

فانه بعد ان تداوى بكل من القرب والبعد ، فلم ينفعه ، استدرك فقال ان القرب خير من البعد ، ولما لم يكن القرب على عمومه خيراً من البعد ، استدرك ثانياً فقال على ان قرب الدار ليس بنافع .

معاني عن : ـ

تأتي (عن) لثلاثة أوجه : اسماً ، وحرفاً مصدرياً ، وحرفاً جاراً .

(أما الاسمية) : فهي التي تكون بمعنى . جانب ، كقوله :

ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي

وكقول الآخر : على عن يميني مرت الطير سنّحا ، أي من جانب يميني ، وعلى جانب يميني .

(وأما المصدرية) : فهي التي تكون بمعنى آن المصدرية، وهي في لغة تميم خاصة . فانهم يقولون في أعجبني ان تفعل ، اعجبني عن تفعل وفى أشهد أنّ محمداً رسول الله ، أشهد عنّ محمداً رسول الله .

(أما الحرفية الجارة) : فتأتي لعشر معاني : والعمدة منها الثلاثة الأول وهي كما يلي :

١ - (المجاوزة) : وهو العمدة فيها ، نحو رميت السهم عن القوس ، وسافرت عن البلد .

٢ - (بمعنى بعد) : كقوله تعالى (عما قليل ليصبحن نادمين) ، (ولتركبن طبقاً عن طبق) .

٣ - (الاستعلاء) : بمعنى على ، كقوله تعالى (ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه) ، أي على نفسه . ومنه قوله تعالى (اني أحببت حب الخير عن ذكر ربي) أي أثرت وقدمت حب الخير على ذكر ربي ، من العبادة .

٤ - (التعليل) : بمعنى اللام : كقوله تعالى (وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك) أي لقولك .

٥ - (الظرفية) : بمعنى في كقوله ، ولا تك عن حمل الرباعة وانياً ، والرباعة هي اعمام الرجل ، أي في حمل الرباعة . فان ونى تتعدى بفى ، كقوله تعالى (ولا تنيا في ذكرى) .

٦ - (بمعنى) من : نحو (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده) ، (واولئك الذين نتقبل عنهم احسن ما عملوا) . فان تقبل تتعدى بمن ، كقوله تعالى : فتقبل من أحدهما ، ولم يتقبل من الآخر .

٧ - (بمعنى الباء) : كقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى) أى بالهوى .

٨ - (الاستعانة) : كقولك رميت عن القوس ، أي بالقوس ، وأنكره بعضهم ، بدعوى انه لايقال رميت بالقوس ، إلا إذا كانت القوس هي

المرمية ، والصحيح جواز ان يقال رميت عن القوس ، وبالقوس ، وعلى القوس .

٩ ـ (البدل) : كقوله تعالى (واتقوا يوماً لاتجزي نفس عن نفس) أي بدلها ، وفي الحديث ، صومي عن امك .

١٠ ـ (الزيادة للتعويض) : عن أخرى محذوفة ، كقوله فهلاّ التي عن بين جنبيك تدفع ، أي فهلا تدفع عن التي بين جنبيك وهي النفس ، فحذفت عن من أول الموصول ، وزيدت بعده .

مبحث الاضافة

الاضافة نوعان : معنوية وهي العمدة ، ولفظية .

(أما الاضافة المعنوية) : وتسمى الاضافة المحضة ، فهي التي تفيد أما تخصيص المضاف ، إذا كان المضاف اليه نكرة ، نحو غلام رجل ، أوتعريفه إذا كان المضاف اليه معرفة ، نحو غلام زيد ، وغلام الرجل .

(والاضافة) لا تجتمع مع التنوين في المضاف ، فلا تقول غلامٌ زيد ، بتنوين غلام ، وكذا لاتجتمع مع نون المثنى ، والجمع ، فلا تقول مسلمان البلد ، ولا مسلمون البلد ، ونعنى بها النون التي تلي الف الاثنين ، أو واو الجماعة ، وهما علامة الاعراب ، لا النون التي تليها علامة الاعراب ، فانها تجتمع مع الاضافة ، مثل نون بساتين ، ومساكين ، تقول بساتين البلد ، ومساكين البلد .

وأثر الاضافة هو جر المضاف اليه ، ويقدر فيها أحد الحروف الثلاثة مِن ، اللام ، في . (فالاضافة بمعنى مِن) هي مايكون المضاف جنساً للمضاف اليه ، مثل خاتم فضةٍ ، وباب ساجٍ ، وثوب خزٍ . (والاضافة بمعنى اللام) هي ماتدل على الملك ، والاختصاص ، مثل دار زيدٍ ، وثوب عمرو ، أي لزيد ولعمرو . (والاضافة بمعنى في) هي ماكان فيها معنى الظرفية ، مثل مكر الليل ، وصوم الشهر ، أي في الليل ، وفي الشهر .

(اضافة الأعداد إلى المعدودات) : مثل ثلاثة دراهم ، هي من الاضافة بمعنى من ، أي من جنس الدراهم .

(واضافة الأعداد إلى الأعداد) : مثل ثلاث مئة ، وأربعة آلاف هي من الاضافة بمعنى من ، أيضاً .

(واضافة المقادير إلى المقادير) : مثل صاع تمر ، هي الاضافة بمعنى من أيضاً ، وقيل بمعنى اللام .

(اما الاضافة اللفظية) : فهي لاتفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً بل الذي تفيده أما التخفيف بحذف التنوين ، أو النون ، وأما رفع القبح ، كما في بعض وجوه الصفة المشبهة .

وهذه الاضافة انما تأتي في المشتقات الثلاثة اسم الفاعل ، كضارب زيد ، واسم المفعول ، كمضروب عمرو ، والصفة المشبهة ، كحسن الوجه

والدليل على عدم الاضافة اللفظية للتعريف :

١ ـ لدخول (رُبَّ) على الصفة ، ورب لا تدخل على المعارف ، نحو :

رب راجينا عظيم الأمل مُرَوَّع القلب قليل الحيل

فان راجي اسم فاعل مضاف المعرفة ، وهو الضمير ، ولم يستفد منه تعريفاً لدخول رب عليه ، وعظيم صفة مشبهة مضاف إلى الامل ، وهو معرفة ، ومروَّع اسم مفعول مضاف إلى القلب ، وهو معرفة ، وقليل صفة مشبهة أيضاً ، وهو مضاف الى الحيل ، والحيل معرفة ، ولكنها لم تستفد بهذه الاضافة تعريفاً ، لدخول رب عليها .

٢ ـ لجواز وصفها بنكرة ، وذلك يدل على تنكيرها ، نحو قوله تعالى (هديا بالغ الكعبة) فان بالغ ، إسم فاعل ، ومضاف إلى الكعبة ، ولكنه لم يستفد تعريفاً ، بل هو نكرة ، بدليل مجيئه صفة للنكرة ، وهو هديا .

٣ ـ مجيئها حالا ، والحال نكرة ، كما في قول الهذلي يمدح تابط شراً :

فاتت به حُوشَ الفؤاد مُبطَّنا سُهدا إذا ما نام ليل الهُوجل

فان حوش مضاف الى الفؤاد ، وهو مغرفة ، ولم يستفد منه تعريفاً بدليل مجيئه حالا ، والحال نكرة .

والدليل على عـــدم إفادة الاضافة اللفظية التخصيص ، إن قولنـــا ضَاربُ زيدٍ ، بالاضافة ، أصله ضاربٌ زيداً ، بالتنوين ، فالاختصاص موجود قبل الاضافة .

(أما إضافة المصدر) : فانها من الاضافة المعنوية لا اللفظية .

بدليل قوله :

ان وجدى بك الشديد أراني عاذراً فيك من عهدت عذولا

فان وجدى مصدر اضيف إلى معرفة ، وهو ياء المتكلم ، واستفاد منه تعريفاً ، بدليل نعته بالشديد وهو معرفة .

(وأما إضافة : رُبَّ ، وكم ، وجهد) : فانها من الاضافة اللفظية فلا تفيد تعريفاً ، ولا تخصيصاً ، مثل رب رجل ، وكم ناقة ، وفعل ذلك جهده ، فان ربَّ وكم نكرتان لا يقبلان التعريف ، وجهده حال ، والحال نكرة .

(واما إضافة) : مثل ، وغير ، وشبه ، فانها من الاضافة اللفظية أيضاً ، فانها لا تفيد تعريفاً ، لان هذه الكلمات متوغلة في الابهام ، فلا تزيله الاضافة .

نعم إذا وقعت بين ضدين ، ارتفع عنها الابهام ، واكتسبت تعريفاً ، كقولك مررت بالكريم غير البخيل ، ورايت الصعب غـــير الهين ، فان الغيريّة تتعين حينئذ ، ومنه قوله تعالى (صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم) وقول أبي طالب (فليكن المغلوب غير الغالب) .

ويشكل هذا بقوله تعالى (اخرجنا نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل)

فانها وقعت بين ضدين ، ولم تكتسب تعريفاً ، لانها صفة لنكرة ، وعندي انها إذا وقعت بين ضدين ، فان وقعت بعد المعرفة فهي معرفة ، وان وقعت بعد النكرة فهي نكرة .

الاضافة لا تجتمع مع الالف واللام . ـ

عرفت ان الاضافة نوعان : معنوية ، ولفظية .

(أما الاضافة المعنوية) : فانها لا تجتمع مع الالف واللام ، لاستثقال اجتماع معرّفين ، على معرَّف واحد . فلا تقول الغلام زيدٍ . بالاضافة ، ولا الغلام رجلٍ .

(وأما الاضافة اللفظية) : فانها قد تجتمع مع الالف واللام ، بشرط أحد امور أربعة :

١ ـ أن يكون الوصف مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ، نحو الجعد الشعر .

٢ ـ أن يكون مضافاً الى المضاف لما فيه الألف واللام ، نحو زيد الضارب رأس الجاني .

٣ ـ أن يكون مضافاً الى ما فيه ضمير يعود على اسم مقترن بالالف واللام ، كقوله : الوصل انت المستحقّةُ صفوهِ .

٤ ـ أن يكون مثنى ، أو جمع مذكر سالم معرب بالحروف ، نحو جاء الضاربا عمرو ، والضابرو عمرو .

أما إذا خلى الوصف من هذه الامور ، فلا تدخل عليه الالف واللام حال إضافته ، فلا يصح الضارب رجل ، أو الضارب زيداً ، والضارب هذا ، وإن أجازه بعضهم في المضاف الى المعرفة ، كالمثالين الاخيرين .

محل الضمير في الضاربك وضاربك :-

الضمير كالاسم الظاهر ، فهو في الضاربك في محل نصب على المفعولية وفي ضاربك في محـل جر بالاضافة ، واما (الضارباك والضاربوك) ، فيجوز فيهما الوجهان ، وتحذف النون منهما في النصب ، كمـا تحذف في الاضافة كقوله :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وَكُف

واليكم بيان الامور التالية :-

(الامر الاول) : ان الاضافة لا تقتضي أن يعطى أحد المتضايفين ما للآخر من صفة ، كالتأنيث ، والتذكير ، مثلا ففى مثل غـلام هنـد ، لا تقول فيه جاءت غلام هند ، وفي مثل جارية زيد ، لا تقول فيه جارية زيد جاء .

ولكن اذا كان المضاف صالحـاً للحذف ، والاستغناء عنـه بالمضاف اليه ، جاز فيه أن يعطي المضاف ما للمضاف اليه ، من تذكير ، أو تأنيث فمن (الاول) قوله :

رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التواني

أي معينة . ومن الثاني قوله :

مَشَينَ كما اهتزت رماحٌ تَسَفَّهَتْ اعاليها مَرُّ الرياح النواسم

اي تَسَفَّهَ . واما قوله تعالى (ان رحمـة الله قريب من المحسنين) فيحتمل فيها ان تكون من القسم الاول ، ويحتمل ان تكون من جهة ان رحمة مؤنث مجازى ، ويحتمل ان تكون من جهـة ان قريب ، من امثلة المبالغة التي يستوى فيها المونث والمذكر .

(الامر الثاني) : ـ ان الاضافة المعنويه ، لما كانت فائدتها اما تخصيص المضاف ، او تعريفه ، فان مقتضى ذلك انه لا تصح اضافة اسم الى اسم اخر ، متحد معه في المعنى ، لان الشيء لا يخصص ، ولا يعرف نفسه ، فلا يضاف (المرادف) الى مرادفه فلا تقول قمحُ بُرٌّ ، او اَسَدُ ضرغام ، او سيف صارم ، ولا (الموصوف) الى صفته ، ولا العكس ، فلا تقول رجل فاضل ، او فاضل رجل .

فان ورد شيء من ذلك التزم بتـــأويله . اما باضافـــة المسمى الى الاسم ، مثل سعيد كُرزٍ ، او بتقدير موصوف محذوف ، مثل حبةُ الحمقاء وصلاة الاولى ، ومسجد الجامع . اي حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الليلة الساعة الاولى ، ومسجد المحل الجامع .

وفي مثل قولهم جرد قطيفه ، وسَحُق عمامة ، يؤّل بموصوف سابق ، اي جرد شيءٍ من جنس القطيفه والعمامه .

(الامر الثالث) : ـ فيما يلازم الاضافة ، وما لا يلازمها . فان جملة من الاسماء يمتنع عليه الاضافة ، وجملة منها تلازم الاضافة .

(اما مايمتنع عليه الاضافة) : فهو مثل المضمرات ، واسماء الاشارة واسماء الموصول ، عدا (ايّ) فانها قد تقطع عن الاضافه ، وقدتضاف كقوله تعالى (ثم لننزعن من كـل شيعة ايهم اشده على الرحمـن عتيّا) .

(اما ما يلازم الاضافة) : فان منه ما يلازمها لفظا ، ومعنىً ، كقصارى الشيء ، وحماداه ، وحشاشاه ، اى غايته ، ومنه ما يلازمها معنىً ، وان جاء بحسب اللفظ غير مضاف ، مثل كل ، وبعض ، واي ، نحو (وكل في فلك يسبحون) ، (وفضلنـا بعضهم على بعض) ، (وايا ما تدعـو فله الاسماء الحسنى) . (وما يلازم الاضافـه) : ـ ما يلازم الاضافـة الى المفرد ، ومنه ما يلازم الاضافة الى الجمل .

(وملازم الاضافه الى المفرد) : منـه ما يلازم الاضافة الى الظاهر

والمضمر معا ، مثل كلا وكلتا ، وعند ، ولدى ، وسوى ، وقصاى ، وقبل وبعد ، وغيرها .

ومنه (ما يلازم الاضافة الى الضمير) فقط اما (لجميع الضمائر) مثل وحدي ، وحدك ، وحده ، او (لضمير المخاطب) فقط مثل لَبَّيك ودواليَك ، وسعديك ، وحنانيك ، وهذا ذيك . اي اقامة على تلبيتك بعد اقامة ، وتداولاً لك بعد تداول ، وهكذا ، ولايقال سعديك الا بعد لَبَيكَ ، ويشذّ اضافة هذه الكلمات لغير الضمير ، نحو فَلَبَي فَلَبَي يَدَي مِسوَرٍ .

(اما ملازم الاضافه الى الجمل) : فمنه ما يختص بنوع من الجمل وسيأتي ، ومنه ما لايختص . (اما مالا يختص) : فان كان متضمنا لمعنى المضيّ ، فانه يضاف الى الجمل الاسمية ، والفعلية ، مثل حيث ، واذ ، وان كان لمعنى الاستقبال فانه يضاف الى الجمل الفعلية فقط ، مثل اذا

اما حيث : ـ

فانها اسم مكان اتفاقا ، وقد تاتي اسم زمان ، كقوله :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الازمان

وهي عندهم (مبنية) الا عند فقعس فيعربونها . ومن يبنيها اما (على الضمّ) فلشبهها بالغايات ، كقبل ، وبعد ، واول ، ودون ، وامام ، وخلف ، فانها مبنيات على الضم جبرا ، لما فاتها منه حال اضافتها واما (على الكسر) فللتخلص من التقاء الساكنين ، لانها لو بنيت على الاصل وهو السكون لكان اخرها ساكنا ، واما (على الفتح) فلخفّته .

(وتلزم الاضافة) : الى الجمل الفعلية بكثرة ، كجلست حيث جلس زيد ، والى الاسمية ، كجلست حيث زيد جالس ، وتضاف الى المفرد

بندرة ، مثل (حيث لي العمائم) . واذا اضيفت الى المفرد اعربت كقوله : اما ترى حيث سهيل طالعا ، بنصب حيث ، وكسر سهيل ، وبضمهما ، فيكون خبر سهيل محذوفا ، تقديره موجود ، وهي مع ما الكافة شرطية، تجزم فعلين ، نحو حيثما تجلس اجلس .

وتاتي حيث في محل جر بمن ، نحو من حيث لا يعلمون ، وباضافة لدى كقوله : لدى حيث القت رحلها أم قشعم ، وفي (محل نصب) على الظرفيه ، او المفعوليه ، نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته ، وهي على المفعوليه منصوبة ، بيعلم المقدرة المدلول عليها ، باعلم المذكورة ، لان اعلم افعل تفضيل ، وهو لا يعمل في الاسم الظاهر الا في مسألة الكحل المذكورة في محلها . وقد تاتي (حيث) كقوله :

ان حيث استقر من انت داعيه حمّي فيه عزّة وامان

اما اذ : ـ

فانها ملازمة للاضافة الى الجمل الاسمية ، والفعلية ، وهي اسم زمان نحو اذ انتم قليل ، واذ انتم بالعدوة الدنيا ، واذ كنتم اعداء ، واذ يمكر بك الذين كفروا ، بمعنى اذ مكر .

ولا تفارقها الاضافة فى المعنى ، واما فى اللفظ ، فكذلك الا اذا عوض عن المضاف اليه ، بالتنوين ، نحو يومئذ تحدث اخبارها .

وتأتي على اربعة اوجه :

(الاول) : ان تكون اسماً للزمن الماضي ، فتكون (ظرفا) وهو الغالب ، نحو (فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا) ، وتكون (مفعولا به) نحو (واذكروا اذ كنتم قليلا) ، (واذ يمكر بك الذين كفروا) ، (واذ قال ربك للملائكة) ، وامثالها . وتكون (بدلا عن

المفعول به) نحو (واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت من أهلها) .

(الوجه الثاني) : ان تكون للتعليل ، نحو (ولن ينفعكم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون) .

(الوجه الثالث) : ان تكون للمفاجأة ، كقوله : فبينما العسر اذ دارت مياسير .

(الوجه الرابع) : ان تكون بمعنى اذا ، اي متضمنه للمستقبل ، نحو (يومئذ تحدث اخبارها) ، والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، لانه من محقق الوقوع ، فينزل منزلة ما قد وقع ، والحق صحته ، بدليل قوله تعالى (فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم) ، لان (يعلمون) مستقبل لفظا ، ومعنى ، وقد عمل في اذ .

فاذ تلازم الاضافه الى الجمل ، واما قولهم (اذ ذاك) ، فليس من الاضافة الى المفرد ، بل يقدر له اذ كان ذاك ، او اذ ذاك كذلك .

ولا تقطع عن الاضافة لفظا ، الا اذا عوض عن المضاف اليه بالتنوين ، واضيف اليها اسم زمان مبهم ، مثل حينئذ ، ويومئذ .

ملحقات اذ : ـ

ان بعض الاسماء الزمانيه قد تتضمن معنى اذ ، من الابهام ، والظرفيه والدلالة على المضي ، فتكون مثل اذ ، في اضافتها الى الجمل مطلقا ، اسمية ، او فعلية ، ولكن اضافة اذ ، الى الجمل لازمة ، واضافة هذه الاسماء الى الجمل جائزة ، والاسماء هي : ـ حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم بمعنى وقت من الظروف الزمانيه غير المحدودة ، فانها ان تضمنت معنى المضي ، كانت مثل اذ ، في الاضافة ، لخصوص الجمل الفعلية ، نحو حين جاء الامير نُبِّذ ، وكان ذلك يوم زيد امير ، ووقت جاء الحاج

من مكة .

واذا كانت بمعنى الاستقبال ، فلا تضاف الى الجمل الاسميه ، الا اذا كان المستقبل مما هو محقق الوقوع ، كقوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) وقول سواد :

فكن لي شفيعا يوم لا ذوشفاعة بمغنٍ فتيلا عن سواد بن قارب

حيث كان المراد من يوم ، فى الآية ، والبيت ، هو يوم القيامة ، وهو مستقبل : وجـاز اضافته الى الجمل الاسمية ، لانه محقق الوقوع ، فينزل منزلة الماضي :

(اما اسماء الزمان غير المبهمة) : وهي الظروف المحدودة ، مثل شهر ، وحول ، واسبوع ، فلا تضاف الى الجمل ، بل لا تضاف إلا الى مفرد فيقال شهر كذا ، وحول كذا ، وعام كذا .

ولما كانت اضافة هذه الظروف الى الجمل غير لازمة ، فانها مرة تضاف ، نحو : يوم ينفخ فى الصور ، يوم ينفع الصادقين صدقهم ، حين تقوم ، حين ياتيهم العذاب ، واخرى لا تضاف ، نحو : يوم مبارك ، يوم معلوم ، حين من الدهر ، وقت معلوم . او تضاف الى المفرد ، نحو على حين غفلةٍ ، لذا جاز فيها الاعراب والبناء ، فالبناء حملاً على اذ ، وهي ملازمة للاضافة ، والاعراب على الأصل في الاسماء ، لأن افتقارها الى الجمل لم يكن متأصلاً كما عرفت .

والارجح التفصيل فيها بين ما تلاه فعل مبنى ، كفعل الماضي ، او المضارع المتصل باحد النونين ، فيبنى لا للافتقار ، بل للتناسب والمجاورة كقـولـه :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت المّا اصح والشيب وازع

بفتح حين على البناء الذي اكتسبته من اضافتها الى الفعل الماضي ،

ويجوز فيها الجرّ بعلى ، كقول الآخر : على حين يَستَصبينَ كل حليم ، بالبناء على الفتح لا ضافتها الى يستصبين ، وهو مضارع متصل بنون الاناث .

وبين ما تلاه فعل معرب ، او اسم ، فيعرب وان جاز بناؤه ايضا ، كقوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ، بضم يوم معربا ، وقرأ بالفتح مبنيا ، وكقول الشاعر .

الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حينِ الكرامُ قليل

بجر حين ، معربة ، وبالفتح على البناء ، اجازه الكوفيون .

واما اذا : ـ

فانها تأتي على وجهين : فجائيه ، وغير فجائيه .

(اما اذا الفجائيـــة) : فهي التي تتضمن معنى المفاجأة ، ويكون معناها الحـال لا الاستقبال . وتختص بالجمـل الاسمية ، نحو خرجت فاذا زيد حاضر ، واذا هي حية تسعى . وهى حرف عند بعضهم ، واسم عند اخرين ، اما ظرف مكان ، او ظرف زمان ، على اختلاف بينهم .

والعـامل فيها النصب هو الخبر بعدها مذكوراً ، نحو خرجت فاذا الاسد حاضر ، او مقـــدراً نحو خرجت فاذا الاسد ، اي حاضر ، وقد يكون عاملها مُستقرٌّ ، او استقرَّ .

ويصح ان تكون هي خبرا ، على القول بانها ظرف مكان ، مثـل خرجت فاذا الاسد ، اى فبالحضرة الاسد ، ولا يصح ان تكون خبرا ، على القول بانها ظرف زمان ، او حرف ، لان ظرف الزمان لا يخبر به عن اسم العين ، ولأن الحرف لا يخبر به ، ولا يخبر عنه .

ويصح ان تقول (خرجت فاذا زيد جالس وجالساً) ، فالرفع على انه خبر ، والنصب على انه حال ، واذا هي الخبر ، كما يصح ان تقول

خرجت فاذا زيد الجالس ، بالرفع على الخبريه ، واما بالنصب فمشكل ، بمعنى ان يكون الجالس صفة مقطوعة لزيد ، لأنه لم يرد عنهم ذلك .

وهـذه المسألة هي التي اغاض الكسائي فيهـا سيبويه ، فمرض حتى مات في علته منها . حيث سأله عن قول العرب (النحلة اشـد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياّها) فالاول على الخبريه ، وقال بـه سيبويه ، والثاني على انه صفة مقطوعة الى هو ، وقال به الكسائي . واستشهدوا له بالعرب الذين هم على البـاب ، فقـالوا القول ما قاله الكسائي ، ولم ينطقوا به فغاظ سيبويه ذلك ، والموجود في الكتاب العزيز كـله بالرفع ، فاذا هم خامدون ، فاذاهم مظلمون ، فاذا هي حيـة تسعى ، فاذا هي ثعبان ، فاذا هي بيضاء .

(اما اذا غير الفجائيـة) : - فهي في الغالب تكون ظرفا مبهما ، ومتضمنة لمعنى المستقبل ، ولمعنى الشرط . فاذا كانت كذلك لزم اضافتها الى جمـل الافعال خاصة ، عكس اذا الفجائية ، نحو اذا جاء نصر الله ، واذا وقعت الواقعـة ، واجتمعت هي والفجائيه ، في قوله تعالى (ثم اذا دعاكم دعوة من الأرض اذا انتم تخرجون) .

ويكون محلها النصب على الظرفيه ، والعامل فيها هو جواب الشرط

ومنع البصريون اضافتها الى الجمل الاسمية ، وجوزه الكوفيون مستدلين بوقوعه في القرآن ، وفي الشعر العربي ، كقوله تعالى (اذا السماء انشقت) (واذا السماء انفطرت) ، (واذا الأرض مدت) ، وكقول الشاعر :

اذا باهلي تحتـه حنظليـة له ولـد منهـا فـذاك المـذرع

وقول الاخر :

اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكـل رداء يرتديـه جميـل

واوّله البصريون . قالوا بان الاسم الواقع بعد اذا ، ان كان منصوبا،

فبفعل محذوف على شريطة التفسير بالموجود ، وان كـــان مرفوعا ، فهو اما على الفاعلية لفعل محذوف ، يفسر الموجود ، او على الاسمية ، لـكان الشأنية المحذوفة ، وان دخولهـا على الجمل الاسمية كدخول هلاّ عليها . وهي حرف تحضيض ، مختص بالافعال ، بالاتفاق ، فكما تؤّل هلا ، تؤّل اذا ، كقول الشاعر :

وُنبّئْت ليلى ارسلت بشفاعة الىّ فهـلا نفس ليلى شفيعها

وقوله (ص) هلاّ بكرا تلاعبها وتلاعبك ، اى هـــلاّ كانت نفس ليلى ، وهلا تزوجت بكراً ، فكذا اذا انشقت السماء ، انشقت ، وهكذا .

وقد تخرج (اذا) عن الظرفية كقوله تعالى (حتى اذا جاءوها) حيث جائت مجرورة بحتى .

وعن تضمن معنى الاستقبال ، فتكون للحال كقوله تعـــالى (واذا رأوا تجارة او لهواً) ، (والليل اذا يغشى) (والنجم إذا هوى) .

وعن تضمن معنى الشرط ، كقوله تعـــالى (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) ، (والذين إذا اصابهم البغي هم ينتصرون) فهي ظرف لخبر المبتدأ ، ولا شرطية فيها ، والا لوجب اقتران جوابها بالفاء .

لمّا :-

وهي ظرف تتضمن معنى إذا الظرفية من الدلالة على الاستقبال ، وتضمن معنى الشرط فتختص بالدخول على الجمل الفعلية ، كقوله تعالى (ولمّا جاءهم كتاب من عند الله مبارك) .

واما دخولها على الاسم في قوله :

اقول لعبد الله لماّ سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وَهاشِم

فهو من الالغاز اللطيفة ، فان (لماّ) داخلة على فعل محذوف يفسره

الموجود في آخر البيت ، وهو قوله (وَهـا) ، ومضارعه يهي ، اي سقط ، وشِم فعل امر شام ، اي نظر ، وتقدير البيت اقول لعبد الله لما وَهى سقاؤنا ، ونحن بوادي عبد شمس شمهُ وانظره .

وتاتي (لما) لمعنيين اخرين :

(احدهما) : ان تكون حرف جزم ، مثل لم ، فتختص بالدخول على المضارع ، فتجزمه ، وتقلبه ماضيا ، كقوله تعالى : (ولما يدخل الايمان في قلوبهم) ، (بل لما يذوقوا عذاب) .

وثانيهما : ان تكون حرف استثناء ، بمعنى الا كقوله تعالى (ان كل نفس لما عليها حافظ) ونحو انشدك الله لما فعلت كذا ، وقد يحذف مدخولها لوضوحه ، نحو قاربتها ولما .

كلا وكلتا :-

مما تلازم الاضافة الى ما بعدها كلا ، وكلتا ، وهما من الملحق بالمثنى ، ويعربان اعرابه ، عند اضافتهما الى الضمير ، وبالحركات المقدرة عند اضافتهما الى الاسم الظاهر ، ويشترط في اضافتهما ثلاثة شروط :

(احدهما) : اضافتهما الى المفرد ، فلا يجوز ان تقول كلا رجلين:

(ثانيهما) : دلالة ما يضافان اليه على الاثنينية ، اما بالنص ، نحو كلاهما ، وكلا الرجلين ، كلتا الجنتين ، او بالاشتراك كقوله :

كلانا غنى عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تفانيا

فلا يضافان الى المفرد ، واما قوله :

ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه ، وقبل

حيث اضيفت كلا الى ذلك ، وهو اسم اشارة للمفرد المذكر ، فانها في الحقيقة مضافة الى متعدد في المعنى ، لانهم يتوسعون في ذلك فسيتعملونه في المتعدد ، ومنه قوله تعالى (وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا) ،

ونظيره كلمة (بين) التي لا تضاف الا الى متعدد ، كقوله تعالى (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) ، اي بين الفارض والبكر .

(وثالثها) : ان يكون ما يضافان اليه كلمة واحدة ، فلا يجوز كلا زيد وعمرو محسنان . واما قوله (كلا اخي وخليلي واجدى عضدا) ، فهو من الضرورة النادرة .

اي :-

المفتوحة المشددة ، وقد عرفت في باب الموصول ، انها تأتي لخمسة معاني ، هي في بعضها لا تضاف ، وفي بعضها تلازم الاضافة لفظا ومعنى وفي بعضها تلازمها معنى لا لفظا ، وهي :-

١ - (الموصولة) : مثل امرربايٍ فعل ، وبايّهم تحسّب .

٢ - (الشرطية) : مثل ايا تضرب اضرب ، وايهم تكرم اكرم ،

٣ - (الاستفهامية) : مثل ايا تذهب ، وايكم زادته هذه ايمانا .

واي في هذه المعاني الثلاثة تلازم الاضافة معنى لا لفظا ، فقد تقطع عنها لفظا كما عرفت .

٤ - (الوصلة لنداء ما فيه أل) : مثل ياايها الرجل وياايتها المرأة ، وهذه اي لا تضاف .

٥ - (الصفتية) : وهي الدالة على الكمال : فتاتي (نعتا لنكره) نحو رايت رجلا ، ايَّ رجل . (وحالاً من معرفة) نحو رايت زيدا ايَّ رجل ، وهذه اي تلازم الاضافة لفظا ومعنىً .

(ملاحظة) : ان (ايا الموصولة) تختص بالاضافة الى المعرفة ، عدا المفرد ، نحو امرر باي الرجلين شئت ، وباي الرجال شئت . (والصفتية) نعتا كانت ، او حالا ، تختص بالاضافة الى النكرة ، نحو

مررت بفـارس اي فارس ، وبزيـد اي فـارس . (والشرطيـة) و (الاستفهامية) . تدخلان على النكرة ، وعلى المعرفة ، نحو (فباي حديث بعده يؤمنون) (وايكم ياتيني بعرشها) ، واي رجل ياتيني فله درهم . (وايما الاجلين قضيت فلا عدوان عليّ) . واما اي الوصلية فقد عرفت انها لا تضاف .

لَدُن : ـ

هو اسم لاول الغاية زمانا ، نحو من لدن صباح السبت ، او مكانا نحو من لدن حكيم عليم ، وتلازم الاضافة ، فلا يؤتى بهـا في كلام مقطوعا . ولا تستعمل الا ظرفا ، او مجرورة بمن الابتدائية ، وهو الغالب فيها .

وهي : (مبنية) عند عامة العرب ، الا قيس فيعربونها ، ومنـه قراءة عاصم (لينذر باساً شديداً من لَدنِه) بكسر النون ، وعلى القول بالبناء فهي مبنية على السكون ، سواء اضيفت الى مفرد معرب ، او مفرد مبني ، او الى جملة . وبنيت لتضمنها معنى الظرفية ، فاشبهت الحروف بذلك

(ولدن) : اذا اضيفت الى المفرد ، جاز ان تكون زمانية نحو من لدن الظهر ، ومكانية نحو من لدن حكيم عليم ، وإذا اضيفت الى الجملة مطلقا ، اسمية كانت ، او فعلية ، تمخضت للزمان .

فان كانت بمعنى اذ ، اي انها متضمنة لمعنى الماضي ، فانها تضاف الى الجمل الاسمية ، الفعلية . وان كانت بمعنى اذا ، أي انها متضمنة لمعنى المستقبل ، فلا تضاف الا الجمل الفعلية .

فهي إذا اضيفت الى الجمل ، لا تكون مكانيـة ، لان ظروف المكان باتفاق النحاة لا يضاف منها الى الجمل الا حيث ، وقيل الا حيث ولدن ،

والحق ان لدن إذا اضيفت الى الجمل كانت زمانية .

واما ما تضاف اليه لدن :-

فان كان مفردا معرباً جرته بالاضافة لفظا ، نحو من لدن حكيم عليم ، وقول الشاعر الطائي :

تنتفض الرعدة في ظهيري من لدن الظهير الى العُصَيرِ

وان كان مفرداً مبنيا ، او كان جملة ، جرته بالاضافة محلا كقوله تعالى (لينذر باسا شديداً من لَدُنهُ) ، (وعلمناه من لَدُنا علما) وقول الشاعر : ونذكر نعماه لدن انت يافع ، وقول الاخر :

صريع الغواني راقهنّ ورقنهُ لدن شَبَّ حتى شاب سود الذوائب

فهي تجر ما تضاف اليه ، اما لفظـــا ، او محلا ، كما عرفت الا (غدُوة) ، فانها اذا اضيفت اليها فلها معها حالتان ، الاضافـة ، نحو (لدن غدوةٍ) والافراد كقول ابي سفيان :

فما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوةً حتى دنت لقروب

ونصب غدوة اما على التشبيه بالتمييز لان لدن تدل على زمان مبهم فتفسرها غدوة ، واما على التشبيه بالمفعول به الى لدن ، حيث اشبهت نونه تنوين ضارب ، في قولك هذا ضاربٌ زيدا ، في حذفها تارة ، وابقائها اخرى ، حيث تقول لَدُن ، ولدُ ، وتقول ضاربٌ زيداً ، وضاربُ زيدٍ .

مَع :-

وهي اسم لمكان الاصطحاب ، او وقته وتاتي ساكنة كقول الشاعر :

فريشي منكم وهو ايَ مَعكم وان كانت زيارتكم لِماما

وهي مفتوحة العين ، وتسكن في الضرورة ، وقيل ان تسكينها لغة

ربيعة ، وغنم وغيرهم . وهي عندهم مبنية على السكون .

واذا اضيفت وكان الحرف المتصل بها متحركا ، فهي مفتوحة العين وان كان ساكنا ، نحو مع القوم ، جاز في عينها الفتح للخفة ، والكسر للتخلص من التقاء الساكنين .

كما ان مع ، اذا افردت يرد لامها . وبيان ذلك ان الاسماء منها ما يحفظ لامها في حال الاضافة ، وحال الافراد ، مثل لفظ زيد ، ماء ، شجر ، وامثالها . تقول هذا ماءٌ ، وهذا ماؤكم ، بابقاء لام الكلمة في الحالين ، ومنها ما لا يحفظ لام الكلمة فيها في الحالين ، مثل لفظ يد ودم ، اصلها يديٌ ، ودميٌ ، فتقول هذه يدٌ ، وهذه يدكم ، بحذف لامها في الحالين . ومنها ما يحفظ لامها في الاضافة ، ويحذف في الافراد مثل لفظ اب ، واخ ، فحين تضيفها ترد لامها ، تقول هذا ابوك ، واخوك ، وحين تفردها تحذفه ، تقول هذا اب ، واخ ، بدون الواو. ومنها ما يحذف لامها ، حين الاضافة ، ويرد في الافراد ، وهو لفظ (مع) ، هذه فانك حين تضيفها تقول جئت مَعَ زيد بدون الف ، وحين تفردها تقول جئت انا وزيد معاً ، فترد لها لام الكلمة ، وهو الألف .

وذلك ان مع ، تذكر في الكلام على اصطحاب اثنين ، او اكثر ، في زمان ، او مكان ، فان ذكر احد المصطحبين قبلها ، والآخر بعدها وجب اضافتها لما بعدها ، تقول جاء زيد مع عمرو ، وتكون هي منصوبة على الظرفية ، وان ذكر المصطحبان قبلها ، وجب قطعها عن الاضافة ، تقول جاء زيد وعمرو معاً ، فترد لامها ، وهي (منصوبة) اما بفحتة ظاهرة او مقدره على الالف ، ونصبها ، اما على الظرفية فتنصب منونة ويكون التقدير في جئنا معاً ، اي في زمان واحد ، وفي كنا معاً ، اي في مكان واحد ، او يكون نصبها على الحالية ، وانها بقطعها عن الاضافة

خرجت عن الظرفية . ويكون تقدير الكلام في جئنا معاً ، جئنا مجتمعين. قيل وقد ترادف (عند) ، فتكون مجرورة بمن ، تقول جئت من مَعَه اي مِن مَعَه اي مِن عنده ومنه قراءة بعضهم . هذا ذكرٌ مِن مَعي.

غيرُ :-

وهي من الكلمات الملازمة للاضافة ، وهي اسم دال على مخالفة ما قبله لما بعده ، وهي متوغلة في الابهام ، فلا تتعرف بالاضافة ، وقدتقطع عن الاضافة اذا كان المضاف اليه معلوما ، واذا وقعت بعد ليس ، نحو « قبضت عشرة ليس غيرها » . فهي تاتي على ستة حالات : -

أ - مضافه مرفوعة . ب - مضافه منصوبة . حـ - مقطوعة عن الاضافة ، منونة مرفوعة . د - مقطوعة منونة منصوبة . هـ - مقطوعة غير منوّنة مرفوعة . و - مقطوعة غير منوّنة منصوبة .

(اما الاولى) : فهي فيها معربة ، ومرفوعة على انها اسم ليس ، ويكون الخبر محذوفا ، تقديره قبضت عشرة ليس غيرها مقبوضة :

(اما الثانية) : فهي فيها معربة أيضاً ، وهي منصوبة على انها خبر الى ليس ، ويكون الاسم محذوفا تقديره ليس المقبوض غيرها .

(واماالثالثة ، والرابعة): فهي فيها معربة ، وهي مرفوعة في الاول على الاسمية وفي الثاني على الخبرية ، لأن التنوين فيها ، اما تنوين التمكين ، ومحله المعربات ، اوتنوين العوض ، فكان المضاف اليه مذكور .

(اما الخامسة) : فقيل ان ضمتها ضمة بناء ، لأنها اشبهت الغايات ، وهي قبل وبعد في الابهام ، وحينئذ فيجوز ان تكون اسما ، وهي مرفوعه ، وان تكون خبرا ، وهي في محل النصب ، وان كانت مبنية على الضم ، وقيل ان ضمتها ضمة اعراب ، لانها ليست باسم زمان ، كقبل ، وبعد ، ولا اسم مكان

كفوق ، وتحت ، بل هي بمنزلة كـل ، وبعض ، فيتعين فيها ان تكون اسما ، والخبر محذوف . وقيل يحتمل فيها الوجهان : البناء والاعراب .

(اما السادسة) : فعلى اضمار الاسم ، وحذف المضاف اليه لفظا ، ونيـة ثبوته . فالفتح على انها معربة وممنوعة من الصرف للوصفيه ، ووزن الفعل .

واذا اضيفت (غير) فانها تأتي على وجهين :

(احدهما) : ان تكون صفة ، اما الى نكرة كقوله تعالى (اخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل) ، واما الى معرفة قريبة من النكرة ، كالمعرفة بلام الجنس ، نحو قوله تعالى (صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم) . وشرطها ان تقع بين ضدين كما في الآيتين .

(وثانيهما) : ان تكون اداة استثناء ، فتعرب باعراب الاسم التالى الى الاّ الاستثنائية ، نحو جاء القوم غير زيد ، بالنصب فقط ، وماجائني احد غيرُ زيد بالرفع والنصب ، لانك لو اتيت بالاّ ، مكان غير ، لكان زيد في الاول منصوبا فقط ، وفي الثاني محتملا للوجهين .

قيل ان قطع غير عن الاضافة مشروط بان تقع بعد ليس دون بقية الفاظ الجحد ، فلو قيل له علي عشرة لا غير ، لكان لحناً ، والصواب ليس غير ، وفيه انه سمع من العرب لا غير ، كقوله : .

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعَن عمل اسلفت لا غير تسألُ

والفتحة في لا غير فتحة بناء ، كالفتحة في لا رجل ، حيث تركب خمسه عشر فتبني .

قبل . وبعد : ـ

واخواتها ، كحسب ، اول ، دون عل ، فوق ، تحت ، واخواتها وهما واخواتها من الملازمات للاضافة ، وقد تقطعان عنها ، وهمـا مبنيان على الضم ، لشبههما بحروف الجواب في الاستغناء بهـما عما بعدهما ،

مع ما فيهما من شبه بالحرف في الجمود ، والافتقار ، وكذا اخواتهما .

ولهـما اربع حالات : (الاولى) : انهما يضافان فيعربان حينئذ ، تقول جئتك قبل زيد ، ومن قبلهِ ، وبعدَ زيد ، ومن بعدهِ ، بالنصب على الظرفية ، والجر بمن .

(الثانية) : ان يقطعا عن الاضافة لفظا ومعنى ، فيعربان حينئذ نكرتين ، نحو جئتك قبلا ، وبعدا ، ومن قبل ومن بعدٍ ، كقوله :

فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم

وقول الآخر فما شربوا بعداً على لذةً خمرا .

(الثالثة) : ان يقطعا عن الاضافة ، وينوى لفظ المضاف اليه ، فيعربان ايضاً ، تقول من قبلِ ، ومن بعد ، بالكسر بلا تنوين ، اي من قبل ذلك ، كقول الشاعر :

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

برواية الكسر اي ومن قبل ذلك .

(الرابعة) : ان يقطعا عن الاضافة ، وينوى معنى المضاف اليه لا لفظه ، وفي هذه الصورة فقط ، يبنيان على الضم ، كقوله تعالى (ولله الامر من قبل ومن بعدُ) .

والمراد من نية المضاف اليه معنىً ، ان يكون مغناه ملحوظا ، من غير نظر الى قبلية معيّنة : او بعديّة معيّنة ، كقبلية الشيء الفلاني مثلا ، وبعديّته مثلا ،

والمراد من نية لفظ المضاف اليه ان يكون خصوص اللفظ المتعين المحذوف ، مقصودا بنفسه ، او قبلية الشيء الفلاني ، وبعديته مقصودة ، وهكذا اخوات قبل ، وبعد ، اذا قطعت عن الاضافة ، ونوى معنى المضاف اليه ، دون لفظه ، فانهى تبنى على الضم ، تقول قبضت عشرة فحسب

اي فحسبي . وكقول الشاعر : على اينا تعدوا المنيّـــة اول ، اي اول الوقت ، وسرت مع القوم ودونُ . وجاء القوم وزيدٌ خلف ، وامام ، وكقول ابي النجم : اَقَبُّ من تحت عريضٌ من عَلُ وقول الآخر :

لعن الآله نعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدّام

وقول الآخر :

اذا انا لم اؤمن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراءُ وراءُ

وهذه كلها اذا قطعت عن الاضافة ونوّنت كانت مثل قبـــلا ، منصوبات على الظرفية .

واما عل : -

فهو اسم بمعنى فوق ، التزم فيه امران ، (احدهما) كونه مجروراً بمن ، (ثانيهما) استعماله غير مضاف ، فلا يقال اخذته من عل السطح ، واما قوله :

يا رُبَّ يومٍ لي لا أظلّلُهُ ارمضُ من تحت واضحى من عله

فان الهاء فيـه للسكت ، وليست ضميرا ، بدليل انه مبنى ، مثل هاء ماليه ، وسلطانيه ، ولوكان مضافا لكان معرباً . (وعَلُ) : اذا اريد به المعرفة بني على الضم ، واذا اريد بـه النكرة اعرب ، كقوله : كجلمود صخر حطه السيلُ من عل ، ومعنى كونه (معرفة) ، ان يراد به عُلُوٌّ خاص ، كمن على السطح مثلا ، او من على الجبـل ، او من على الفرس ، تقول سقط من عل . ومعنى كونه (نكرة) ان يراد به مطلق العلو ، كالبيت المذكور .

واذا كـان نكرة اعرب ، ودخـله التنوين . وهـو في البيت صالح للتنوين ، لولا انه آخر القافيه ، واذا كان معرفة بني ، وذلك فيما اذا قطع

عن الاضافة ، ونوى معنى المضاف اليه ، فانه يبنى على الضم ، تشبيها له بالغايات كما في قوله ، ارمض من تحت ، واضحى من علة ، اذ المراد فوقية نفسه ، لا مطلق الفوقية ، ومثله قوله : قبٌ من تحتُ عريض من عَلُ .

حذف المضاف : ـ

كثيرا ما يحذف المضاف لدلالة قرينة عليه ، فيقوم المضاف اليه مقامه ، في اعرابه (رفعاً) ، نحو وجاء ربك ، اي امر ربك (ونصبا) نحو (واسئلوا القرية) أي اهل القريه ، ونحو وأشربوا في قلوبهم العجل أي حُبَّ العجل ، (وجراً) وذلك ، كما اذا اضيف المضاف اليه الى آخر .

فيحذف المضاف والمضاف اليه الاول ، ويبقى المضاف اليه الثاني معربا ، باعراب المضاف اليه ، نحو قوله تعالى (فقبضت قبضة من اثر الرسول) ، أي من اثر حافر فرس الرسول ، وكقوله تعالى (تدور اعينهم كالذي يغشى عليه من الموت) ، اى كدور عين الذي يغشى عليه وكقول الكلحبة العُرنى :

فادرك ارقال العرادة ظلعُها وقد جعلتني من خزيمة اصبعا

والعرادة فرسه اي وقد جعلتني من خزيمة ذا مسافة اصبع ، وخزيمة هو خزيمة بن طارق .

وقد يحذف المضاف ، ويبقى المضاف اليه مجرورا على حالته ، بدون ان يعرب اعراب المضاف ، بشرط ان يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى ، كقول ابي دواد :

اكلَّ امرىءٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ تَوقَّدُ بالليل نارا

اي وتحسبين كلّ نار توقد بالليل نارا ، ومنه قراءة ابن جمّاز (تريدون عرض الدينا والله يريد الآخرة) بجر الآخرة ، اي ثواب الآخرة .

حذف المضاف اليه : ـ

قد يحذف المضاف اليه فيقدر وجوده ، وينوى ثبوت لفظه ، فيبقى المضاف كحاله قبل الحذف ، من عدم تنوينه ، اذا كان لفظا مفردا ، وعدم رد النون اليه ، اذا كان مثنى ، او مجموعاً .

واكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف ، على مثل المحذوف ، كقولهم (قطع الله يد ورجل من قالها) ، بنصب يد ، بدون تنوين ، اي يد من قالها ، والقياس تنوين يد لعدم الاضافة فيها .

وكقول الفرزدق :

يا من رآى عارضا أسرّ به بين ذراعي وجبهة الاسد

أي بين ذراعى الاسد . بدون اعادة نون ذراعين اليها ، مع انها بدون اضافة ، والقياس فيه ان يقول ذراعين ، ولكن المضاف بقى على حاله قبل الاضافة .

وقد يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف على حاله ، بدون عطف شيء على المحذوف مماثل له ، كقوله : ومن قبل نادى كل مولى قرابة ، أي من قبل ذلك ، وكقراءة فلا خوف عليهم ، بفتح خوف ، أي خوف شيء .

الفصل بين المضاف والمضاف اليه : ـ

منعه البصريون مطلقا ، وجوزه ابن مالك وغيره مطلقا ، اي في السعة وفي الضروره .

اما (في السعة) فيجوز في اربعة موارد : (الاول) : في المصدر، اذا اضيف الى فاعله ، فيجوز الفصل بينهما ، اما بمفعوله ، او بظرفه ، فالفصل بالمفعول كقوله تعالى : في قراءة ابن عامر (وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ اولادَهم شركائِهم) باضافة قتل ، الى شركائهم ، والفصل باولادهم ، وكقول الشاعر : قد اسهم دوسن الحصيد الدائس ، باضافة دوس الى الدائس ، والفصل بالحصيد ، وكقول الآخر : فسقناهم سوق البغاث الاحادل ، باضافه سوق الى الاحادل ، والفصل بالبغاث ، ويدل على ان هذا الفصل لغير ضرورة كقول الشاعر : فان نكاحها مطر حرام ، وقول الآخر : رج القلوص ابي مزادة ، فان رواية مطر بالجر، وكذا أبي مرادة ، قد دلت على الاضافة والفصل ، وان الفصل لغير ضرورة اذ يمكنه ان يقول مطر بالضم ، وابو مزادة . واما الفصل بالظرف ، فكقولهم (ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها) . (الثاني) : فصل اسم الفاعل عن مفعوله الأول بالثاني ، او بظرف ، فالاول كقراءة بعضهم : (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) باضافه مخلف الى رسله ، والفصل بوعده ، وكقول الشاعر : وسواك مانع فضله المحتاج ، باضافة مانع الى المحتاج ، والفصل بفضله . والثاني كقوله :

فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل

باضافه ناحت الى صخرة ، والفصل بيوم . (الثالث) : الفصل بالقسم ، فقد حكى عنهم قولهم (هذا غلام والله زيد) ، وقول ابي عبيدة (إن الشاة لَتشترُّ فتَسمعُ صوتَ والله صاحبها) ، أو قال ربّها .

(الرابع) : الفصل بأمّا كقول الشاعر : هما خطّتا إما أسارٍ ومِنةٍ .

(أما الفصل في الضرورة) : ففي ثلاثة موارد :

(الأول) : الفصل باجنبي ، كقول الشاعر :

انجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا

باضافة أيام إلى إذ نجلاه ، والفصل بـ (والداه به) ، وكقول الآخر : هما اخوا فى الحرب مَن لا أخاً له .

(الثانى) : الفصل بالنعت ، كقول معاوية :

نجوتُ وقد بَلَّ المراديّ سيفه من ابن أبى شيخ الاباطح طالب

أي من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

(الثالث) : الفصل بالنداء ، كقوله :

كانّ برذونَ أبا عصام زيدٍ حمارٌ دُقّ باللجام

باضافة برذون إلى زيد ، والفصل بالندا ، وهو قوله أبا عصام ، أي يا أبا عصام ، وحمار خبر كانّ .

المضاف إلى ياء المتكلم : ـ

وأفرد المضاف الى ياء المتكلم مستقلاً بالبحث ، دون موارد الاضافة لما فيه من أحكام غير موجودة في غيره ، (وياء المتكلم) : من ضمائر النصب ، والجر ، وهي تستدعي انكسار الحرف المتقدم عليها ، ولذلك يجب أن يؤتي معها بنون الوقاية ، إذا اتصلت بالفعل ، كما تقدم ذلك في مواضعه .

والمقصود هنا انها إذا اضيف الاسم اليها وجب كسر آخره ، وان كان في حالة رفع أو نصب ، نحو هذا غلامي ، وهذه داري ، ورأيت غلامي وداري ، فهي تستدعي كسر ما قبلها ، إلا في أربعة موارد : ـ المقصور ، والمنقوص ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم .

(أما المقصور) ، (والمثنى المرفوع) فتفتح فيهما الياء ، ولا تدغم بالالف ، تقول هذه عصاى ، وهذان غلاماي ، (وأما المنقوص) ، (والمثنى غير المرفوع) ، (والجمع مطلقاً) فان الياء فيها تفتح ، وتدغم بياء المتكلم ، ولا تغير ياء المتكلم ما قبلها من فتحة أو كسرة .

فتقول رأيت قاضيَّ ، ومُسلَميَّ ومسلميَّ .

وأما (واو الجمع) في حالة الرفع . فان كان ما قبلها مضموماً ، نحو مسلمون ، فانها تبدل ياءً ، ليصح إدغامها بياء المتكلم ، وتبدل ضمة الميم كسرة لتجانس الياء ، وتدغم الياء المبدلة بياء المتكلم ، فتقول جاء مسلميَّ ، وأصلها مسلمُويَ : ثم صارت مسلمييَ ، ثم مُسلِميَّ وكذا (مُخرجيَّ) : أصلها مخرجوى ، ثم مخرجيي ، ثم مخرجيَّ .

ومنه قول أبي ذؤيب الهُذلي ، يرثي أولاده الخمسة الذين ماتوا في سنة واحدة بالطاعون في مصر : -

اودى بَنيَّ واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تُقلعُ

وان كان ما قبل الواو في الجمع المرفوع مفتوحا ، فانه يبقى على الفتح ، مثل مصطفون ، تقول فيه مصطفيَّ ، وهذيل في خصوص المقصور دون المثنى المرفوع ، تقلب الالف ياء ، فقد غمها بياء المتكلم . فتقول فتي وعصي ، قال شاعرهم ابو ذويب في قصيدته المتقدمه .

سبقوا هويَّ واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

قيل وهي لغة : قريش ، وهذيل حي من مضر ، وقيل هي لغة طيء .

وقرأ ابو عاصم ، وابن اسحاق وعيسى بن عمر (فمن اتبّع هوَيَّ) (وهي عَصّي) ، بقلب الالف ياء ، وهو عجيب منهم ، وهم الذين يقلبون الياء الساكنه الفا للتخفيف ، فيقولون السلام علاكم .

واي قلوص راكب ثراها فاشدد بمثنى حقب حقواها

(طار واعلاهن فطير علاها) ، ويستثنى مما تقدم الف لدى ، وعلى الاسمية ، فقد اتفقوا على قلبها ياء ، مع ياء المتكلم ، او مع غيرها ، نحو لديه وعليه ولديك وعليك .

ويجوز الفتح ، والاسكان ، في ياء المتكلم فيما عدا المقصور والمنقوص والمثنى والجمع . تقول غلاميَ وغلاميْ ، ومسلمانيَ ومسلمانيْ .

الفهرس

الموضوع	الصفحه
الفاعل	١
تقدم المفعول وتأخره	٩
باب المفعول النائب عن الفاعل	١٣
الاشتغال	١٩
تعدي الفعل ولزومه	٢٤
تنازع العاملين	٣٢
المفعول المطلق	٣٦
المفعول له	٤٥
المفعول فيه	٤٧
المفعول معه	٥٣
الاستثناء	٥٨
الحال	٦٧
التميز	٨٤
حروف الجر	٩٣
الاضافه	١٢١